



وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

العوامل المؤثرة في تقييم الأصول المعنوية لأغراض إعادة هيكلة الشركات

(دراسة ميدانية)

*The Effective Factors In The Intangible Assets Valuation Due To
Business Reorganization Transactions*

(Fieldwork Study)

(بحث مقدم لاستكمال درجة الماجستير في المحاسبة)

إعداد الطالب: بهاء غازي عرنوق

إشراف الأستاذة الدكتورة: رشا حمادة

— 2010 م

تصريح

أصرح بأنّ هذه الدراسة:

" العوامل المؤثرة في تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات - دراسة ميدانية".

لم يسبق أن قبلت للحصول على أية شهادة ولا هي مقدمة حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

بهاء غازي عرنوق

الإهداء

إلى أمي

نهاد حنا الصويري

إلى أبي

الدكتور غازي عفيف عرنوق

كلمة شكر

- أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعة دمشق، وإلى كليتنا المعطاءة كلية الاقتصاد، لما لمسناه من رعاية بالغة، وأخص بالشكر أساتذتي أعضاء الهيئة التدريسية ولكل ما يقدمون من جهد وعلم وافر يقدمونه إلينا.
- وخالص شكري وتقديري للأستاذة الدكتورة رشا حمادة لتفضلها بقبول الإشراف على هذه الدراسة وتقويم ما عوج منها وتسديدها للوصول إلى الغاية.
- لئلا يفوتني أن أتوجه بالشكر أيضاً للسادة أعضاء لجنة الحكم لما بذلوه من وقت وجهد لتصويب الدراسة وإتمامها.

بهاء غازي عرنوق

ملخص الدراسة باللغة العربية

الباحث: بهاء غازي عرنوق

المشرف: الأستاذة الدكتورة رشا حمادة

بحث مقدم لاستكمال درجة الماجستير في المحاسبة في جامعة دمشق - كلية الإقتصاد - قسم المحاسبة بعنوان

"العوامل المؤثرة في تقييم الأصول المعنوية لأغراض إعادة هيكلة الشركات"

دراسة ميدانية - 2010

تختلف العوامل التي تؤثر على عمليات التقييم باختلاف الأصول موضوع التقييم والغرض منها، ولما كانت هذه الدراسة تهدف إلى بيان العوامل المؤثرة في تقييم الأصول المعنوية لأغراض إعادة هيكلة الشركات فقد قام الباحث بتحديد نطاق هذه الدراسة في بيان أثر ثلاث عوامل رئيسة تمثلت في البيئة التشريعية وخاصة بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته وتعليماته التنفيذية، مدخل التقييم المستخدم من قبل المقيمين والمخاطر التجارية الملازمة لمثل هذا النوع من العمليات.

ولاستكمال هذه الدراسة قام الباحث بتصميم استبيان تم توزيعه على مجتمع الدراسة المتمثل بالمحاسبين القانونيين المعتمدين من قبل وزارة المالية لأغراض تنفيذ متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 والذي بلغ 69 محاسب قانوني وجهة محاسبية معتمدة. حيث تم استرداد 51 استبيان من الاستبيانات الموزعة.

وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بما يلي:

أ - تؤثر البيئة التشريعية على عملية تقييم الأصول المعنوية لغايات إعادة هيكلة الشركات, حيث تؤثر كلاً من ماهية الأصول المعنوية قيد التقييم, الإطار العام لعمليات إعادة هيكلة الشركات المحددة بحسب البيئة التشريعية الحالية, عدم تحديد معيار للقيمة التي ستستخدم كأساس لعملية التقييم, المسؤوليات التضامنية الملقاة على عاتق المقيّم وآلية تنفيذ عمليات اندماج الأعمال بحسب متطلبات التعليمات التنفيذية لمرسوم التشريعي رقم (61) لعام (2007), على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

ب - لا تشكل نماذج التقييم التقليدية أو المعاصرة كلاً على حدٍ إدارياً كافياً لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات وخاصة مع عدم توافر الكثير من مدخلات نماذج التقييم في الاقتصاد السوري.

ت - تؤثر المخاطر التجارية العامة منها والخاصة على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي يرى الباحث بأنها تساهم في تحسين واقع عمليات إعادة التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات . ومن أهم هذه التوصيات:

أ - ضرورة اشتمال التعليمات التنفيذية للمراسيم التشريعية التي تحكم عالم الأعمال في الجمهورية العربية السورية , على كافة التفاصيل التي تشكل إطاراً متكاملاً وشاملاً ومحددًا الأمر الذي يساهم في سهولة التنفيذ والتطبيق.

ب - ضرورة اشراك القطاع الأكاديمي والمهني في الجمهورية العربية السورية في سن مثل هذا النوع من التشريعات الذي يحتاج إلى آراء علمية تنسجم مع التطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم والأبحاث الحديثة التي توصلت إليها المراكز العلمية في مختلف الدول المتقدمة وخبرة المهنيين العملية في السوق السوريّة والأسواق المجاورة الذين يقومون بأداء عملهم بما ينسجم مع معايير دولية متطورة حكمة لمثل هذا النوع من الخدمات الحديثة.

ت إعادة النظر في تأجيل عملية تقييم الأصول المعنوية للشركات والاعتراف بها حتى عامين تالين لأول عملية تقييم تقوم بها الشركة, ولاسيما لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات وذلك للوصول إلى قيمة تحقق العدالة لكافة أطراف مثل هذا النوع من العمليات.

ث إعادة النظر في تحديد نطاق عملية إعادة التقييم بالأصول الثابتة للشركات دون الأصول المتداولة أو التزامات الشركة, ولاسيما لأغراض عمليات إعادة هيكلة

الشركات وذلك حتى تعكس القيمة التي سيتم الوصول إليها صافي قيمة الشركة عند عملية التقييم بصورة عادلة.

ج- إعادة النظر في المسؤوليات التضامنية الملقاة على عاتق المقيّم والتي قد تصل إلى الحرمان من مزاولة المهنة لمدة خمس سنوات في حال حدوث خطأ جسيم - وليس احتيال أو غش - عند إجراء عمليات إعادة التقييم للأصول, مما يشكل عبء ثقيل على كاهل المحاسبين القانونيين المعتمدين لتطبيق أحكام المرسوم التشريعي الأمر الذي يؤثر على رغبة المحاسبين القانونيين المعتمدين للقيام بمثل هذا النوع من العمليات.

ح- تشجيع نشر البيانات المالية الحقيقية للشركات والبيانات الإحصائية من قبل الشركات والجهات الإحصائية التي تمتلك مثل هذه المعلومات ومراكز الأبحاث والتي ستشكل أرضية يمكن البناء عليها من أجل تطبيق نماذج التقييم المختلفة للأصول المعنوية للشركات.

المحتويات

10	فهرس الجداول والأشكال
13	جدول بالإختصارات
14	الفصل الأول
14	الإطار العام للدراسة
14	مقدمة.
14	أولاً: مشكلة الدراسة
14	ثانياً: أهمية الدراسة
14	ثالثاً: أهداف الدراسة
14	رابعاً: التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة
14	خامساً: الدراسات السابقة
14	سادساً: ما يميز هذه الدراسة من الدراسات السابقة.
14	سابعاً: فرضيات الدراسة
29	الفصل الثاني
29	تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة
29	أولاً: تمهيد
30	ثانياً: ماهية تقييم الأصول
31	ثالثاً: الغرض من عملية التقييم
32	1- عمليات إعادة الهيكلة للشركات بحسب متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007
35	2- عمليات اندماج الأعمال تحت متطلبات معيار التقرير المالي IFRS 3
38	3- مدى توافق وانسجام المرسوم 61 لعام 2007 مع الإصدارات المهنية
38	رابعاً: مسؤوليات المقيّم بحسب البيئة التشريعية الحاكمة لعمليات التقييم للشركات في الجمهورية العربية السورية
41	خامساً: توصيف الأصول المقيمة
41	1- تعريف الأصول المعنوية
45	2- تعريف الأصول المعنوية بحسب معيار المحاسبة الدولي 38
48	3- تعريف الأصول المعنوية بحسب معايير التقييم الدولية 4-16 International Valuation Standards- Guidance Note
50	4- مدى توافق وانسجام المرسوم 61 لعام 2007 مع الإصدارات المهنية
50	سادساً: معيار تحديد القيمة
51	1- معيار القيمة لتقييم الأصول المعنوية بحسب متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته
55	2- معيار التقييم وفق متطلبات معيار التقرير المالي (IFRS3)
57	3- مدى توافق وانسجام المرسوم 61 لعام 2007 مع الإصدارات المهنية

58	سابعاً: آليات تنفيذ عمليات اندماج الأعمال
58	1- نطاق عمليات التقييم بحسب متطلبات معيار إعداد التقارير المالية رقم 3 IFRS3
58	2- نطاق عمليات التقييم بحسب متطلبات التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته
59	أ- نطاق الأصول الثابتة المعاد تقييمها
59	ب- عمليات إعادة تقييم المنشأة ككل
60	ت- عملية تأجيل الاعتراف والتقييم لأصول الشركة المعنوية
63	الفصل الثالث.
63	أثر مداخل التقييم المستخدمة والمخاطر التجارية الملازمة للأصول لمعنوية على نتائج عملية تقييم هذه الأصول لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات
63	أولاً: تمهيد
64	ثانياً: مداخل التقييم التقليدية
70	ثالثاً: نماذج التقييم المعاصرة
70	1- نموذج الخيارات الحقيقية
71	1 - نموذج (BS) Black Scholes لتسعير الخيارات المالية
72	2- استخدام نموذج (BS) لتسعير الخيارات الحقيقية
73	3- الأصول المعنوية والخيارات الحقيقية
73	2- نموذج (The Binominal Options)
74	3- نماذج المحاكاة ومنها (Monte Carlo Simulation)
74	رابعاً : متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة
75	1- مدخل المقارنة مع السوق
76	2- مدخل رسمة الدخل
77	أ- مدخل التقييم على أساس نموذج عقد الامتياز
78	ب- مدخل التقييم على أساس الأرباح الإضافية للشركة مقارنة بالشركات الأخرى
79	ت- مدخل التقييم على أساس العوائد الإضافية الناتجة عن الأصل موضوع التقييم
80	3- مدخل التكلفة
82	خامساً: مدى توافق المداخل السابقة مع متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته في الجمهورية العربية السورية
83	سادساً: أثر المخاطر التجارية المرتبطة بطبيعة الأصول المعنوية على عملية التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات
84	أولاً: المخاطر التجارية الخاصة
84	1- مخاطر داخلية
85	2- مخاطر خارجية
85	ثانياً: المخاطر التجارية العامة
86	ثالثاً: معدل الحسم
87	رابعاً: متوسط تكلفة رأس المال

91	الفصل الرابع
91	الدراسة الميدانية
91	أولاً: منهجية الدراسة
91	1- المنهج الاستنباطي
92	2- المنهج الاستقرائي
92	ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة والاستبيان المستخدم في الدراسة
92	1. مجتمع وعينة الدراسة
92	2. الاستبيان المستخدم في الدراسة
94	3. الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات
95	4. متوسط الأوزان النسبية للإستبيان
96	5. نتائج اختبار الاستبيان للصدق والثبات
98	6. خصائص توزيع عينة الدراسة.
107	ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
121	رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات
121	1- ملخص الدراسة النظرية، حيث يمكن أن نورد ما خلصت إليه الدراسة النظرية في النقاط الآتية
123	2- الاستنتاجات من الدراسة الميدانية.
125	3- التوصيات
127	المراجع
127	1- الكتب والأبحاث باللغة العربية
128	2- التشريعات والقوانين الصادرة
128	3- الكتب والأبحاث باللغة الإنكليزية
131	4- المجلات العلمية
131	5- مواقع الإنترنت
132	الملاحق
158	ملخص الدراسة باللغة الإنكليزية

فهرس الجداول والأشكال

المحتويات			
الصفحة	عنوان الجدول/ الشكل	رقم الشكل	رقم الجدول
33	أشكال تحويل الشكل القانوني للشركات بحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007	_	1
34	عمليات اندماج الأعمال المسموحة بحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007- حالة الغاء الشخصية الاعتبارية للشركة المندمجة واستمرار الشركة الدامجة	_	2
35	عمليات اندماج الأعمال المسموحة بحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007- حالة زوال الشخصية الاعتبارية للشركات المندمجة ونشوء شركة جديدة	_	3
42	خريطة الأصول المعرفية	1	_
43	تعريف الأصول المعنوية	2	_
61	نطاق عمليات التقييم لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات	_	4
96	ملخص اختبار معامل إفا كرونباخ للثبات	_	5
96-97	ملخص تحليل معامل الصدق التمييزي	_	6
97	رسم بياني يوضح الربيعان الأول والثالث لاختبار معامل الصدق التمييزي	3	_
98	تحليل تكرار عامل العمر للمستجيبين	_	7
99	توضيح تكرار المستجيبين بناء على متغير العمر	4	_
99	تحليل تكرار المستجيبين بناء على المؤهل العلمي	_	8
100	توضيح تكرار المستجيبين بناء على المؤهل العلمي	_	9
100	تحليل تكرار المستجيبين بناء على سنوات الخبرة	_	10
101	توضيح تكرار المستجيبين بناء على سنوات الخبرة	5	_
101-102	نتائج تحليل أنوفا على متغير العمر ANOVA	_	11
102	رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير العمر (1)	6	_
102	رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير العمر (2)	6	_
103	رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير العمر (3)	6	_
103	نتائج تحليل أنوفا على متغير المؤهل العلمي	_	12

104	رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير المؤهل العلمي (1)	7	_
104	رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير المؤهل العلمي (2)	7	_
104	رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير المؤهل العلمي (3)	7	_
105	نتائج تحليل أنوفا على متغير سنوات الخبرة	_	16
106	رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير سنوات الخبرة (1)	8	_
106	رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير سنوات الخبرة (2)	8	_
107	رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير سنوات الخبرة (3)	8	_
107	ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الأولى	_	17
108	توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	9	_
109	ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الثانية	_	18
110	توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	10	_
110	ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الثالثة	_	19
111	توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	11	_
111	ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الأولى	_	20
112	توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسة الأولى	12	_
112	ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسة الأولى	_	21
113	توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسة الأولى	13	_
113	ملخص اختبار T-Student للفرضية الرئيسة الأولى	_	22
114	توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى	14	_
114	ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية	_	23
115	توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية	15	_
115-116	ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية	_	24
116	توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية	16	_
117	ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية	_	25

118	توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية	17	_
118	ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية	_	26
119	توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية	18	_
119	ملخص اختبار T-Student للفرضية الرئيسية الثانية	_	27
120	توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	19	_
120	ملخص اختبار T-Student للفرضية الرئيسية الثالثة	_	28
121	توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	20	_

جدول بالإختصارات

المحتويات		
باللغة العربية	باللغة الإنكليزية	الإختصار
التدفقات الإقتصادية المتوقعة	The expected economical flows	B
نموذج بلاك شكولز للخيارات المالية	Black Scholes Model	BS
القيمة المكافئة	Certainty Equivalent	CE
معدل الحسم	Discount Rate	D.R.
الأرباح قبل الضريبة والفائدة	Earning before interest and tax	EBIT
الأرباح قبل الضريبة , الفائدة , الإستهلاكات والإطفاءات	Earning before interest, tax, depreceiatoin and amortization	EBITDA
العائد على السهم	Earning Per Share	EPS
الدليل التفسيري الخاص بمعايير التقييم الدولية	Guidance Note related to the IVSs	GN
الأصول الفكرية	Intellectual Assets	IA
معيار المحاسبة الدولي رقم 37 بعنوان (الإحتياطيات, الإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة)	Internatoinal accounting standard No. 37 "Provisions, contingent liabilities and contingent assets "	IAS 37
معيار المحاسبة الدولي رقم 38 بعنوان الأصول المعنوية	International Accounting standards No.38 " Intangible Assets"	IAS 38
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 بعنوان إندماج الأعمال	International financial statement No. 3 " Business Combination"	IFRS 3
الملكية الفكرية	Intellectual property	IP
مصاريف البحث والتطوير قيد الإنجاز	Inprocess research and Development expenses	IPR&D
التطبيقات الدولية لمعايير التقييم	International valuation Applications	IVAs
المعايير الدولية للتقييم	International valuation standards	IVSs
تكلفة الشراء المخصصة	Purchase Price Allocaiton	PPA
المخاطر	Risks	R
مصاريف البحث والتطوير	Research and Development expenses	R&D expenses
خطر التعثر المتوقع	Systematic expected shortfull	SES
بيان معيار المحاسبة المالي	Statement financial accounting standards	SFAS
الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية	Statistical package for social science	SPSS
القيمة	Value	V
المعدل المرجح لتكلفة رأس المال	Wighted average of cost of capital	WACC

الفصل الأول

The General Frame Work Of The Study الإطار العام للدراسة

. Introduction مقدمة

أولاً: مشكلة الدراسة The Study's Issue

ثانياً: أهمية الدراسة Importance Of The Studay

ثالثاً: أهداف الدراسة The Study's Goals

رابعاً : التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة The Study's Procedural
Definitions

خامساً: الدراسات السابقة The Previous Studies

سادساً: ما يميز هذه الدراسة من الدراسات السابقة
what makes this study
.distinguished From The Others

سابعاً: فرضيات الدراسة The Study's Hypothesises

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تشهد اقتصاديات الدول الكثير من المتغيرات المالية والأحداث الاقتصادية المتسارعة، حيث تنعكس هذه الأحداث على اقتصادياتها بأشكال مختلفة وتؤثر بشكل مباشر على بيئة الأعمال فيها. الأمر الذي دفع تلك الدول إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة تلك التغيرات ومنها على سبيل المثال تعديل التشريعات القائمة، أو إصدار تشريعات جديدة، تغيير الرؤية حول القرارات الإستثمارية التي يتخذها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

وإنّ ما يشهده العالم اليوم في ظلّ هذه الأزمة الاقتصادية العالمية التي وصلت أثارها إلى كافة أرجاء المعمورة، والإجراءات التي اتخذتها وماتزال تتخذها الحكومات والإدارات والمستثمرين على مستوى العالم لمواجهة تلك الآثار خير دليل على ذلك، حيث بات هم تخفيض التكاليف الهم الأكبر الذي تسعى إليه مختلف الشركات على اختلاف أنواعها، معتمدة في ذلك على أساليب وبدائل مختلفة منها عمليات إعادة هيكلة الشركات والتي تمكنها _ ومن خلال عمليات تحليل التقييم (The Valuation Analysis) _ من الاستفادة من المعايير الدولية الحاكمة لمثل هذا النوع من العمليات - وهي معيار إعداد التقارير المالية (IFRS3) ومعيار المحاسبة الدولي IAS 38 وكذلك معايير التقييم الدولية وتطبيقاتها (IVSs & IVAs)- والتي سمحت للشركات المندمجة ولأغراض عمليات الاندماج من تقييم أصولها بالقيمة العادلة والاعتراف بها سواء أكانت مادية أم معنوية حتى إذا لم يتم الاعتراف بها من قبل هذه الشركات قبل عملية الاندماج.

وقد استجاب المشرّع السوري _ كما حدث في دول كثيرة _ لهذه التغيرات وأصدر المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 الذي سمح بعمليات إعادة الهيكلة للشركات سواء أكانت عمليات اندماج للشركات أم تحويل للشكل القانوني.

وحيث إنّ الدراسات الحديثة المحكمة تشير بأنّ ما نسبته 60% - 74% من تكلفة الشراء المخصصة (purchase price allocation (PPA)) في عمليات اندماج الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003 هي عبارة عن أصول معنوية غير ملموسة بنسبة 22% كأصول غير ملموسة محددة ومعرفه (Identified Intangible assets) و 52% كشهرة محل (Good will)¹ لذلك اتجه الباحث إلى دراسة العوامل التي تؤثر في تقييم مثل هذه الأصول لأغراض عمليات إعادة الهيكلة من خلال التركيز على ثلاث جوانب تتمثل في: أثر البيئة التشريعية الذي تتم فيه هذه العمليات, والتعرف على أثر اختلاف مدخل التقييم المستخدم على نتائج عملية التقييم, وأخيراً أثر المخاطر التجارية الملازمة للأصول المعنوية على عملية التقييم.

أولاً: مشكلة الدراسة

تتمثل عمليات التقييم للأصول المعنوية عادة لأغراض إعادة الهيكلة, سواء أكانت عمليات اندماج أعمال أم عمليات تحويل الشكل القانوني, لمجموعة من الآليات التي تقوم بها الجهة المقيمة. إلا أنّ هذه الآليات لا تؤدي إلى قيم دقيقة إذ يعترض اكتمالها وصحة نتائجها مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على القيم ومن هذه العوامل:

- البيئة التشريعية.

- مدخل التقييم المستخدم من قبل المقيّم.

- المخاطر التجارية الملازمة للأصول المعنوية.

ثانياً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذا الدراسة من كونها تتناول بيئة الأعمال السورية من حيث التعرف على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة والعوامل المؤثرة على هذه العملية كأثر استخدام مداخل التقييم المختلفة لغرض إتمام عمليات التقييم لهذا النوع من الأصول على

¹ - *Harvey Ponichak, Ph.D., CVA, is Director of Valuation Services at RSM McGladrey in New York and Adjunct Professor of Finance at CUNY Baruch and Pace University- article titled of ip valuation- 2004*

قيمتها وأثر المخاطر التجارية الملازمة لمثل هذا النوع من الأصول على عملية التقييم لهذه الأصول في الشركات السورية مما قد يجعل عملية التقييم أكثر فائدة وتعطي معلومات أكثر صحة ودقة.

كما أنّ الدراسة تهتم بالتعرف على مدى توافق المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعليماته التنفيذية مع كل من المعايير الدولية الحاكمة لمثل هذا النوع من العمليات وهي على التوالي معيار إعداد التقارير المالية (IFRS3) ومعيار المحاسبة الدولي (IAS38) ومعايير التقييم الدولية وتطبيقاتها (IVSS).

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض إعادة الهيكلة من خلال التعرف على النقاط التالية:

- 1- أثر البيئة التشريعية التي تتم فيها عملية التقييم للأصول المعنوية بحسب ما رسمه المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة.
- 2- أثر مدخل التقييم المستخدم من قبل المقيمين عند تقييم الأصول المعنوية على قيمتها.
- 3- أثر المخاطر التجارية الملازمة للأصول المعنوية على قيمتها.

رابعاً: التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

1 - إعادة الهيكلة للشركات: (Companies Reorganization)

يقصد بعمليات إعادة الهيكلة في هذا الدراسة ما جاء به المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعليماته التنفيذية وتعديلاته، الخاص بإعادة تقييم الأصول الثابتة للشركات.

حيث شمل المرسوم عمليات التحول للشكل القانوني للشركات مثل التحول من شركات عائلية إلى شركات أموال (محدودة المسؤولية أو مساهمة)، كما

تضمن عمليات اندماج الشركات سواء اندماج شركة بشركة أخرى، أو اندماج شركتين أو أكثر لتشكيل شركة جديدة².

2 - الأصول المعنوية:

عرف معيار المحاسبة الدولي (IAS38) الأصول المعنوية وفق التالي:³

"الأصل غير الملموس هو أصل قابل للتحديد وغير نقدي بدون جوهر مادي".

وقد حدد المعيار معنى قابلية التحديد (Identifiable) للأصل إذا كان:⁴

1 - قابلاً للفصل (Separable) أي: إذا استطاع المشروع تأجيره أو بيعه أو

استبداله، إما مفرداً أو مع عقود ذات علاقة بأصول أو التزامات معرفة.

2 - أو ينشأ من اتفاق تعاقدي أو حقوق قانونية، بغض النظر ما إذا كانت هذه

الحقوق قابلة للتحويل أو الفصل من المنشأة أو من حقوق والتزامات

أخرى.

². المرسوم التشريعي رقم /61/ تاريخ 2007/10/1- مادة 3-4-5

³ IASB- IFRS Jan 1st, 2009 - IAS38- par.8

⁴ IASB- IFRS Jan 1st, 2009 - IAS38- par.12

خامساً: الدراسات السابقة

1- Shaley Ron – Managerial discretion in business combinations reporting under SFAS 141 - 2007⁵

هدفت الدراسة إلى الاستقصاء عن أثر الإدارة على عملية تطبيق بيان معيار المحاسبة ال مالية الأمريكي رقم 141 الخاص بعمليات اندماج الأعمال من خلال البحث في نقطتين رئيسيتين هما (1)- المحددات الرئيسية لعملية إعداد التقارير المالية عن عمليات اندماج الأعمال من خلال التركيز على عاملين هما الأهمية النسبية، وحوافز الإدارة. (2)- الاستقصاء عن الآلية التي تقوم بموجبها الشركة الدامجة بتخصيص السعر (Purchase price allocation (PPA)) على الأصول غير المادية للشركة المندمجة والتي ليس لها عمر اقتصادي محدد . وتوصلت الدراسة إلى أنّ الشركة الدامجة تقوم بتخصيص تكلفة الشراء عند تقييم الأصول المعنوية والتي لا تملك عمراً اقتصادياً محدداً وفقاً لعوامل استراتيجية تتعلق بالشركة والمستثمرين آخذة بعين الاعتبار العائد على السهم (EPS) وغيرها من العوامل المتعلقة بزيادة ربحية الشركة وتحقيق بعض الحوافز الإضافية للإدارة.

2- Annie Green- Julie J.C.H Ryan -A framework of intangible valuation areas (FIVA) – Aligning Business Strategy and Intangible Assets- 2005⁶

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى كفاية أساليب التقييم للأصول المعنوية المستخدمة والعوامل المؤثرة على عمليات التقييم للأصول المعنوية باستخدام بطاقات الأداء المتوازن في شركات تقني المعلومات،

⁵ Shally Ron, Doctoraial thesis, (Managerial Discretion In Business Combinations Reporting Under SFAS 141), Colombia university, USA 2007

⁶ ANNIE GREEN- JULIE J.C.H RYAN – (A framework of intangible valuation areas (FIVA) – Aligning Business Strategy and Intangible Assets) - JORNAL OF INTELLECTUAL CAPITAL -2005- VOLUM 6- ISSUE1 – PAGES 43-52

وقد قام الباحث بإعادة تقييم نماذج بطاقات الأداء المتوازن ونماذج سلسلة القيمة المستخدمة لدى بعض الشركات وذلك لاستخراج محركات القيمة وربطها بأداء الشركات على أساس أنشطة الشركة وذلك للوصول إلى معادلة لمحركات القيمة للأصول المعنوية لتلك الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ شركات تقنية المعلومات التي تقوم باستخدام أساس واضح ومحدد لمحركات القيمة لأصولها المعنوية تكون دائماً أكثر قدرة على زيادة قيمة الأصول المعنوية المقيمة في دفاترها عن طريق الاعتراف المستمر بها.

وقد كان من محددات الدراسة بحسب الباحث أنه تم إجراؤها على قطاع شركات تقنية المعلومات في واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية فحسب دون القطاعات الأخرى.

3- Pasi Karjalainan - Valuation of intangible assets in different financial environment- 2005⁷

هدفت الدراسة إلى الاستقصاء عن أثر البيئات الاقتصادية المختلفة في الدول على تقييم الأصول المعنوية، وذلك بالربط بين أثر النظام المالي للدول وعملية تقييم الأصول المعنوية للشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- إنّ الموارد البشرية تشكل جزءاً هاماً وجوهرياً من القيمة السوقية للشركات في كل الدول التي شملتها عينة الدراسة، وإنّ الشركات تستثمر في الموارد البشرية لزيادة قدراتها وإمكاناتها.

- إنّ تكلفة عمليات الدراسة والتطوير (R&D) تشكلان جزءاً كبيراً من الشهرة غير المعترف بها في دفاتر الشركة، وإنّ إمكانية النمو والتطور وزيادة قيمة الشركة من خلال تقييم هذه الأصول عند تمويلها من القطاع المصرفي هي أكبر منها عند استخدام التمويل من السوق المالي.

7 Pasi Karjalainan, doctoral thesis, (**Valuation of intangible assets in different financial environment**), Business college of Penselvania University, USA, 2005

-أكدت الدراسة على أهمية وجود معلومات دقيقة وموثوقة وذلك من أجل إجراء عملية التقييم للأصول غير المادية كما في حالة (R&D) في الشركات على نحو أقرب ما يكون للحقيقة .

4- Patrick H. Sullivan Jr- Valuing Intangibles Companies – An Intellectual Capital Approach -2000⁸

تم إجراء هذه الدراسة في ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بينت الدراسة الزيادة الكبيرة في عدد الشركات والتي تستمد قيمتها من الأصول المعنوية بدلاً من الأصول المادية الثابتة التي تمتلكها.

وقد أظهرت هذه الدراسة أنّ التقييم للأصول المعنوية وفق مداخل التقييم التقليدية والتي تتوافق مع المبادئ المحاسبية تؤدي إلى تقييم الشركات بقيمة أقل من القيمة السوقية للشركة،

حيث ناقشت هذه الدراسة عملية تقييم الأصول المعنوية للشركة وقد توصلت إلى اقتراح مدخلين لعملية تقييم الأصول المعنوية هما التقييم بناء على أساس استمرارية الشركة والتقييم وفق قيمة الاندماج أو الاستحواذ وقد توصل الباحث إلى أنّ القيمة التي يتم الوصول إليها بموجب هذين المدخلين تختلفان بشكل جوهري عن القيم المسجلة في دفاتر الشركة والتي تتوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

5- Isabel Gallego. Luis Rodriguez -Situation Of Intangible Assets In Spanish Firms An Empirical Analysis - 2005⁹

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهمية تقييم الأصول المعنوية من وجهة النظر العلمية والنظرية للشركات في إسبانيا.

وقد شملت هذه الدراسة الشركات المسجلة في هيئة الأوراق المالية الإسبانية، مؤكدة على أنّ الأصول المعنوية تلعب دوراً هاماً في تحديد القيمة السوقية للشركات وباستخدام استبيان وزع

⁸ Patrick H. Sullivan Jr, (**Valuing intangibles companies – an Intellectual Capital Approach**), Journal Of Intellectual Capital -2000- VOLUM 1-ISSUE4 – PAGES 328-340.publisher . MCB UP LTD

⁹ Isabel Gallego. Luis Rodriguez, (**Situation of Intangible assets in Spanish Firms an Empirical Analysis**), Journal Of Intellectual Capital, 2005, VOLUM 6-ISSUE1 – PAGES 105-126.publisher. Emerald Group Publishing Limited

على 257 شركة مسجلة في اسبانيا كانت نسبة الإجابة مساوية إلى 15,2% وباستخدام برنامج (spss) لتحليل النتائج التي تم جمعها توصلت الدراسة إلى مايلي:

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أنّ الشركات الإسبانية وعلى الرغم من تحول الاقتصاد الإسباني من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة فإنّ الأصول المعنوية المقيمة في هذه الشركات تقتصر على الأصول المعنوية المتعلقة بالزبائن (customer related intangible assets), والموارد البشرية المتعلقة بالخبرات الموظفة (employee experience), تقنية المعلومات (IT), العلامات التجارية والأنظمة (SYSTEMS. IN .ADDITION, Brands)

6- Nir Kossovsky, (Fair Value Of Intellectual Property: An Options-Based Valuation Of Nearly 8,000 Intellectual Property Assets)-(2002)¹⁰

هدفت الدراسة إلى بيان مدى امكانية استخدام نماذج الخيارات عند تقييم الأصول المعنوية ولاسيما الملكية الفكرية وأثرها على قيمة الشركات.

وتمت هذه الدراسة في جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2002 على أرضية أنّ الملكية الفكرية (the intellectual property) باتت اليوم تعتبر من أكثر الأصول المعنوية قيمة وحيث إنّ معايير المحاسبة الدولية والأمريكية أكدت على أهمية تقييم مثل هذه الأصول بالقيمة العادلة فإنّ الدراسة بحثت إمكانية قياس القيمة العادلة لمثل هذه الأصول بمدخل يحقق التكلفة المحدودة والكفاي العالية. وقد استخدم الباحثان مصفوفة (TRRU) لقياس 8000 أصل فكري , وأظهرت النتائج صلاحية استخدام هذا المدخل للقياس على اساس أنّ النتائج كانت متقاربة مع المدخل (Scholes option pricing formula) المعتمد للتقييم آخذة بعين الاعتبار محددات الموضوعية والحياد في التقييم وأسعار السوق.

10 Nir Kossovsky, (Fair value of intellectual property: An options-based valuation of nearly 8,000 intellectual property assets), Journal of Intellectual Capital, Vol. 3 Iss: 1, pp.62 – 70.publisher MCB UP LTD, 2002.

7- Sudi Sudara And Others,(Valution Of Intellectual Capital And Real Option Models)-2003 ¹¹

تم إعداد هذه البحوث من قبل الباحثين لغاية تقديمه إلى مؤتمر رأس المال الفكري الذي انعقد في تاريخ (1- 2 تشرين أول سنة 2003) في جامعة كرانفيلد, حيث قام الباحثون في هذا الدراسة بتطوير نماذج لتقييم الأصول المعنوية تعتمد على نماذج الخيارات الحقيقية التي تم تطويرها من أدوات لتقييم الأصول المالية إلى أدوات لتقييم فرص النمو المحتملة لدى الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مداخل التقييم على أساس الخيارات الحقيقية تشكل إطاراً شاملاً لتقييم الأصول الفكرية لدى الشركات من مداخل التقييم التقليدية, كما توصلت الدراسة إلى إمكانية تطوير نماذج تسعير الخيارات المالية إلى نماذج تقييم للأصول المعنوية تعكس طبيعة المخاطر المرتبطة بهذا النوع من الأصول ولاسيما مخاطر عدم التأكد Uncertainty.

8- Tobias Sallebrant and others, (Managing Risk With Intellectual Capital Statements)-2007 ¹²

تمت هذه الدراسة لغرض إجراء دراسة ميدانية تظهر العلاقة بين المخاطر التجارية للشركات والشفافية المرتبطة برأس المال الفكري للشركات. حيث هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة والإرتباط بين المخاطر العامة (Systematic Risks) - مخاطر السوق - والمخاطر الخاصة بالشركات (Unsystematic Risks, idiocentric risks) مع مستوى المعلومات المتاحة من عن رأس المال الفكري لدى الشركات.

تم بموجب هذه الدراسة تقييم رأس المال الفكري باستخدام نظام معدلات معتمد من قبل أسواق رأس المال, طبق على معلومات تم جمعها من قبل ثمان شركات عامة تعمل في مجال تقنية المعلومات في دولة السويد.

¹¹ Sudi Sudara, Ghulam Sorwar, Bernuard Marr,(Valution of intellectual capital and real option models), PMA Intellectual Capital Symposium, 01-02 October 2003 at Cranfield University

¹² Tobias Sallebrant, Jokim Hansen, Nick Bontis And Peder Hofman,(Managing risk with intellectual capital statements), Journal of Management Decision Vol.45, No 9 , 2007 page 1470-1483 – Emerald Group Publishing limited.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط عكسي بين المخاطر الخاصة بالشركات (Idiocentric risks) ومدى الشفافية وتوفر المعلومات عن رأس المال الفكري لدى الشركات, ما ينعكس على إمكانية الوصول إلى قيم عادلة لهذه الشركات.

كما توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين المخاطر السوقية ودرجة توفر المعلومات والشفافية لدى الشركات ما يسهم في تحديد قيمة (beta) وذلك عند تقييم رأس المال الفكري لدى الشركات.

إنّ من محددات هذه الدراسة أنها أجريت على عدد ضئيل من الشركات وفي بلد واحد فقط.

9- Viral V. Acharya And Others, (Measureing Systemic Risks)- 2010¹³

هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج مبسط لقياس المخاطر العامة (المرتبطة بالسوق) وبيان مساهمة كل شركة أو مؤسسة في خلق المخاطر العامة المرتبطة بالقطاع الذي تعمل ضمنه , من خلال تحديد قيمة خطر التعثر المتوقع (systemic expected shortfall. SES) التي تعبر عن إمكانية حدوث تعثر في الشركة نتيجة التعثر المتوقع على مستوى القطاع أو الاقتصاد كاملاً.

وتوصلت الدراسة إلى أهمية قيام المشرّع باصدار تشريعات تعمل على تخفيض حجم المخاطر التجارية العامة والتعامل معها على مستوى كل شركة على ح د من خلال استخدام النموذج الذي جرى تطويره في هذه الدراسة لقياس قيمة التعثر المتوقع SES لكل شركة واستخدام النظام الضريبي للعمل على الحد من تصدير المخاطر من شركة إلى أخرى في حال وقوع أزمات على مستوى الاقتصاد.

سادساً: ما يميز هذه الدراسة من الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة ذات الصلة في مجال تقييم الأصول المعنوية وتختلف هذه الدراسة عن تلك الدراسات السابقة في أنها تناولت العوامل المؤثرة في تقييم

¹³ Viral V. Acharya, Lasse H. Pedersen, Thomas Philippon, Matthew Richardson, (Measureing Systemic Risks) New York University, Stern School of Business, March 21, 2010

الأصول المعنوية لأغراض إعادة الهيكلة (اندماج الأعمال والتحول القانوني للشركات) تحديداً
والمتمثلة في:

- البيئة التشريعية التي تتم فيها عملية التقييم للأصول المعنوية.
- مدخل التقييم المستخدم من قبل المقيمين عند تقييم الأصول المعنوية.
- المخاطر التجارية الملازمة للأصول المعنوية.

في حين تتباين الدراسات السابقة بين دراسات اهتمت بواقع تأثير الأنظمة المالية للدول على الاعتراف بالأصول غير المادية للشركات، أو بأهمية الاعتراف بالأصول المعنوية وغير المعترف بها عادة في دفاتر الشركات مثل (IPR&D)، أو أهمية استخدام مدخل معين للتقييم وأثره على زيادة قيمة الأصول غير المادية في شركات تقنية المعلومات أو دراسة أثر اتجاه الاقتصاد للدولة في تقييم الأصول المعنوية للشركات في السوق المالي في اسبانيا.

كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تناولت بيئة الأعمال السورية ولاسيما بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة والمتعلقة بتقييم الأصول المعنوية.

سابعاً: فرضيات الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها فقد وضع الباحث الفرضيات الرئيسية
والفرعية التالية:

- الفرضية الأولى الرئيسية:

"لا تؤثر البيئة التشريعية على عملية تقييم الأصول المعنوية لغايات إعادة هيكلة
الشركات".

وينفرد عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- 1 - إنَّ عدم تمييز المشرِّع بين ماهية الأصول المعنوية موضوع التقييم لا يؤثر على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة للشركات.
- 2 - لا يشكل الإطار العام لعمليات إعادة هيكلة الشركات المحددة بحسب البيئة التشريعية الحالية إطاراً كافياً وشاملاً لمثل هذه العمليات
- 3 - إنَّ عدم قيام المشرِّع بتحديد معيار القيمة الذي سيتم اتخاذه أساساً لعملية التقييم لا يؤثر على عملية التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة للشركات
- 4 - إنَّ المسؤوليات الملقاة على عاتق المقيِّم بموجب المشرِّع السوري لا تؤثر على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات
- 5 - إنَّ آلية تنفيذ عمليات اندماج الأعمال بحسب متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعليماته التنفيذية لا تؤثر على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

• الفرضية الثانية الرئيسة:

"لا يؤثر مدخل التقييم المتبع من قبل المقيم على عملية تقييم الأصول المعنوية لغايات إعادة هيكلة الشركات".

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- 1 - إن استخدام نماذج التقييم التقليدية لا يعتبر إطاراً كافياً لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات
- 2 - إن استخدام نماذج التقييم المعاصرة لا يعتبر إطاراً كافياً لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات
- 3 - لا تشكل مداخل التقييم بحسب متطلبات التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة إطاراً كافياً لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات
- 4 - إن مدخلات نماذج التقييم المطلوب استخدامها بموجب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة هي مدخلات غير متوافرة في الاقتصاد السوري

• الفرضية الثالثة الرئيسة:

"لا تؤثر المخاطر التجارية الملازمة للأصول المعنوية على عمليات تقييم هذه الأصول لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات".

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- 1 - لا تؤثر المخاطر التجارية العامة (The systematic risks) على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.
- 2 - لا تؤثر المخاطر التجارية الخاصة (The Pervasive Risks) على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

الفصل الثاني

تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة

The Valuation Of The Intangible Due To Business Re-Organization
Transactions

أولاً: تمهيد Introduction

ثانياً: ماهية تقييم الأصول .The Concept Of The Asset Valuation

ثالثاً: الغرض من عملية التقييم. The Purpose Of The Valuation Assignment.

رابعاً: مسؤوليات المقيّم بحسب البيئة التشريعية الحاكمة لعمليات التقييم للشركات في
الجمهورية العربية السورية.

خامساً: توصيف الأصول المقيمة The Description Of The Assets To Be Valued

سادساً: معيار القيمة Value Standard.

سابعاً: آليات تنفيذ عمليات اندماج الأعمال The Business Combination Executive
Mechanisms

الفصل الثاني

تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة

أولاً: تمهيد

يشهد العالم تحولاً كبيراً في اقتصاداته يواكب التطور التقني والعلمي الذي ينتشر في أرجاء العالم، حيث درج كثيراً في الأونة الأخيرة استخدام مصطلح اقتصاد المعرفة (knowledge based economic) هذا المصطلح الذي يعكس في مضمونه "التحول في اقتصاديات الدول من اقتصاد الأنشطة الصناعية (Manufacturing) إلى اقتصادات الأنشطة المعرفية"¹⁴ أي التي تعتمد في تقدمها على المعرفة والعلم وانجازاته.

وينعكس هذا التحول في ازدياد الأهمية النسبية لرأس المال الفكري نسبة إلى إجمالي رأسمال الشركات والذي بدوره انعكس في زيادة الأصول الفكرية والملكية الفكرية ما خلق الحاجة الملحة لعمليات التقييم لهذا النوع من الأصول الجديدة والوصول إلى إمكانية تقدير العائد الذي ينتج عن هذا النوع من الإستثمارات الحديثة. وقد انعكست الصورة السابقة في الشركات من خلال النمو المستمر في نفقات البحث والتطوير (Research & Development Expenses) والتي تقوم بها الشركات والتي نتج عنها المزيد من تسجيل براءات الإختراع (the patents)، ومزيداً من التصميم الصناعية (the industrial designs) التي زادت بدورها من شهرة العلامات التجارية (the trade marks) وقيمتها لهذه الشركات والذي انعكس بدوره كتطور في وسائل الإنتاج زادت من القدرة التنافسية والإنتاجية للشركات.¹⁵ وقد واكب معيار المحاسبة الدولي (IAS38) هذا التطور من خلال السماح للشركات بوسيلة نفقات التطوير وبالتالي الاعتراف بها كأصول غير ملموسة في قوائمها المالية مما شجع الشركات على استثمار المزيد من مواردها في البحث والتطوير.

وبغية تشجيع هذا الإتجاه أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) المعيار الخاص ب اندماج الأعمال (IFRS3 REIVEDS) دولياً و (SFAS 144 revised) أمريكياً حيث سمح كلا المعيارين برسمة الأصول المعنوية القابلة للتحديد (identifiable intangible assets). حتى ولو لم يتم الاعتراف بها من قبل المنشأة المشتره قبل اندماج الأعمال ومن أهمها نفقات البحث والتطوير

¹⁴ Sudi Sundarsanam and others. Op.Cit.page 52

¹⁵ Intellectual asset management magazine, December/ January 2008, issue 27, Page 52

16. قيد الإنجاز ((In Process Research & Development Expenses (IPR&D)) حيث وجد المجلسان أنه في كثير من الأحيان تكون الغاية من عمليات الاستحواذ أو الاندماج (Business Combination) مع شركة أخرى هي الاستفادة من مشروع تقوم شركة أخرى بتطويره والعمل عليه. ويشير الباحث هنا إلى أن الجمهورية العربية السورية قد واكبت هذا التطور وذلك بإصدار المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة التي انصبت في السماح للشركات بتقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات تحويل الشكل القانوني أو اندماج الشركات.

ثانياً: ماهية تقييم الأصول

تعتبر عملية تقييم الأصول في عالم الأعمال من التقنيات التي يبني نجاحها على قدر المعرفة (knowledge) التي يتمتع بها المقيّم الذي تم اعتماد تسميته كمحلل تقييم في معظم المنظمات المهنية الدولية (Valuation Analyst) وذلك بسبب العمليات التحليلية المعقدة التي يقوم بأدائها عند تقديم هذا النوع من الخدمات.

وتعرف عادة القيمة V بالمعادلة البسيطة التالية¹⁷:

$$"V=B/R"$$

حيث تعبر كلاً من

V: عن القيمة.

B: عن سلسلة التدفقات الاقتصادية الناتجة عن الأصل.

R: عن المخاطر المرتبطة بالأصل موضوع التقييم.

بقدر ما تبدو هذه المعادلة بسيطة بقدر ما تكون عملية تحديد متغيراتها المتعلقة بالمتحولين B,R عملية معقدة وتحتاج لبذل الكثير من العناية المهنية للوصول إلى نتائج تقييم صحيحة ودقيقة.

حيث تختلف طبيعة ونوع المتحولات السابقة بحسب الغرض من عملية التقييم وأساس القيمة المطلوب البناء عليه عند إجراء عملية التقييم، كذلك فإن اختلاف سلسلة التدفقات

¹⁷ Garth M. Tebay. An introduction to business valuation, page 1, IAM 2007

الاقتصادية ترتبط دائماً باختلاف المخاطر المرتبطة بالأصل موضوع التقييم ، أي إن اختيار بسط العلاقة السابقة يحدد أيضاً نوع وطبيعة المخاطر التي ستعكس بمعدل الحسم في مقام المعادلة.¹⁸

يرى الباحث أنه عند استخدام الدخل قبل الفائدة والضريبة (EBIT) كالعائد الإقتصادي للأصل موضوع التقييم فإن (R) لا بد أن تختلف فيما لو تم استخدام الدخل قبل الفائدة والضريبة والاهتلاكات والإطفاءات، وكذلك سوف تختلف عن (R) عند استخدام التدفقات النقدية العائدة على حقوق الملكية أو تلك العائدة على رأس المال المستثمر ، حيث إن استخدام معدل خصم يعكس مخاطر واحدة مع كل التدفقات السابقة المختلفة سوف يؤدي للوصول إلى قيم غير دقيقة ومضللة.

ثالثاً: الغرض من عملية التقييم

من الأهمية بمكان تحديد الغرض من عملية التقييم حيث يعتبر ذلك بمثابة الخطوة الأولى من خطوات عمليات التقييم، وتختلف القيمة التي يتم البحث عنها باختلاف الغرض من عملية التقييم مثل اختلاف القيمة المطلوب البحث عنها لأغراض عمليات البيع والتنازل عن الأصول عنها عن الأغراض الضريبية أو عن القيمة المطلوبة لغايات تطبيق تشريع ما عنها عن أغراض إعداد التقارير المالية.¹⁹

ويرى الباحث أهمية تعريف عمليات إعادة الهيكلة للشركات كونها تمثل الغرض من عملية التقييم للأصول المعنوية التي يتم تناولها في هذا الدراسة.

لقد عرف معيار المحاسبة الدولي رقم IAS37 بعنوان المخصصات ، الإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة .(Provision, Contingent Liability & contingent assets).

عمليات إعادة الهيكلة للشركة "بأنها العمليات التي تؤدي إلى حدوث تغيير جوهري في طبيعة المنشأة الإقتصادية وعملياتها"²⁰ قام الباحث بتخصيص هذا النطاق العام من خلال استخدام مصطلح عمليات إعادة هيكلة الشركات في هذا البحث وفق النطاق الذي حددته التعليمات التنفيذية لمرسوم التشريعي رقم 61 الصادرة عن وزارة المالية في الجمهورية العربية السورية في سنة 2007 والذي تناول عمليات إعادة تقييم الأصول الثابتة للشركات

¹⁸ Garth M. Tebay. An introduction to business valuation, page 3, IAM 2007

¹⁹ Paul Flignor , David Orozco, Intangible Asset & intellectual property valuation- A multidisciplinary perspective, page 5- IPthought.com – 2006.

²⁰ IASB. IFRS 2009. IAS 37 provisions, contingent liabilities & contingent assets. Pars 70-d.

ولاسيما المرتبطة بعمليات التحول القانوني للشركات وعمليات الاندماج فيما بينها إضافة إلى تعديلاته اللاحقة المتعلقة بتقييم الأصول المعنوية.

وبالتالي فإننا قمنا بتحديد مصطلح إعادة هيكلة الشركات في هذه الدراسة بعمليات اندماج الأعمال والتحول القانوني للشركات والتي يحكمها معيار التقرير المالي رقم 3 المعدل 2008 وذلك وفق النقاط التالية:

1 - عمليات إعادة الهيكلة للشركات بحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة.

2 - عمليات اندماج الأعمال تحت متطلبات معيار التقرير المالي IFRS 3.

3 - مدى توافق وانسجام التعليمات التنفيذية للمرسوم 61 لعام 2007 مع الإصدارات المهنية.

ويقوم الباحث بدراسة كل نقطة على حده:

1 عمليات إعادة الهيكلة للشركات بحسب متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007

ميز المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 بين

- عمليات التحول القانوني للشركات القائمة.
- وعمليات اندماج الأعمال.

وقد أعطى المرسوم الحق للشركات بتحويل شكلها القانوني من شركات تضامن إلى توصية وبالعكس وكذلك من شركات عائلية إلى شركات محدودة المسؤولية أو مساهمة ومن شركات محدودة المسؤولية إلى شركات مساهمة وبالعكس²¹. حيث نص المرسوم على أن:

– قيمة الشركات المتحولة والتي سوف يتم تقديرها من قبل جهة محاسبية سورية ذات خبرة أو من شركة محاسبية دولية مسجلة في وزارة الاقتصاد والتجارة ومعتمدة بموجب لائحة تصدر عن وزارة المالية لهذه الغاية يتضمن تقديراً فعلياً لقيمة الشركة وبياناً بموجوداتها ومطالبها بتاريخ التحويل.

²¹ المرسوم التشريعي رقم 61/ تاريخ 2007/10/1- مادة 3-4-5.

- يعتبر صافي موجودات الشركة التي يجري تحويلها وفقاً لتقرير التقدير، حصة عينية في رأسمال الشركة المحول إليها²².

ويمكن تلخيص ما جاء به المرسوم التشريعي حول عمليات التحول القانوني للشركات بحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم وفق المصفوفة التالية:

جدول (1)

أشكال تحويل الشكل القانوني للشركات بحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007				
مساهمة	محدودة المسؤولية	توصية	تضامنية	
المادة 3ب/√	المادة 3ب/√	√ المادة 3أ		تضامنية
المادة 3ب/√	المادة 3ب/√		√ المادة 3أ	توصية
√ المادة 4		X	X	محدودة المسؤولية
	√ المادة 5	X	X	مساهمة

المصدر: إعداد الباحث

من المصفوفة السابقة يلاحظ الباحث بأنّ هنالك اتجاه واضح لتشجيع الشركات العائلية للتحول إلى شركات أموال حيث نجد أنّ التعليمات التنفيذية للقانون لم تدرج عمليات التحول العكسي من شركات أموال إلى شركات أشخاص ضمن الخيارات المتاحة.

كذلك أعطى المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعليمات التنفيذية الشركات الحق بإجراء عمليات اندماج الأعمال وفق طريقتين:

- عمليات الاندماج (Statutory Merger).

"وهي تلك العمليات التي تحصل بين الشركات الدامجة والمندمجة والتي تستمر بموجبها الشخصية الاعتبارية لواحدة فقط من الشركتين; أي تزول الشخصية الاعتبارية للشركة المندمجة عادة وتستمر الشخصية الاعتبارية للشركة الدامجة وبالعكس في شركات الاندماج العكسي"²³.

عمليات الاتحاد Statutory Consolidation.

"وهي تلك العمليات التي يتول بموجبها الشخصية الاعتبارية للشركات المشترية والمشترأة مقابل نشوء شركة جديدة لها شخصية اعتبارية مستقلة جديدة"²⁴.

حيث نص المرسوم على التالي:

²² المرسوم التشريعي رقم 61/ تاريخ 2007/10/1- مادة 3-4-5.

²³ Hoyle.Schaefer.Doupnik. Advance Accounting-ninth edition- McGRAW-Hill/Irwin 2009.page42

²⁴ Hoyle.Schaefer.Doupnik. Op.cit. page 42.

"- يحق للشركات أن تندمج في شركة أخرى سورية وفقاً للإجراءات الواردة في هذا المرسوم التشريعي وتلك المتعلقة بتعديل العقد أو النظام الأساسي. يتم الدمج إما بأن تندمج شركة (الشركة المندمجة) بشركة أخرى (الشركة الدامجة) بحيث تنقضي الشركة المندمجة وتزول شخصيتها الاعتبارية وتبقى الشركة الدامجة وحدها القائمة بعد الدمج، أو باندماج شركتين لتأسيس شركة جديدة تكون هي الشركة الناتجة عن الاندماج بحيث تنقضي الشركتان المندمجتان وتزول شخصيتهما الاعتبارية اعتباراً من تاريخ شهر الشركة الناتجة عن الدمج"²⁵.

ويرى الباحث إمكانية تلخيص ما جاءت به التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 عن عمليات الاندماج المسموحة وفق المصنفين التاليين:

جدول (2)

عمليات اندماج الأعمال المسموحة بحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 - حالة الغاء الشخصية الاعتبارية للشركة المندمجة واستمرار الشركة الدامجة						
الشركة الدامجة					الشكل القانوني للشركات المشمولة بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007	
مؤسسات فردية	شركات تضامن	شركات توصية	شركات محدودة المسؤولية	شركات مساهمة		
المادة 8/√	المادة 8/√	المادة 8/√	المادة 10-أ/√	المادة 10-أ/√	مؤسسات فردية	
X	المادة 8/√	المادة 10-ب/√	المادة 10-ج/√	المادة 10-ج/√	شركات تضامن	
X	المادة 10-ب/√	المادة 8/√	المادة 10-ج/√	المادة 10-ج/√	شركات توصية	
X	X	X	المادة 10-د/√	المادة 10-د/√	شركات محدودة المسؤولية	
X	X	X	المادة 10-هـ/√	المادة 10-هـ/√	الشركة المندمجة	

المصدر: إعداد الباحث

²⁵ المرسوم التشريعي رقم 61/ تاريخ 2007/10/1- مادة 9.

جدول (3)

عمليات اندماج الأعمال المسموحة بحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 - حالة زوال الشخصية الاعتبارية للشركات المندمجة ونشوء شركة جديدة					
الشركات المشمولة بحسب المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007	مؤسسات فردية	شركات تضامن	شركات توصية	شركات محدودة المسؤولية	شركات مساهمة
مؤسسات فردية	كافة أنواع الشركات المادة 8	شركات تضامن المادة 8_أ	شركات توصية المادة 8_أ	شركات محدودة المسؤولية المادة 10_أ	شركات مساهمة، المادة 10_أ
شركات تضامن		شركات تضامن المادة 8_ب	شركات تضامن أو توصية المادة 10_ب	شركات محدودة المسؤولية 10_ج	شركات مساهمة 10_ج
شركات توصية			شركات توصية المادة 8_ب	شركات محدودة المسؤولية 10_ج	شركات مساهمة 10_ج
شركات محدودة المسؤولية				شركات محدودة المسؤولية 8_ب	شركات محدودة أو مساهمة المادة 10_د-هـ
شركات مساهمة				شركات محدودة أو مساهمة المادة 10_د-هـ	شركات مساهمة 8_ب

المصدر: إعداد الباحث

يرى الباحث بأنّ عمليات اندماج شركات الأموال ضمن شركات الأشخاص واستمرار شركات الأشخاص هي حالة لم تسمح بها التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 كذلك فإنّ التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي واضحة حول عدم السماح لشركات الأموال بالاندماج لتشكيل شركة أشخاص وهذا اتجاه واضح لتشجيع السوق على التحول من الشركات العائلية إلى شركات الأموال وليس العكس.

من جهة ثانية يرى الباحث بأنّ المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 قد اعتبر عمليات الاندماج والتي تستمر فيها الشخصية الاعتبارية لكلا الشركات المندمجة والدامجة والتي ينتج عنها تحول شركة ما إلى شركة تابعة لشركة قابضة، على أنها ليست سوى عمليات تنازل عن حصص من شركاء لصالح شركاء جدد وليست عمليات إندماج أعمال.

2 عمليات اندماج الأعمال تحت متطلبات معيار التقرير المالي IFRS 3

حدد معيار المحاسبة الدولي (IFRS3) المعدل 2008 بعض المتطلبات التي لا بد من توافرها في المعاملات حتى ترتقي لتكون عمليات اندماج للأعمال بما يلي:

"أن تشكل الأصول المشترية والالتزامات المضمونة عملاً (A business). وإن كانت الأصول المشترية لا تشكل عملاً، فعلى المنشأة معدة التقارير أن تعالج محاسبياً المعاملة أو الحدث الآخر على أساس أنها عملية استملاك لأصل"²⁶.

وقد جاء في تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS3) المعدل 2008 حول تحديد عمليات اندماج الأعمال ما يلي:

" يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية اندماج الأعمال على أنه معاملة تملك المنشأة المشترية بوساطته السيطرة على واحد أو أكثر من الأعمال (Businesses). وقد تملك المنشأة المشترية السيطرة على المنشأة المشترية بعدة طرق، على سبيل المثال:

أ - من خلال تحويل النقد أو النقد المعادل أو أصول أخرى (بما في ذلك صافي الأصول التي تشتمل على الأعمال);

ب - من خلال تحمل التزامات;

ت - من خلال إصدار حصص حقوق ملكية;

ث - من خلال توفير أكثر من نوع من المقابل المالي; أو

ج - دون نقل المقابل المالي بما فيه العقد المستقل"²⁷.

وقد راعى معيار التقرير المالي الأسباب القانونية أو الطرق التي سوف تتم عمليات اندماج الأعمال وفقها في فقراته حيث أدرج بعض الأمثلة عن هذه العمليات حسب ما جاء في المعيار:

" يجوز لاندماج الأعمال أن يكون منظماً بعدة طرق لأسباب قانونية أو ضريبية أو غيرها وتشتمل _ ولكنها لا تقتصر _ على:

أ - أن تصبح مجموعة أعمال أو أكثر، شركات تابعة للمنشأة المشترية أو صافي أصول مجموعة أعمال أو أكثر مدمجة قانوناً في المنشأة المشترية.

²⁶ IASCF. IFRS2009.IFRS3-Business Combination- Para.3.

²⁷ IASCF. IFRS3. Op.cit. Applications B5.

ب - أن تنقل منشأة مدمجة صافي أصولها, أو ينقل مالكوها حصصهم في حقوق الملكية إلى منشأة مدمجة أخرى أو لمالكيها.

ت - أن تنقل كافة المنشآت المدمجة صافي أصولها أو أن ينقل مالكوها حصصهم في حقوق الملكية إلى منشأة حديثة التأسيس (يشار إليها أحياناً معاملة ضم أو معاملة تجميع).

ث - أن تمتلك مجموعة من المالكين السابقين لإحدى المنشآت المدمجة السيطرة على المنشأة المدمجة²⁸.

حيث يحدد مصطلح الأعمال الوارد في التعريف السابق لعمليات اندماج الأعمال وذلك وفق ما نص عليه معيار التقرير المالي 3 حيث حدد المعيار مكونات الأعمال Businesses بما سيأتي:

"العناصر الثلاثة المحددة للأعمال هي ما يلي:

أ. المدخلات أي مورد اقتصادي يوجد, أو له القدرة على إيجاد نتائج عندما يتم تطبيق عملية أو أكثر عليه.

ب. العملية: أي نظام أو معيار أو بروتوكول أو ميثاق أو قاعدة تعمل على إيجاد مخرجات إن تم تطبيقها على مدخلات.

ت. المخرجات: هي نتيجة المدخلات والعمليات التي تم تطبيقها على هذه المدخلات والتي تحقق أو قادرة على تحقيق عائد على شكل أرباح للأسهم, أو منافع تخفيض التكاليف أو أية منافع اقتصادية أخرى مباشرة للمستثمرين أو المالكين أو أعضاء أو مشاركين²⁹.

كذلك حدد المعيار بعض العوامل الأخرى للأعمال قيد التأسيس (pre-establishment phase) والتي لم تنتج مخرجات بعد, ليتم اعتبارها كعمل من قبل الشركة المشترية, من هذه العوامل على سبيل المثال:

أ. قد بدأت أنشطة رئيسة تم التخطيط لها.

²⁸ IASCF. IFRS3. Op.cit.Application. par.6

²⁹ IASCF. IFRS3. Op.cit.Application. par.7

ب. لديها موظفين, وملكية فكرية ومدخلات أخرى وعمليات يمكن تطبيقها على المدخلات;

ت. تطبق خطة ما لإحداث مخرجات.

ث. أن تكون قادرة على الوصول إلى العملاء الذين سيشترون المخرجات.

لا تحتاج كافة تلك العوامل أن تكون متوفرة لمجموعة متكاملة معينة من الأنشطة والأصول في مرحلة التأسيس للتأهل كأعمال³⁰.

3 مدى توافق وانسجام المرسوم 61 لعام 2007 مع الإصدارات المهنية

من ماسبق يلاحظ الباحث بأنّ عمليات إعادة الهيكلة للشركات التي جاءت بها التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007, هي عمليات مشمولة من حيث جوهرها مع جوهر معنى عمليات اندماج الأعمال التي جاء بها معيار إعداد التقارير المالية (IFRS3) دون إغفال عدم تطرق المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 لعمليات اندماج الأعمال للشركات قيد التأسيس المشمولة في المعيار (IFRS3), حيث تتطلب التعليمات التنفيذية للمرسوم في مواده عند حدوث عمليات التحول القانوني إلى شركات أم وال أم الاندماج بين الشركات بأن تقدم الشركات طالبة التحويل أو الاندماج أو المندمجة ميزانياتها المقدمة للدوائر المالية عن السنوات الثلاث الأخيرة مصدقة من قبل محاسب قانوني وبالتالي فإنّ القانون قد جرد الشركات التي هي قيد التأسيس وكذلك الشركات التي لا يتجاوز عمرها الثلاث سنوات من الاستفادة من مزايا المرسوم.

رابعاً: مسؤوليات المقيّم بحسب البيئة التشريعية الحاكمة لعمليات التقييم للشركات في

الجمهورية العربية السورية

يرى الباحث بأنّ التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 قد رتبّت مسؤوليات والتزامات على عاتق الجهة المقيمة قد تكون سبباً في عدم توجه المحاسبين القانونيين في سورية على تشجيع هذه العمليات, حيث نصت الفقرة د/ من المادة 1/ من التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 بأنه في حال صدور حكم قضائي مبرم يقضي بعدم صحة القيم الواردة في ميزانية إعادة التقويم المصادق عليها من قبل الجهة المحاسبية المسؤولة تشطب الجهة التي اعتمدت هذه الميزانية من اللائحة المعتمدة من قبل وزارة المالية وتحرم من مزاولة العمل المحاسبي لمدة خمس سنوات.

³⁰ IASCF. IFRS3. Op.cit.Application. par.10

كذلك جاء في مواد المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 عند تحدي إجراءات عمليات إعادة الهيكلة للشركات سواء تحول قانوني أم اندماج حسب الحال:

"وجوب تقديم جميع الشركاء طلب تحويل إلى وزارة الاقتصاد والتجارة للتصديق على النظام الأساسي للشركة التي سيتم التحول إليها مع أسباب التحويل متضمناً المعلومات الواجب إيرادها في طلب تأسيس الشركة المطلوب التحول إليها ويرفق بالطلب ما يلي³¹:

أ - " مشروع النظام الأساسي للشركة المحدودة المسؤولة أو المساهمة المطلوب التحول إليها وفقاً للقواعد المتعلقة بطلب تأسيس الشركات المحدودة المسؤولة أو المساهمة.

ب - يعتبر صافي موجودات الشركة طالبة التحويل وفقاً لتقرير التقدير، حصة عينية في رأسمال الشركة المحدودة المسؤولة أو المساهمة المطلوب التحول إليها وتخضع لأحكامها".

وعند دراسة المعلومات الواجب إيرادها في طلب تأسيس الشركات الواجب التحول إليها بحسب ما نص عليه قانون الشركات رقم 3 لعام 2008، تبين للباحث بأنه في حال كان هنالك جزء من رأسمال الشركات المزمع تأسيسها مقدم على شكل حصص عينية فإنه لا بد من إرفاق تقرير الجهة المحاسبية التي قامت بعملية التقييم مع النظام الأساسي للشركة المقدم إلى الوزارة للمصادقة عليه حيث تكون الجهة المحاسبية الخبيرة مسؤولة بالتزامن عن القيم الواردة في تقريرها ولمدة ثلاث سنوات أمام الجهات المختلفة المتضررة في حال تبين وقوع خطأ جسيم في التقييم.

حيث نصت المادة 59 من قانون الشركات والمتعلقة بالحصص العينية لرأسمال الشركات المحدودة المسؤولة على التالي³²:

- "إذا كان جزء من رأسمال الشركة مقدمات عينية يرفق المؤسسون أو الشركة طلب التصديق على النظام الأساسي أو تعديله بتقرير من جهة محاسبية سوريّة ذات خبرة أو من شركة محاسبية دولية معتمدة من الوزارة يتضمن تقديراً لقيمة هذه المقدمات . ويجب أن يتضمن تقدير قيمة المقدمات العينية الصادر عن الجهة التي أعدته ما يشير إلى

³¹ المرسوم التشريعي رقم 61/ تاريخ 2007/10/1- مادة 3 فقرة ب-1-ب-2. مادة 4 فقرة 2. مادة 4 فقرة 2-أ- فقرة 2-ج- _ مادة 4 فقرة 3.

³² قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 المادة 59 الفقرة 1-3.

أنها قد أخذت علماً بمسؤوليتها مع صاحب المقدمات العينية عن صحة تقديراتها، في حال تبين ارتكابها لخطأ جسيم أو كانت تعلم أنّ التقديرات خاطئة .

- يحق لكل من يتضرر من تقدير المقدمات العينية إقامة دعوى المسؤولية على الأشخاص الذين قدموها. ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن مع الجهة التي قامت بتقييمها في حال تبين ارتكاب هذه الأخيرة خطأ جسيماً في التقييم أو كانت تعلم بعدم صحة تقييمها. ويسقط الحق بالتقادم إذا لم تقم هذه الدعوى خلال ثلاث سنوات من تاريخ شهر هذه الشركة أو شهر تعديل نظامها الأساسي"

كذلك بالنسبة للأسهم العينية في الشركات المساهمة المؤسسة فقد نصت المادة 93 من قانون الشركات على التالي³³:

- "إذا كان جزء من رأسمال الشركة مقدمات عينية يرفق المؤسسون أو الشركة طلب التصديق على النظام الأساسي بتقرير من جهة محاسبية سورية ذات خبرة أو من شركة محاسبة دولية معتمدة من الوزارة يتضمن تقديراً لقيمة هذه المقدمات .ويجب أن يتضمن تقدير قيمة المقدمات العينية الصادر عن الجهة التي أعدته ما يشير إلى أنها قد أخذت علماً بمسؤوليتها مع صاحب المقدمات العينية عن صحة تقديراتها في حال تبين ارتكابها لخطأ جسيم أو كانت تعلم أنّ التقديرات كانت خاطئة .

- يحق لكل من يتضرر من تقدير المقدمات العينية إقامة دعوى المسؤولية بوجه التضامن على المؤسسين والمساهمين العينيين والأشخاص الحائزين منافع خاصة وأعضاء مجلس الإدارة ومفتشي الحسابات الأولين عندما يتضح وجود زيادة كبيرة مقصودة في تخمين المقدمات العينية أو الخدمات المؤداة .

- يسقط الحق بالتقادم إذا لم تقم هذه الدعوى خلال ثلاث سنوات من تاريخ شهر هذه الشركة أو شهر قرار الوزارة بالمصادقة على تعديل نظامها الأساسي".

يرى الباحث أنّ هذه المسؤولية التضامنية الملقاة على عاتق المقيّم وهو المحاسب القانوني المعتمد من قبل وزارة المالية لأغراض تنفيذ متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 واستمرارها حتى ثلاث سنوات من تاريخ تقديم التقييم للعميل والحرمان من مزاوله المهنية لفترة تصل إلى خمس سنوات بحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61

³³ قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 المادة 93 الفقرة 1-3.

لعام 2007، بأنها قد تكون سبباً رئيسياً يبرر عدم رغبة المحاسبين القانونيين الدخول في مثل هذه العمليات أو تشجيع عملائهم على اتخاذ مثل هذه الخطوة.

خامساً: توصيف الأصول المقيمة

تعتبر عملية توصيف الأصول المقيمة الخطوة الثانية من خطوات تقييم الأصول المعنوية لأغراض إعادة الهيكلة، وحتى يستطيع الباحث دراسة هذه الخطوة فإنه لابد من تعريف الأصول المعنوية بحسب معيار المحاسبة الدولي (IAS38) والتميز بين الأصول المعنوية والملكية الفكرية ((IP (intellectual Property) والأصول الفكرية (IA (intellectual Assets) وكذلك تعريف الأصول المعنوية بحسب معايير التقييم الدولية (International Valuation Standards (IVSs)).

1 تعريف الأصول المعنوية

لأغراض تعريف الأصول المعنوية (the intangible assets) يمكن تقسيم هذا النوع من الأصول وفق المعادلة التالية:

"الأصول المعنوية (Intangible assets) = شهرة المحل (Goodwill) + الأصول الفكرية (the intellectual assets) + الملكية الفكرية (the intellectual property)"³⁴.

حيث تعبر شهرة المحل عن الوضع والسمعة السوقية للشركة (The Market Position).

أما رأس المال الفكري فيعرف³⁵ بأنه المعرفة المتراكمة لعمل معين والتي تسمح بنقل وزيادة المعرفة حيث يمثل مزيجاً من الأصول الفكرية والملكية والفكرية".

وقد عرفت الأصول الفكرية من قبل (Marr & Schiuma (2001 بأنها " مجموعة الأصول المعرفية، والتي تؤدي إلى زيادة وتحسين الوضع التنافسي للشركات"³⁶.

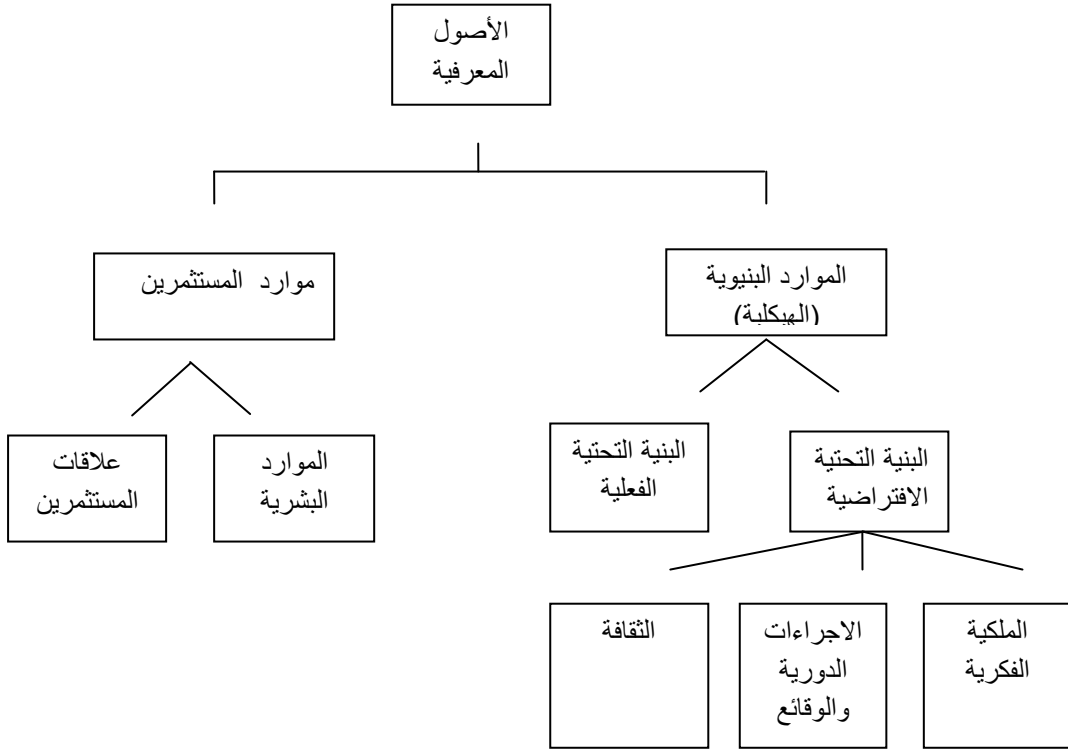
³⁴Malte Kollner, Should Old Acquaintance Be Forgot, IAM magazine. Issue 27, January 2008. P60.

³⁵Rayan Miller, Bien Mour. Phil Rise. Deloitte- England, الإنتفاع منها، Les- الأصول المعنوية: الإعراف بقيمتها والانتفاع منها، Arab. Issue 49- April –March 2008. P4

وقد قام الاقتصاديان (2001) Marr & Schiuma بتطوير نموذج لفهم الأصول المعرفية وفق ما يسمى خريطة الأصول المعرفية والتي تأخذ الشكل التالي:

شكل رقم (1)

37 خريطة الأصول المعرفية the map of the knowledge assets



حيث يلاحظ الباحث كيف تم "التفريق بين الأصول المعرفية من خلال ترجمة الأصول المعرفية للشركات بأنها مجموع موردين من موارد الشركات هما موارد المستثمرين والموارد البنوية أو الهيكلية، حيث تشتمل على موارد المستثمرين ممثليها سواء أكانوا داخليين أم خارجيين، أما الموارد البنوية فتتمثل عناصر الشركة المستمرة والتي تعتبر أساساً لإكمال عملياتها"³⁸.

³⁶ Sudi Sudarsanam. Dr.Ghulam Sorwar. Bernard Marr. Op.cit. Para.2.1

³⁷ Sudi Sudarsanam. Dr.Ghulam Sorwar. Bernard Marr. Op.cit. Para.2.1

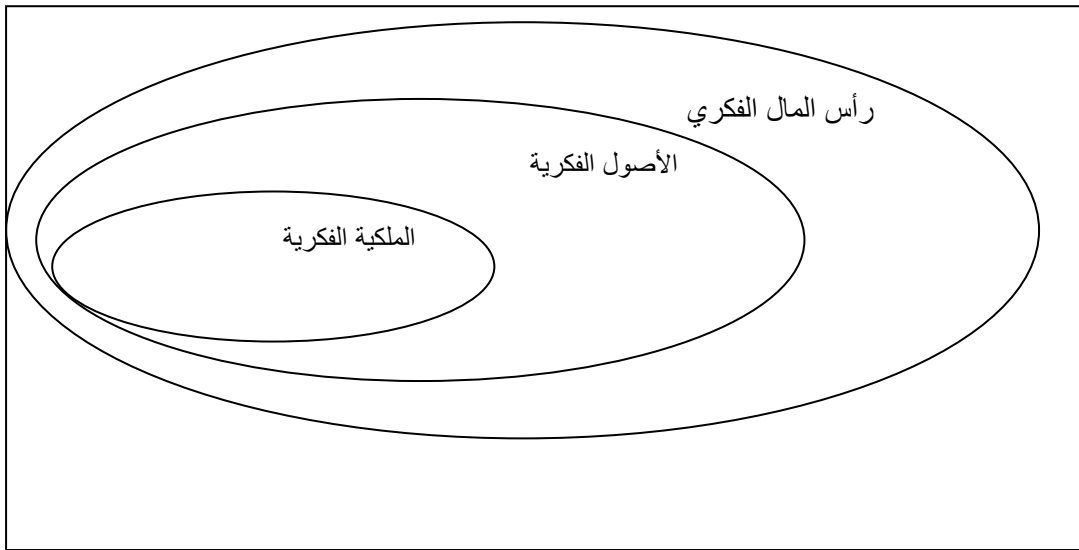
³⁸ Sudi Sudarsanam. Dr.Ghulam Sorwar. Bernard Marr. Op.cit. Para.2.1

أما الملكية الفكرية فلا بد من أجل فهمها أن نعرف كلمة (the property) الملكية³⁹ "والتي تشير إلى مالك له الحق في استخدام ملكيته كما يتمنى ويريد بشرط عدم استخدام هذه الملكية بما يخالف القانون وعدم قدرة الآخرين على استخدام هذه الملكية".

وبالتالي فإنّ الملكية الفكرية سوف يتم تحديدها على أنها الملكيات التي تنتج عن ابداع العقل البشري الفكري (the intellect). حيث تشن نقل على براءات الاختراع (patents) العلامات التجارية (trade marks), الحقوق المحفوظة والمتصلة (copyrights & related rights) والنماذج الصناعية (industrial design) وغيرها, وبالتالي يمكن استخدام الشكل التالي لتعريف الأصول المعنوية:

شكل رقم (2)

تعريف الأصول المعنوية⁴⁰



وقد قام تم عرض أمثلة عن الأصول المعنوية والتي يتم الاعتراف بها خارج شهرة المحل وهي التالية:⁴¹

³⁹ Worldwide intellectual property Academy, General Course in IP, DI101, introduction to Intellectual Property, p3

⁴⁰ Rayan Miller, Bien Mour. Phil Rise. Deloitte- England. Op.cit. P5

1-الأصول المعنوية المتعلقة بالتسويق (Marketing-Related Intangible Assets)

- أ. العلامات التجارية والأسماء التجارية.
- ب. العلامات الخدمية , العلامات الخاصة (the collective marks),
علامات الشهادات (the certification marks).
- ت. أسماء المواقع على الشبكة العالمية (the internet domain name).

2-الأصول المعنوية المتعلقة بالزبائن (Customer-Related Intangible Assets)

- أ. قائمة العملاء (customer lists).
- ب. عقود الزبائن وعلاقات الزبائن المرتبطة (the customer contracts
& related customer relations).
- ت. طلبات الزبائن المقدمة (Order or Production Backlog).
- ث. علاقات الزبائن غير التعاقدية (non contractual customer
relationship).

3-الأصول المعنوية المتعلقة بالإبداعات الفنية (Artistic-Related Intangible Assets)

- أ. الكتب, المجلات, الجرائد والأعمال الكتابية الأخرى.
- ب. المقطوعات الموسيقية.
- ت. الصور الفوتوغرافية واللوحات.

4-الأصول المعنوية الناتجة عن التعاقد (Contract-Based Intangible Assets).

⁴¹ Hoyle. Schaefer. Douppnik. Advanced Accounting. McGraw-Hill. Ninth edition. 2009- page 58.

أ. عقود منح الإمتياز سواء مع القطاع الخاص (Franchise Agreement) أم مع الحكومات (Permits or Licenses).

ب. عقود منح الحقوق والإنتاج.

ت. حقوق البث.

ث. عقود التوظيف (Employment Contract).

5- الأصول المعنوية القائمة على أساس التقدم التكنولوجي.

أ. براءات الاختراع (patent technology).

ب. برامج الكمبيوتر (Computer Software & mask works).

ت. الأسرار التجارية, (trade secrets, including secret formulas).

ث. قاعدة البيانات وأسماء المعامل (Database, including title plants).

2- تعريف الأصول المعنوية بحسب معيار المحاسبة الدولي (IAS38) (Intangible Assets)

قام مجلس معايير المحاسبة بتتقيح معيار المحاسبة الدولي رقم IAS38 كجزء من مشروعه حول عمليات اندماج الأعمال ويهدف المشروع إلى:⁴²

"تحسين جودة محاسبة اندماج الأعمال, والسعي إلى تحقيق مقاربة دولية بشأنها"

حيث عرف المعيار المنتقح الأصول المعنوية وفق التالي:⁴³

"الأصل غير الملموس هو أصل قابل للتحديد وغير نقدي بدون جوهر مادي".

وقد حدد المعيار معنى قابلية التحديد (Identifiable) بمايلي:⁴⁴

⁴² IASB- IFRS Jan 1st, 2009 - IAS38- Introduction 2

⁴³ IASB- IFRS Jan 1st, 2009 - IAS38- par.8

⁴⁴ IASB- IFRS Jan 1st, 2009 - IAS38- par.12

"يعتبر الأصل قابل للتحديد إذا كان:

أ - قابلاً للفصل (Separable) أي إذا استطاع المشروع تأجيره أو بيعه أو استبداله، إما مفرداً أو مع عقود ذات علاقة بلأصول أو التزامات معرفة.

ب - أو ينشأ من اتفاق تعاقدي أو حقوق قانونية، بغض النظر ما إذا كانت هذه الحقوق قابلة للتحويل أو الفصل من المنشأة أو من حقوق والتزامات أخرى".

ويشير الباحث هنا إلى أنّ الإصدارات المهنية الدولية قد تناولت أيضاً شروط الاعتراف بالأصل عند الاعتراف بالأصل المعنوي وهي على التوالي:⁴⁵

▪ السيطرة (the control).

▪ المنافع الاقتصادية المستقبلية (the future economic benefits).

وقد بين معيار المحاسبة الدولي (IAS38) بأنّ قدرة المشروع على السيطرة على الأصول المعنوية تتبع عادة من⁴⁶ "الحقوق القانونية التي يمكن فرضها في المحكمة، حيث يكون من الصعب إظهار السيطرة في ظل غياب وجود حقوق قانونية، ولكن لم يغفل المعيار إمكانية قدرة المشروع على السيطرة على المنافع المستقبلية بطرق أخرى".

أما المنافع الاقتصادية المستقبلية المتدفقة من أصل معنوي فقد نش نقل بحسب معيار المحاسبة الدولي (IAS38) على "الإيراد من بيع المنتجات أو الخدمات، أو وفورات التكلفة، أو المنافع الأخرى الناجمة من استخدام المشروع للأصل"⁴⁷.

وبسبب أنّ عملية التفتيح لمعيار المحاسبة الدولي (IAS38) قد كانت ضمن مشروع لجنة معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بتحسين جودة المعلومات المحاسبية المتعلقة بعمليات اندماج الأعمال (Business Combinations) فقد

⁴⁵ IASB- IFRS Jan 1st, 2009 - IAS38

⁴⁶ IASB- IFRS Jan 1st, 2009 - IAS38- par.13

⁴⁷ IASB- IFRS Jan 1st, 2009 - IAS38- par.17

أفرد المعيار جزءاً منه حول الإمتلاك للأصول المعنوية كجزء من عمليات اندماج الأعمال حيث يؤكد المعيار بأنّ على المنشأة الاعتراف بالقيمة العادلة للأصول المعنوية على نحو مستقل عن الشهرة وذلك في تاريخ حصول عمليات اندماج الأعمال, بغض النظر عما إذا كان الأصل قد تم الاعتراف به من قبل المنشأة المشتراة قبل الاندماج , وهذا يشمل مشاريع البحث والتطوير قيد التنفيذ (in process research & development expenditures (IPR &D)) حيث جاء في المعيار:⁴⁸

" المنشأة المشتريّة تعترف بمشروع بحث وتطوير قيد التنفيذ للمنشأة المشتراة على أنه أصل على نحو مستقل عن الشهرة إذا استوفى المشروع تعريف الأصل المعنوي. ويستوفي مشروع البحث والتطوير قيد التنفيذ الخاص بالمنشأة المشتراة تعريف الأصل غير الملموس إذا كان:

أ - يلبي تعريف الأصل.

ب - قابلاً للتحديد, أي يمكن فصله أو أنه ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق قانونية أخرى".

ولاحظ الباحث من السابق أنّ معيار المحاسبة الدولي قد أعطى خصوصية للأصول المعنوية المملوكة في عمليات اندماج الأعمال من حيث الاعتراف بها بالقيمة العادلة بتاريخ حدوث تلك العمليات والسماح للشركات المشتريّة بأن ترسم نفقات البحث والتطوير التي صرفتها الشركة المندمجة حتى ولو لم يتم الاعتراف بها كأصل قبل عملية الاندماج, وهذا يتوافق مع جوهر عمليات الاندماج حيث كثيراً ما يكون الهدف من عملية اندماج شركة مع شركة أخرى هو الاستفادة من مشاريع بحث وتطوير قيد التنفيذ تقوم بها إحدى الشركات.

⁴⁸ IASB- IFRS Jan 1st, 2009 - IAS38- par.34

3 تعريف الأصول المعنوية بحسب معايير التقييم الدولية International Valuation Standards- Guidance Note 4-16

تشتمل معايير التقييم الدولية التي تم إصدارها حتى الآن على ثلاثة معايير هي على التوالي معيار التقييم الدولي الأول (International Valuation Standards 1 (IVS1)) والخاص بعمليات التقييم بناء على القيمة السوقية (Market Value Basis of Valuation) حيث إن الغرض من هذا المعيار "هو تعريف القيمة السوقية إضافة إلى شرح الأسس العام المحدد للتعريف وتطبيقاته على عمليات التقييم"⁴⁹.

ومعيار التقييم الدولي الثاني (International Valuation Standards2) (IVS2) والخاص بعمليات التقييم على أسس تختلف عن القيمة السوقية (Bases Other Than Market Value). يهدف إلى "تحديد وشرح وتمييز أسس التقييم والتي تختلف عن القيمة السوقية وبناء التطبيقات عليها"⁵⁰. حيث يناقش هذا المعيار تطبيقات أسس التقييم المختلفة عن القيمة السوقية ولغايات تختلف عن متطلبات التقرير المالي (financial reporting).

ومعيار التقييم الدولي (IVS3) (International Valuation Standards3) وبعنوان التقرير عن عمليات التقييم (Valuation Reporting). حيث إن غرض هذا المعيار هو "توصيل نتائج عمليات التقييم والإستنتاجات التي تم الوصول إليها متضمنة غرض عملية التقييم والإفتراضات والمحددات على عمليات التقييم إلى الطرف الثالث قارئ التقرير"⁵¹. كذلك فإن هذا المعيار يفصل محتويات تقرير استنتاج التقييم والمعلومات التي يجب توافرها فيه.

وللوصول إلى تعريف الأصول المعنوية بحسب معايير التقييم الدولية فلا بد من دراسة التفسيريات التي تصدر تحت تسمية (Guidance Note, GN) والتي تصدر عن مجلس معايير التقييم الدولية (IVSB) لتكون دليل عمل للمقيمين عند

⁴⁹ International valuation standards board, 2007, IVS1, para.1.1.1.

⁵⁰ International valuation standards board, 2007, IVS2, para.1.1.1.

⁵¹ International valuation standards board, 2007, IVS3, para.1.1.1-1.2

تطبيقهم لأساسيات معايير التقييم الدولية حيث تزود المقيمين بالتقنيات والآليات التي يجب استخدامها عند قيامهم بعمليات التقييم وقد أصدر مجلس معايير التقييم الدولية مقترح دليل التفسيريين الخاصين بالأصول المعنوية التاليين (Guidance Note No.16 " valuation of Intangible Assets for IFRS Reporting Purposes)"⁵². متطلبات معايير إعداد التقارير المالية (IFRS). ومقترح الدليل التفسيري الثاني بعنوان تقييم الأصول المعنوية⁵³ " (Valuation of Intangible Assets)" حيث جاء في (Guidance Note 4-16) "بأنّ الأصول المعنوية يمكن أن تكون قابلة للتحديد أو غير قابلة للتحديد وتكون الأصول المعنوية قابلة للتحديد عندما تكون

1 قابلاً للفصل (separable).

2 -أو أن تنشأ من الحقوق القانونية أو التعاقدية بغض النظر عن كون هذه الحقوق قابلة للفصل عن الوحدة المحاسبية أو عن أية حقوق أو التزامات أخرى⁵⁴

يلاحظ الباحث من التعريف السابق تطابقه مع التعريف الوارد في معيار المحاسبة الدولي (IAS38) الفقرة 12, الذي سبق دراسته,

كذلك عرف الدليل التفسيري شهرة المحل بأنها "المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالوحدة المحاسبية ولا يمكن فصلها عن المنشأة"⁵⁵.

وقد صنف الدليل التفسيري نفسه الأصول المعنوية المحددة غير الشهرة وفق المجموعات التالية:⁵⁶

⁵² IVSC- Exposure Draft. Revised International Valuation Guidance Note No.16 – valuation of Intangible Assets for IFRS reporting purposes- January 2009.

⁵³ IVSC- Exposure Draft. Revised International Valuation Guidance Note No.4 – valuation of Intangible Assets- January 2009.

⁵⁴ Guidance Note No.16- Op.cit para.3.1- Guidance Note No.4- Op.cit. para.2.5

⁵⁵ Guidance Note No.16- Op.cit para.3.2

1- الأصول المعنوية المرتبطة بالتسويق (Marketing Related Intangible Asset).

2- الأصول المعنوية المرتبطة بالزبائن أو الموردین. (Customer & supplier related Intangible Assets).

3- الأصول المعنوية المرتبطة بالتكنولوجيا . (Technology related intangible assets).

4- الأصول المعنوية المرتبطة بالأعمال الفنية الإبداعية. (Artistic Related Intangible assets).

ويلاحظ الباحث أنّ هذا ينسجم مع ما جاء به معيار المحاسبة الدولي (IAS 38) عند تعريف الأصول المعنوية.

4 مدى توافق وانسجام المرسوم 61 لعام 2007 مع الإصدارات المهنية

لاحظ الباحث توافق تعاريف الأصول المعنوية بين معيار المحاسبة الدولي (IAS38) والدليلين التفسيرين (GN4-16)، بينما لم تعرف التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم (61 لعام 2007) وتعديلاتها اللاحقة والمتعلقة بتقييم الأصول المعنوية هذه الأصول بل تركتها دون تحديد واضح لها.

سادساً: معيار تحديد القيمة Value Premise

تعتبر عملية تحديد معيار القيمة من أهم الخطوات التي يجب تحديدها عند إجراء عمليات التقييم حيث يتم تحديد معيار القيمة بناء على الغرض من عملية التقييم التي تقوم بها الشركة⁵⁷ ولما كان الغرض من عمليات التقييم في هذه الدراسة هو عمليات إعادة الهيكلة والتي تشمل عمليات اندماج الأعمال والتحول القانوني للشركات فإنّ معيار القيمة سوف يحدد بناءً على هذا الغرض أي بما ينسجم مع متطلبات معيار

⁵⁶ Guidance Note No.16- Op.cit para.3.4-3.5-3.6-3.7

⁵⁷ Paul Flignor, David Orozco, Op.cit. page 4- 2006

التقرير المالي (IFRS3) وبما يتوافق مع متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة ويقوم الباحث بالتعرف على ذلك من خلال النقاط التالية:

1 معيار القيمة لتقييم الأصول المعنوية بحسب متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته

جاءت التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة والتي سمحت بإعادة تقييم الأصول المعنوية المملوكة من قبل الشركات، والتي تعتبر استجابة لمتطلبات السوق والحجم الكبير للأصول المعنوية بالنسبة لقيمة الشركات حيث نصت التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة المتعلقة بتقييم الأصول المعنوية وفي المادة 2 بتاريخ 5-2-2009 على التالي:⁵⁸

"وبغية قبول إعادة تقويم الموجودات الثابتة المعنوية واستفادتها من أحكام المرسوم التشريعي رقم 61/ لعام 2007 لا بد من توفر الشروط التالية.

أ. تقديم البيانات المالية السنوية للدوائر المالية بعد إعادة تقويم كل عناصر الموجودات الثابتة المادية ولسنتين متواليتين معدة وفق معايير التقييم الدولية وتظهر حقيقة المركز المالي للشركة أو المؤسسة ونتائج أعمالها الحقيقية والتي ستعتمد أساساً في التكاليف.

ب. بعد دراسة هذه البيانات من قبل الجهات المختصة المعتمدة لاعتماد عمليات إعادة التقييم يمكن عندها تقييم الأصول المعنوية وفق معايير التقييم الدولية في ضوء البيانات الفعلية والتوقعات المستقبلية لأعمال الشركة.

ت. في حال إعادة تقويم الأصول الثابتة المعنوية وظهور قيم لهذه الأصول تستفيد القيم الجديدة بعد إعادة التقييم من أحكام المرسوم التشريعي رقم 61/ لعام 2007".

⁵⁸ تعديل التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61/ تاريخ 2007/10/1. تاريخ 2009-2-5. مادة 2.

يلاحظ الباحث من السابق أنّ الفقرة 2 من المادة 2 من التعديل قد نصت على أن يتم إعادة تقييم أصول الشركة المعنوية وفق متطلبات معايير التقييم الدولية (international valuation standards. IVSs) في ضوء البيانات الفعلية والتوقعات المستقبلية لأعمال الشركة وبالتالي يرى الباحث ضرورة عرض ما ينص عليه معيار التقرير المالي رقم (IVS1, IVA1 International Valuation Application 1) والذي يحكم عملية تقييم الأصول للأغراض المحاسبية وبما ينسجم مع متطلبات معايير التقارير المالية (IFRS) ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية (IAS) .

وكذلك توضيح متطلبات معيار التقييم رقم (International Valuation Application 2) , IVA2 , IVS2 والخاص بعمليات التقييم على أسس تختلف عن القيمة السوقية وذلك بسبب أنّ التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي وتعديلاته اللاحقة قد تركت الباب مشرعاً أمام المقيّم لاستخدام ما يراه مناسباً عند تقييم الأصول المعنوية وفق متطلبات معايير التقييم الدولية.

إضافة إلى دراسة مسودة تعديل الدليلين النفسي ربين رقم (Guidance Notes 4,16) الخاصين بتقييم الأصول المعنوية وذلك وفق النقاط التالية:

1. معيار القيمة وفق متطلبات (IVS1, IVA1)

2. معيار القيمة وفق متطلبات (IVS2, IVA2)

3. معيار القيمة وفق متطلبات (GN4.16)

1. معيار القيمة وفق متطلبات (IVS1, IVA1)

يختص معيار التقييم الدولي IVS1 بعمليات التقييم بناء على القيمة السوقية (Market Value Basis Of Valuation) حيث يعرف المعيار القيمة السوقية (Market Value) "بأنها: المبلغ المتوقع الذي يتم بموجبه تبادل أصل معين بتاريخ التقييم بين مشترٍ وبائعٍ راغبين ومستقلين لتنفيذ عملية التبادل لأصل تم

التسويق له بصورة مناسبة بحيث يكون للأطراف المعرفة والحصافة والرغبة لتنفيذ التبادل بدون إجبار".⁵⁹

إنّ القيمة السوقية (The Market Value) التي تم تعريفها سابقاً تتوافق وتنسجم مع مصطلح القيمة العادلة الذي يتم استخدامه لغايات التقرير المالي وبما يتفق مع معايير إعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية IAS حيث يشير معيار التقييم الدولي الأول (IVS1) إلى أنه "لابد من قراءة تطبيق معيار التقييم الدولي (IVA1) بناءً على معيار التقييم الدولي الأول"⁶⁰ أما تطبيق معيار التقييم الدولي الأول (IVA1) فيشير إلى أنّ القيمة السوقية بموجب معيار التقييم الدولي الأول (IVS1) تمثل القيمة العادلة (the fair value) التي يتم استخدامها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)⁶¹.

2. معيار القيمة وفق متطلبات (IVS2,IVA2)

يختص معيار التقييم الدولي (IVS2) بعمليات التقييم على أسس تختلف عن القيمة السوقية (Bases Other Than Market Value) والمعدل في 2007 حيث يتم بناء القيمة بموجب هذا المعيار على أسس وافتراضات تختلف عن تلك الإفتراضات التي تم بناء القيمة السوقية على أساسها في معيار التقييم الأول (IVS1) إذ يناقش هذا المعيار "أسس التقييم لأغراض تختلف عن إعداد التقارير المالية (Financial Reporting)"⁶².

حيث يحدد هذا المعيار أسس تقييم مختلفة فتعرف القيمة العادلة (fair value) وفق هذا المعيار بأنها "القيمة التي قد يتم تبادل أصل فيها بين أطراف مستقلة لديها المعرفة والرغبة لإجراء التبادل"⁶³. ويرى الباحث أنّ هذا التعريف يختلف

⁵⁹ Op.cit , IVS1,2007, para.3.1

⁶⁰ Op.cit , IVS1,2007, para.4.1

⁶¹ Op.cit , IVS1,2007, para.4.2

⁶² Op.cit, IVS2,2007, para. 2.1

⁶³ Op.cit, IVS2,2007.Para. 3.2

بافتراضاته عن التعريف الوارد بموجب معيار التقييم الأول IVS1 وتطبيق معيار التقييم الأول IVA1 الذين يناقشان متطلبات التقييم الخاصة بالقيمة السوقية، والتي تتوافق مع متطلبات تعريف القيمة العادلة المستخدم في معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية IFRS.

من أسس التقييم الأخرى التي يناقشها هذا المعيار هي القيمة الاستثمارية أو الثروة الاستثمارية Investment Value or worth التي تعرف "بأنها قيمة الأصل بالنسبة لمستثمر معين أو فئة من المستثمرين، وذلك لأغراض استثمارية أو تشغيلية محددة"⁶⁴.

كذلك ميز المعيار مثلاً أسس أخرى للقيمة بناء على تعريف المشتري الخاص (Special Purchaser) وهو مشتري لأصل معين ذي قيمة خاصة ناتجة عن فائدة ما سيجنيها من تملكه لذلك الأصل والتي لن تتوفر للمشتريين العاديين في السوق"⁶⁵ وبناء على تعريف المشتري الخاص فقد عرف المعيار "القيمة الخاصة (special value) بأنها القيمة فوق القيمة السوقية، والتي تعكس عوامل محددة لأصل تخصص مشترياً محدداً"⁶⁶.

أما أساس القيمة الأخير الذي ذكره المعيار فهو ما يسمى "القيمة الجمعية (the synergistic Value) أو ماقد يسمى (Marriage Value) والتي تعبر عن العنصر الإضافي للقيمة الذي ينتج عن عملية الدمج بين حصتين أو أكثر بحيث تصبح القيمة المجمعة أعلى من القيمة فيما لو تم جمع الحصص الأصلية كافة"⁶⁷.

من التعاريف السابقة لاحظ الباحث بأن معيار التقييم الدولي (IVS2) وتطبيقه (IVA2) قد اهتم بتحديد وتعريف أساس للقيم تختلف عن الأساس السوقي والذي تم تحديده في معيار التقييم الأول والذي يتوافق مع متطلبات معايير إعداد التقارير

⁶⁴ Op.cit, IVS2, 2007, Para.3.3

⁶⁵ Op.cit. IVS2, 2007, Para. 3.4

⁶⁶ Op.cit. IVS2, 2007, Para. 3.4

⁶⁷ Op.cit. IVS2, 2007, Para. 3.6

المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) التي اعتمدت القيمة العادلة كمعيار للقيمة وأساس للتقييم عند إجراء هذا النوع من العمليات.

3. معيار القيمة وفق متطلبات GN4.16

جاءت متطلبات الدليل التفسيري (GN16) "لتعكس متطلبات معيار إعداد التقارير المالية (IFRS3) والنسخة المنقحة من معيار المحاسبة الدولي (IAS38)"⁶⁸.

حيث ينص هذا الدليل على ما جاء في معيار إعداد التقارير المالية (IFRS3) في الفقرة (13) وماتتص عليه الفقرة (34) من معيار المحاسبة الدولي (IAS38) التي تتطلب "الاعتراف بالأصول المعنوية والتي تنتج عن عمليات اندماج الأعمال بالقيمة العادلة بتاريخ عملية الاندماج بغض النظر إذا كانت هذه الأصول معترف بها من قبل المنشأة المشترية قبل عملية الاندماج"⁶⁹.

كذلك يؤكد الدليل في الفقرة الرابعة منه والمتعلقة بالأصول المعنوية والناجمة عن عمليات اندماج الأعمال والمعترف بها بما يتوافق مع متطلبات معيار إعداد التقارير المالية رقم 3 ومعيار المحاسبة الدولي 38، على قياس الشهرة بما يتوافق مع ما جاء في معيار إعداد التقارير المالية رقم 3 وكذلك متطلبات الفقرات 36 و37 من معيار المحاسبة الدولي 38 والخاصة بعمليات تجميع الأصول المعنوية لغايات التقييم.

2 معيار التقييم وفق متطلبات معيار التقرير المالي (IFRS3)

حدد معيار التقرير المالي 3 معيار التقييم لأغراض عمليات اندماج الأعمال بالقيمة العادلة حيث جاء فيه⁷⁰:

" على المنشأة المشترية قياس الأصول المستلمة القابلة للتحديد والالتزامات المضمونة على أساس قيمتها العادلة في تاريخ الاستملاك".

⁶⁸ Guidance Note No.16- Op.cit para.4.1.

⁶⁹ Guidance Note No.16- Op.cit para.4.2.

⁷⁰ IVSCF. IFRS3. Op.cit. Para.18.

وفيما يخص الأصول المعنوية فقد أفرد تطبيق المعيار العديد من الفقرات حول قياس الأصول المعنوية حيث نص على مايلي⁷¹:

" يجب على المنشأة المشتريّة أن تعترف _بشكل مستقل عن الشهرة _ بالأصول المعنوية المشتريّة والقابلة للتحديد في اندماج الأعمال. ويكون الأصل غير الملموس قابلاً للتحديد إذا انطبق عليه معيار قابلية الفصل أو المعيار التعاقدية".

أما بالنسبة للاعتراف بالشهرة وقياسها أو الربح من الشراء بأسعار منخفضة Burgan purchase ففوق أدرج المعيار في فقراته الأساس الذي ستم فيه الاعتراف بالشهرة في عمليات اندماج الأعمال بالتالي⁷²:

"تعترف المنشأة المشتريّة بالشهرة اعتباراً من تاريخ الاستملاك مقاساً على أنه زيادة (أ) عن (ب)، حيث تحدد (أ) بأنها إجمالي:

1 -المقابل المعطى المنقول الذي تم قياسه وفقاً لهذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، والذي يتطلب عموماً القيمة العادلة في تاريخ الاستملاك.

2 -مبلغ أيّ حصة غير مسيطرة في المنشأة المشتريّة ويتمّ قياسه وفقاً لهذا المعيار الدولي.

3 - والقيمة العادلة في تاريخ الاستملاك لحصة حقوق ملكية المنشأة المشتريّة التي كانت تحتفظ بها في المنشأة المشتريّة سابقاً، وذلك في حال كانت عملية اندماج الأعمال على مراحل.

بينما تحدد (ب) على أنها صافي مبالغ الأصول المستملكة القابلة للتحديد والالتزامات المضمونة في تاريخ الاستملاك والتي تم قياسها وفقاً لهذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية".

⁷¹ IVSCF. IFRS3. Op.cit.Applications. Para. B 31.

⁷² IVSCF. IFRS3. Op.cit. para.32.

كذلك شمل المعيار عمليات اندماج الأعمال التي قد تحدث في كثير من الأحيان مقابل أسعار مخفضة حيث قد تنتج مثل هذه العمليات عن عمليات بيع إضطرارية يكون البائع فيها مكرهاً على البيع. وقد نص المعيار على الاعتراف بمثل هذه الأرباح الرأسمالية في قوائم الشركة المشتريّة عند الإستملاك حيث نص المعيار على التالي⁷³:

" تجري المنشأة المشتريّة من حين لآخر شراء بأسعار مخفضة وهو اندماج أعمال يتجاوز فيه المبلغ في الفقرة (ب) سابقاً إجمالي المبالغ المحددة في الفقرة (أ) في الأعلى، تعترف المنشأة المشتريّة بالربح الناتج في قائمة الدخل في تاريخ الاستملاك حيث تعود تلك الأرباح إلى المنشأة المشتريّة".

3 مدى توافق وانسجام المرسوم 61 لعام 2007 مع الإصدارات المهنية

يلاحظ الباحث بلقّ معايير التقييم الدولية لا تمثل إطاراً شاملاً يمكن تطبيقه بشكل شامل مثل معايير إعداد التقارير المالية التي يجب أن تطبق بشكل شامل ومتكامل عند اعتمادها من قبل الشركات. حيث تختلف متطلبات تطبيق معيار التقييم الأول (IVS1) والذي يختص بعمليات التقييم على أساس القيمة السوقية عن متطلبات معيار التقييم (IVS2) وتطبيقاته والذي يستخدم للتقييم على أسس تختلف عن القيمة السوقية.

بالتالي يرى الباحث بأنه كان يرجى من التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي أن تحدد أساس تقييم الأصول المعنوية بما يتوافق مع متطلبات معيار التقييم الدولي الأول وتطبيقاته والخاص بالتقييم على أساس القيمة السوقية التي يتم التقييم وفقها لأغراض إعداد التقارير المالية بحسب ما ينص عليه معيار التقييم الدولي (IVS1)، والدليلين التفسيريين (GN4,16) الخاصين بتقييم الأصول المعنوية.

وعدم ترك الباب مفتوحاً للبحث عن أسس أخرى توافق معيار التقييم الدولي الثاني IVS2 والذي ناقش أسس تقييم تختلف عن القيمة السوقية.

⁷³ IVSCF. IFRS3. Op.cit. para.34.

سابعاً: آليات تنفيذ عمليات اندماج الأعمال

يمكن توضيح اختلافات آليات تنفيذ عمليات اندماج الأعمال بحسب متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3، مع متطلبات المرسوم التشريعي رقم (61 لعام 2007) من خلال مقارنة أساس العملية المتعلق بقيم الشركات المشتراة وذلك من خلال دراسة مدى الاختلاف بين نطاق عمليات التقييم المطلوبة بموجب متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 والمرسوم التشريعي السابق الذكر وذلك وفق الآتي:

1 نطاق عمليات التقييم بحسب متطلبات معيار إعداد التقارير المالية رقم 3 IFRS3

حدد معيار إعداد التقارير المالية الثالث (IFRS3) آلية تنفيذ عمليات اندماج الأعمال مالياً على أساس تقييم الشركة المندمجة بالقيمة العادلة حيث جاء في متطلبات المعيار مايلى "على المنشأة المشترية قياس الأصول المستملكة القابلة للتحديد والالتزامات المضمونة على أساس قيمتها العادلة في تاريخ الاستملاك"⁷⁴

يرى الباحث من السابق أهمية توضيح أثر اختلاف نطاق عمليات التقييم التي سوف تتم للشركات الراغبة بالاندماج بموجب متطلبات مواد المرسوم التشريعي رقم (61 لعام 2007) وتعليماته التنفيذية وتعديلاته اللاحقة عن متطلبات المعيار (IFRS 3) ولاسيما للمتطلبات التالية التي ورد ذكرها في المعيار (IFRS3).

أ. تقييم الأصول المستملكة القابلة للتحديد (مادية أم معنوية) في تاريخ الاستملاك (الاندماج) كما تم توضيحه في الفقرات السابقة.

ب. تقييم الالتزامات المضمونة على أساس قيمتها العادلة في تاريخ الاستملاك (الاندماج)

2 نطاق عمليات التقييم بحسب متطلبات التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61

عام 2007 وتعديلاته

يمكن مقارنة نطاق عمليات التقييم بحسب متطلبات المعيار IFRS3 مع متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 في النقاط التالية:

⁷⁴ IVSCF. IFRS3. Op.cit. Para.18.

أ - نطاق الأصول الثابتة المعاد تقييمها

يرى الباحث بأنّ ماجاءت به التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته حول تحديد نطاق الأصول التي سوف تعتمد كأساس لعملية التقييم "بالأصول الواردة في ميزانية الشركة المقدمة للدوائر المالية عن السنة المنتهية كما في 31-12-2006" ⁷⁵ أو 31-12-2007 بحسب السنة المالية موضوع التقييم ، قد يطرح المشكلة المتعلقة بالأصول التي تم شراؤها في الفترة التي تلي سنة 2006 أو 2007 بحسب الحال ، والتي تسبق عملية إعادة التقييم التي ستقوم بها المنشأة والتي لن يتم إعادة تقييمها بموجب أول عملية تقييم تقوم بها المنشأة لأصولها لعدم وجودها ضمن أصول الشركة في ميزانية سنة 2006 أو 2007، وبالتالي فإنّ قيمة هذه الأصول سوف تظهر في ميزانية أول عملية تقييم بالتكلفة التاريخية وليست الفعلية كباقي الأصول.

ب عمليات إعادة تقييم المنشأة ككل

عودة إلى متطلبات معيار إعداد التقارير المالية رقم 3 (IFRS 3) وإلى معايير التقييم الدولية، حول عمليات اندماج الأعمال الموضحة في الدليلين التفسيريين رقم (GN4- (16)، يجد الباحث بأنها تتفق على أنّ المقابل الذي يجب أن يتم دفعه للشركة المندمجة يجب أن يقارن مع قيمة الشركة (the business value)) بتاريخ الاستملاك (Acquisition date) وبالتالي تكون الخطوة الأولى دائماً في مثل هذه العمليات هي تقييم الشركة ككل بالقيمة العادلة بتاريخ الاندماج وليس فحسب الأصول الثابتة المادية بحسب ماجاء به المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 فقد تكون الكثير من التزامات الشركة أو حتى أصولها المتداولة بحاجة لإعادة تقييم في تاريخ الاندماج نتيجة تغير في أسعار الصرف، أسعار الفائدة، انخفاض قيمة بعض المخازين التي تمتلكها الشركة فكيف نقوم بإظهار الأصول الثابتة بالقيمة الفعلية بتاريخ الاندماج ونترك باقي مكونات قائمة المركز المالي بالتكلفة التاريخية، ولاسيما بأنّ المرسوم التشريعي قد ذكر في العديد من مواده إنّ "صافي موجودات الشركة وفقاً لتقرير

⁷⁵ التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 والصادرة بتاريخ 31-12-2007- أولاً الفقرة ب من المادة 2.

التقدير سوف تعتبر حصة عينية في الشركة الناتجة بعد عملية الاندماج أم التحول⁷⁶. وبالتالي يرى الباحث أنّ صافي موجودات الشركة الذي سوف يتم احتسابه لن يعبر عن القيمة الفعلية العادلة للشركة بتاريخ الاندماج ونتيجة لذلك فإنّ الأساس الذي سوف يتم توزيع الحصص بموجبه بعد عملية الاندماج لن يكون عادلاً لكافة الأطراف.

ت عملية تأجيل الاعتراف والتقييم لأصول الشركة المعنوية

يرى الباحث بأنّ المحاسبة عن عمليات اندماج الأعمال خارج إطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3، من خلال تأجيل الاعتراف بالأصول المعنوية حتى عامين لاحقين يجعل من الصعب تحديد القيمة العادلة للشركة وأصولها بتاريخ التحول أم الاندماج وبالتالي صعوبة الاعتراف بعملية الاندماج التي تتم بصورة عادلة لأطراف عملية الاندماج، والتي قد يكون أحدها قد أنفق الكثير على عمليات البحث والتطوير ويرغب الطرف الآخر بالاستفادة من نتائج تلك الأبحاث والدراسات والبيانات، فيضطر صاحب هذه الأصول بحسب متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة إلى عدم الاعتراف بكافة تلك الأصول المعنوية التي يمتلكها وإيقائها خارج قيمة الشركة مقابل إعادة تقييم الأصول الثابتة فحسب بتاريخ الاندماج، الأمر الذي قد يجعل الكثير من الشركات تحجم عن الاندماج طالما أنها ستخسر الكثير من قيم أصولها التي تقوم بتطويرها منذ أعوام.

يرى الباحث بأنّ هذا الموضوع يتناقض أيضاً مع متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 حيث جاء في المرسوم بأن يتم تقييم الأصول المعنوية وفق متطلبات معايير التقييم الدولية ولكن ونتيجة دراسة متطلبات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات اندماج الأعمال في هذا الفصل، تبين لنا أنّ معايير التقييم الدولية تتطلب من المقيّم إجراء عملية التقييم للأصول المعنوية بتاريخ الاستملاك أم التحول (Acquisition Date) وعدم تأجيل مثل هذا الاعتراف إلى فترة لاحقة وذلك من أجل أن يتم المحاسبة عن مثل هذه العمليات بصورة عادلة لكافة أطراف العملية.

⁷⁶ التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 والصادرة بتاريخ 31-12-2007- المادة 3-4-10-11

يلخص الجدول المقارن التالي نطاق عمليات التقييم بحسب متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 والمعايير الدولية الحاكمة لمثل هذا النوع من العمليات.

جدول رقم (4)

نطاق عمليات التقييم لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات		
نطاق عملية التقييم بحسب المعايير الدولية الحاكمة	نطاق عملية التقييم بحسب المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2006	البيان
تقييم	تقييم	الأصول الثابتة
تقييم	لا تقييم	الأصول المتداولة
تقييم	يتم التأجيل حتى عامين لاحقين	الأصول المعنوية
تقييم	لا تقييم	التزامات الشركة
تقييم	لا تقييم	الالتزامات المحتملة The contingent liability

المصدر: إعداد الباحث.

الفصل الثالث

أثر مداخل التقييم المستخدمة والمخاطر التجارية الملازمة للأصول المعنوية على نتائج عملية تقييم هذه الأصول لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

The Consequences Of The Used Valuation Methods And The Commercial Risks On The Intangible Valuation Results For Business Re-Organization

أولاً: تمهيد Introduction

ثانياً: مداخل التقييم التقليدية (The Traditional Valuing Methods).

ثالثاً: نماذج التقييم المعاصرة (The Modern Modules).

رابعاً: متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة
Legislative Decree Number 61 For 2007 And Its Subsequent Amendments' Requirements

خامساً: مدى توافق المداخل السابقة مع متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007
The Conformity Of The Previous العربية السورية وتعديلاته في الجمهورية العربية السورية
Methods With The Legislative Decree Number 61 For 2007 And Its Subsequent Amendments

سادساً: أثر المخاطر التجارية المرتبطة بطبيعة الأصول المعنوية على عملية التقييم للأصول
The Consequences Of The المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات
Commercial Risks Connected With The Intangibles On The Valuation
Of The Intangibles For Business Re-Organization Transactions

الفصل الثالث.

أثر مداخل التقييم المستخدمة والمخاطر التجارية الملازمة للأصول المعنوية على نتائج عملية تقييم هذه الأصول لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات

أولاً: تمهيد

تختلف مداخل التقييم التي تستخدم عادة من قبل محلي التقييم باختلاف معيار التقييم الذي سوف يتم استخدامه كأساس لعملية التقييم واختلاف الأصل موضوع التقييم واختلاف البيئة الاقتصادية التي تتم فيها عمليات التقييم⁷⁷. لذلك قام الباحث بعرض ملخص لمداخل التقييم التي يمكن أن يتم استخدامها من قبل المقيمين في الحدود التي تخدم هذه الدراسة , والتي حددت في الفصل الأول من خلال معيار القيمة المتبع في عمليات التقييم والأصول موضوع التقييم ومتطلبات البيئة التشريعية المتمثلة بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة, وبالتالي تتلخص المداخل التي قام الباحث بعرضها في هذا الفصل في مايلي:

- 1- المداخل التي يمكن استخدامها لأغراض تقييم الأصول المعنوية.
- 2- المداخل التي تعتمد معيار القيمة العادلة كأساس لعملية التقييم.
- 3- متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 والخاص بعمليات إعادة تقييم الأصول الثابتة وتعديلاته.

ويقوم الباحث بعرض مداخل التقييم السابقة وفق الترتيب التالي:

- 1- مداخل التقييم التقليدية.
- 2- نماذج التقييم المعاصرة.
- 3- نماذج التقييم بحسب متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة.

⁷⁷ Paul Flignor, David Orozco, Op.Cit- page 1- 2006

ولما كانت عمليات التقييم تتطوي على كثير من الإفتراضات المرتبطة ببيئة الأعمال والأسواق والمخاطر المرتبطة بهذه الأسواق وبطبيعة الأصول موضوع التقييم, فإنّ القيم التي يجب أن يصل إليها المقيّم لا بد أن تعكس هذه المخاطر التي ترتبط بالأصول موضوع التقييم والمخاطر السوقية للبيئة التي تتم فيها هذه العمليات , لذا سيتناول الباحث هذه المخاطر من خلال تقسيمها إلى نوعين من المخاطر هي على التوالي:

أولاً: مخاطر خاصة (specific risk- unsystematic risks)

ثانياً: مخاطر عامة (systematic risk)

ثانياً: مداخل التقييم التقليدية

تتفق معظم الأدبيات على ثلاث مداخل عامة رئيسية يتم استخدامها عادة عند إجراء عمليات التقييم للوصول إلى القيمة العادلة للشركات هي على التوالي:⁷⁸

- مدخل الدخل (income approach)

- مدخل السوق (market approach)

- مدخل التكلفة (cost approach)"

ويقوم الباحث بالتعريف بهذه المداخل المتعارف على استخدامها عند تقييم الأصول المعنوية وذلك بحسب الآتي:

1 - مدخل الدخل (Income Approach)

ويقوم على فكرة تحليل قيمة الشركة موضوع التقييم بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل والتي سوف تنتج عن عمليات الشركة خلال العمر الاقتصادي المتوقع للشركة,

⁷⁸ Rugman John- Hadjiloucas Tony. Valuing IP and determining the cost of capital-Intellectual assets magazine, building and enforcing intellectual property value, 2007,

والآلية الأكثر استخداماً لتطبيق مدخل الدخل هي طريقة خصم التدفقات النقدية (Discounted Cash Flow Method. DCF) التي تقوم على أساس تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، من خلال تحديد سلسلة التدفقات النقدية المتوقعة أن تولدها عمليات الشركة على طول العمر الاقتصادي المتوقع ومن ثمّ حسمها إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم مناسب، وبالتالي فإنّ هذه العملية تقوم على ثلاث محددات هي على التوالي:

- التدفقات النقدية المتوقعة أن تولدها الشركة.

- توقيت هذه التدفقات.

- المخاطر المالية المرتبطة بهذه التدفقات النقدية⁷⁹.

يرى الباحث من السابق بأنّ هذا المدخل يقوم على فكرة تحليل التكاليف اللازمة للإستثمار والإيرادات المتوقعة أن يولدها ذلك الإستثمار موضوع التقييم والنمو المتوقع لهذه الإيرادات خلال العمر الاقتصادي المتوقع، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بمثل هذا النوع من الإستثمارات والتي سوف تظهر من خلال معدل الحسم الذي سوف يتم استخدامه، ويعرض الباحث في الفقرات اللاحقة تعريفاً لهذه المخاطر التي تؤثر في عملية تقييم الأصول المعنوية.

إنّ تحديد المخاطر التجارية (the commercial Risks) المرتبطة بالأصول المعنوية نتيجة حالة عدم التأكد (Uncertainty Risks) التي تحيط بهذا النوع من الأصول فرض أساليباً وتقنيات تقييم جديدة تختلف عن تلك التي يتم استخدامها لتقييم الشركات ككل، حيث يتفق المهنيون والأدبيات النظرية على مجموعة من التقنيات التي يتم استخدامها والتي تم اشتقاقها من مدخل الدخل المستخدم لتقييم الشركات وهي على التوالي⁸⁰:

1. مدخل الأرباح الإضافية المحققة (Excess Operating Profits or premium profits method)

⁷⁹ Sudi Sudarsanam, Ghulam Sorwar, Bernard Marr, Op.Cit. page parag.3.3 - 2003

⁸⁰ Rugman John- Hadjiloucas Tony. Op.Cit. page 3, 2007

تحدد قيمة الأصل المعنوي بموجب هذا المدخل على أساس رسمة الأرباح الإضافية التي تحققها الشركة التي تملك الأصل فوق الأرباح المحققة لدى شركة أخرى لا تملك هذا الأصل، حيث يتم حساب هذه الأرباح الإضافية عن طريق حساب بعض المؤشرات أو المضاعفات مثل أن يتم حساب معدل العائد على رأس المال لدى الشركتين خلال العمر الاقتصادي المتوقع للأصل، ثم يتم خصم هذه الأرباح الإضافية باستخدام معدل خصم مناسب يعكس المخاطر غير المحددة الملازمة للأصل،

يرى الباحث أنه في حال تطبيق هذا المدخل لتقييم أصول الشركة المعنوية فإنه لا بد من التأكد من أن هذه الأرباح الإضافية التي تم حسابها تنتج فحسب عن هذا الأصل موضوع التقييم ولا ترتبط بأصول أخرى تملكها إحدى الشركتين، كأن يكون للشركة التي يتم المقارنة معها أصول معنوية تساهم في توليد بعض من أرباحها مما يجعل القيمة التي سوف يتم الوصول إليها عند عملية التقييم مضللة ولا تعكس قيمة الأصل موضوع التقييم وحده.

كذلك يرى الباحث أن من أهم صعوبات تطبيق هذا المدخل هو اختلاف إطار إعداد البيانات المالية للشركات في السوق السوري فمنها من يستخدم المبادئ المحاسبية المعمول بها في سورية، وبعضهم من يستخدم معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS أو غيرها، إن هذا الاختلاف سوف ينعكس على المضاعفات (Multiplies) التي سوف يتم البناء عليها في عملية التقييم مما سيؤدي للوصول إلى قيم غير متشابهة في جوهرها ومضامينها حتى ولو تشابهت في مسمياتها.

2. مدخل علاوة الأسعار (Premium pricing method)

يستخدم هذا المدخل عادة عند تقييم العلامات التجارية لدى الشركات حيث عادة ما تتجاوز أسعار المنتجات التي تحمل علامة تجارية (ماركة) تلك المنتجات المماثلة والتي لا تحمل علامة تجارية⁸¹،

⁸¹ Rugman John- Hadjiloucas Tony. Op.Cit. page 3, 2007

وبالتالي فإن قيمة هذه الإيرادات الإضافية التي سوف تتولد خلال العمر الاقتصادي للإسم التجاري مطروحاً منها تكاليف التسويق وتكاليف دعم هذه العلامة التجارية ، محسومة بمعدل خصم مناسب يتضمن المخاطر الملازمة غير المحددة (systematic risk) تمثل قيمة هذه العلامة أو الماركة التجارية⁸².

يرى الباحث أنّ من صعوبات تطبيق مثل هذا المدخل هو عدم القدرة على إيجاد منتج لا يحمل أي اسم تجاري أو ماركة ويكون منتجاً مكافئاً للمنتج الذي يحمل الاسم التجاري.

3. مدخل ترشيد تكاليف الشركة Cost Savings Methods.

يستخدم هذا المدخل عادة من قبل الشركات نفسها لتقييم بعض الأصول التي قامت بتطويرها وغير متوافرة في السوق مثل بعض البراءات التكنولوجية أو غيرها، حيث يتم بموجب هذا المدخل حساب قيمة الأصل المعنوي من خلال تحديد التكاليف التي توفرها الشركة نتيجة امتلاكها لهذا الأصل واستخدامه خلال العمر الاقتصادي المتوقع ومن ثم خصم هذه القيم لتعكس القيمة الحالية للأصل⁸³.

يرى الباحث أنّ من صعوبات تطبيق هذا المدخل هو عدم القدرة على التأكد من أنّ أي طرف آخر لو امتلك الأصل نفسه موضوع التقييم كان سيوفر التكاليف التي توفرها الشركة على طول العمر الاقتصادي للشركة.

4. مدخل استخدام نماذج عقود الامتياز (Royalty Saving Method)

إنّ أساس حساب قيمة الأصل بموجب هذا المدخل هو الافتراض بأنه في حال لم تكن الشركة تمتلك الأصل المعنوي فعندها سوف تقوم بالدخول في عقد امتياز أو رخصة للاستفادة من منافع الأصل، وبفس المنطق فإنّ الشركة سوف تقوم بمنح هذا الامتياز أو الترخيص لاستخدام أصل ما إذا كانت تملك هذا الأصل.

⁸² Rugman John- Hadjiloucas Tony. Op.Cit. page 3, 2007

⁸³ Rugman John- Hadjiloucas Tony. Op.Cit. page 3, 2007

وبالتالي تتحدد قيمة الأصل عندها بالقيمة الحالية للدفقات النقدية التي كانت سوف تدفعها الشركة للحصول على عقد امتياز أو ترخيص لاستخدام الأصل أو التي ستحصل عليها الشركة فيما إذا قامت بمنح نفس الإمتياز أو الترخيص لطرف آخر لاستخدام الأصل⁸⁴. يرى الباحث أن _ وبالرغم من استخدام هذا المدخل بصورة شائعة _ هنالك صعوبة بإيجاد عقد ترخيص أو امتياز لأصل مشابه ومماثل للأصل موضوع التقييم في السوق , ولاسيما بأن الإفصاح عن عوائد مثل هذه العقود عادة ما تكون نادرة في السوق, لذلك يلجأ المقيّمون عادة إلى تحديد مثل هذه العوائد من خلال دراسة مؤشرات أخرى مرتبطة مثل الأرباح الإضافية التي تحققها الشركات التي تستثمر هذه الأصول مع عدم إغفال حقيقة أن كافة أطراف عقد الامتياز أو الترخيص تكون قد حققت عوائد تجارية مناسبة على استثماراتهم.

2 - مدخل السوق (Market Approach)

ويعرف أيضاً بمدخل المقارنة مع السوق, حيث يقوم على فكرة تحليل أسعار السوق لمعاملات بيع أو شراء لأصل له نفس القيمة الاستعمالية للأصل موضوع التقييم , أي إن هذا المدخل يقوم على نظرية تحليل سعر الأصل البديل إن توافر في السوق , حيث يفترض بأن أي شارٍ حصيف لن يقوم بدفع مبلغ أكبر من التكلفة اللازمة لشراء بديل له نفس القيمة الإستعمالية من السوق ويتم إنجاز التقييم بواسطة هذا المدخل وفق الخطوات التالية⁸⁵:

- جمع البيانات من السوق والمتعلقة بالأصول المعنية التي تماثل في قيمتها الاقتصادية قيمة الأصل موضوع التقييم.

- إجراء بعض التسويات الناتجة عن الإختلافات بين الأصل موضوع التقييم والأصل المقارن أو المشابه حيث عادة ما تظهر مثل هذه الاختلافات عند حساب قيمة الأصل من خلال بعض المضاعفات (multiplies) التي يتم استخدامها مثل رقم المبيعات ,

⁸⁴ Rugman John- Hadjiloucas Tony. Op.Cit. page 3, 2007

⁸⁵ Rugman John- Hadjiloucas Tony. Op.Cit. page 4, 2007

الأرباح قبل الفوائد, الضرائب, الإستهلاكات والإطفاءات (EBITDA) ورقم الأرباح قبل الفائدة والضريبة (EBIT).

- عادة ما ترتبط مثل هذه التعديلات والتسويات بقضايا تتعلق بالعمر الاقتصادي للأصل المقيم, مثل بعض الخصائص المرتبطة بالشركة دون غيرها , بعض التراخيص الإدارية والقانونية التي قد تمتلكها الشركة دون غيرها وأمور أخرى...

ويرى الباحث بأنّ هذا المدخل يعتبر المدخل الأفضل نظرياً لأنه يعطي قيمة الأصل المتوافرة في السوق والتي تمثل القيمة العادلة في سوق كفؤ, ولكن في واقع الحال فإن من النادر إيجاد أصل معنوي له نفس القيمة الاقتصادية لأي أصل معنوي آخر في السوق بسبب ندرة المعلومات والتفاصيل عن مثل هذا النوع من الأصول.

3 - مدخل التكلفة (Cost Approach)

وينظر إلى هذا المدخل عادة كمدخل مساعد لعمليات التقييم, حيث تعتمد عمليات تقييم الأصول المادية أو المعنوية أو حتى تقييم الأعمال بموجب هذا المدخل على مبدأ تحليل التكلفة اللازمة لاستبدال أو إنشاء أصل جديد يشابه الأصل موضوع التقييم⁸⁶.

وإنّ عملية تحليل تكلفت إنشاء أصل تقوم على فكرة تطوير بديل يطابق الأصل موضوع التقييم, بينما تقوم فكرة استبدال الأصل على أساس استبدال الأصل بأخر له نفس القيمة الاستعمالية أو الاقتصادية للأصل موضوع التقييم.

ويعتبر هذا المدخل مناسباً لتقييم بعض أنواع الأصول ولاسيما تلك التي لا تولد عائد أ أو دخلاً, ولكن بنفس الوقت يجب دائماً الأخذ بعين الاعتبار بأنّ التكلفة لا تمثل دائماً القيمة المرتبطة بأصل معين, مثال: المبالغ الضخمة التي يتم انفاقها على مشاريع التطوير في الصناعات الدوائية والكيمياوية والتي تنتهي إلى لا شيء⁸⁷.

⁸⁶ Rugman John- Hadjiloucas Tony. Op.Cit. page 4, 2007

⁸⁷ Sudi Sudarsanam, Ghulam Sorwar, Bernard Mar. Op.Cit. page 3.1- 2003

ثالثاً: نماذج التقييم المعاصرة

تعتبر عمليات التحول في الاقتصاديات المتطورة إلى اقتصاد المعرفة سبباً رئيساً للتطور في عالم الأعمال والذي ظهر نتيجة الحاجة لتطوير معالجة العمليات المالية والاقتصادية في العالم، وتعتبر عمليات التقييم جزءاً من هذه العمليات التي تأثرت بهذه المتغيرات، حيث بات استخدام نماذج التقييم المتطورة بهدف الوصول إلى قيم دقيقة للأصول موضوع التقييم أمراً في غاية الأهمية ويقوم الباحث ولأغراض اتمام الدراسة بعرض بعض من هذه النماذج على النحو التالي:

1 - نموذج الخيارات الحقيقية (the real options).

2 - نموذج (Binominal Options).

3 - نماذج المحاكاة ومنها (Monte Carlo Simulations).

حيث تم دراسة كل نقطة على حده بموجب الآتي:

1 - نموذج الخيارات الحقيقية The Real Options

تعتبر نماذج تسعير الخيارات المالية (the financial option pricing model. OPM) الأساس الحقيقي لبناء نماذج الخيارات الحقيقية المستخدمة في تقييم الأصول المعنوية⁸⁸ وتتضمن:

أ - نموذج (Black Scholes. BS) لتسعير الخيارات المالية.

ب استخدام نموذج (BS) لتسعير الخيارات الحقيقية.

ت الأصول المعنوية و الخيارات الحقيقية.

⁸⁸ Paul Flignor, David Orozco. Op.Cit, page 14, 2006

1- نموذج Black Scholes (BS) لتسعير الخيارات المالية

"يعتبر نموذج بلاك سكولز (Blach Scholes. BS) النموذج الأكثر شهرة في العالم, هذا النموذج الذي اشتقه ميرون سكولز وروبيرت ميرتون ونالا عليه جائزة نوبل في الاقتصاد"⁸⁹.

إنّ نموذج (BS) لتسعير الخيارات المالية يعتمد على عمليات حسابية معقدة حيث يحسب قيمة خيار الشراء الأوروبي (Call Option) وفق المعادلة التالي:

$$C=SN(d1)-Ee^{-rt} N(d2).$$

حيث تحتسب d1 وفق التالي:

$$d1=[\ln(S/E)+(r+1/2 \sigma^2)/v \sigma^2 t$$

$$d2 =d1-v \sigma^2 t$$

حيث S تمثل سعر السهم السوقي, و E تمثل سعر التنفيذ للخيار, و r تمثل سعر الفائدة المركب السنوي الخالي من المخاطرة, σ^2 تمثل التباين السنوي للعائد السنوي على السهم و t تمثل الوقت المتبقي لاستحقاق الخيار. وبالتالي فإنّ الرمز المركب المستخدم e^{-rt} تحسم سعر تنفيذ الخيار إلى القيمة الحالية"⁹⁰.

بالتالي يمكن كتابة المعادلة السابقة وفق التالي:

$$\text{“Call Value= S N(d1) – Present Value Of E times N(d2).”}$$

حيث تمثل N(d1) و N(d2) توزيع الإحتمالات ويمكن الحصول على قيم N(d1),N(d2) جداول توزيع الاحتمالات الطبيعي. حيث سنحصل على الاحتمالات التي تكون فيها S أو E أقل من d1,d2 ويتم حساب قيمة خيار البيع (Put Option) من خلال تعويض قيمة خيار الشراء (Put Option) في المعادلة الأساسية التالية:

⁸⁹ Sudarsanam Sudi, Dr. Sorwar Ghulam, Marr Bernard. Op.Cit - parag3.4, 2003

⁹⁰ Sudarsanam Sudi, Dr. Sorwar Ghulam, Marr Bernard. Op.Cit. parag3.4.(2), 2003.

قيمة السهم+قيمة خيار البيع = قيمة خيار الشراء + القيمة الحالية لسعر التنفيذ.⁹¹

2- استخدام نموذج (BS) لتسعير الخيارات الحقيقية

"تسمى خيارات بيع أو شراء الأصول الملموسة أو المعنوية التي تختلف عن الأصول المالية بالخيارات الحقيقية (The Real Option), حيث يمثل الاستثمار في مشاريع البحث والتطوير خيار شراء حقيقي بحيث قد تقود الخطوة الأولى في الاستثمار إلى عملية استثمار جديدة وهكذا, بينما تعتبر الاستثمارات التي يمكن بيعها إذا لم تقابل توقعات المستثمر كخيارات بيع, ومنها المناجم التي يتم التخلي عنها عندما ينخفض سعر الذهب إلى سعر لا يمكن استرجاعه"⁹².

ويتم عادة استخدام نموذج BS في عمليات تقييم الخيارات الحقيقية السابقة بعد أن يتم تعديل عناصر النموذج المالي لتلائم الخيار الحقيقي بحيث يصبح معنى عناصر النموذج السابق كالآتي:

"C" تعبر عن المرحلة الأولى من الاستثمار.

S تعبر عن القيمة الحالية للمرحلة الثانية من الاستثمار.

T تمثل الوقت اللازم لإجراء المرحلة الثانية من الاستثمار أي الوقت الذي يمكن أن يتم تأجيل تنفيذ المرحلة الثانية من الاستثمار

X القيمة الحالية للمرحلة الثانية من الاستثمار.

الدفعات: تعبر عن التكاليف المباشرة اللازمة لضمان استمرار وجود إمكانية قيام المرحلة الثانية من الاستثمار مثل تكاليف الإيجار أو الصيانة.

σ يعبر عن (Volatility) للقيمة للمرحلة الثانية من الاستثمار.

⁹¹ Sudarsanam Sudi, Dr. Sorwar Ghulam, Marr Bernard. Op.Cit. parag3.4. (3), 2003

⁹² Sudarsanam Sudi, Dr. Sorwar Ghulam, Marr Bernard. Op.Cit. parag3.4. table (2), 2003

ويستخدم عادة معدل العائد الخالي من المخاطر للخيارات المالية في نماذج الخيارات الحقيقية⁹³.

3- الأصول المعنوية والخيارات الحقيقية

يرى الباحث أنّ هنالك العديد من الأصول المعنوية التي لها خصائص الخيارات الحقيقية منها على سبيل المثال _وليس الحصر_ مايلي:

- عقود الامتيازات والترخيص (Franchises & licensing Agreements).
 - الاستثمار في الموارد البشرية مثل عمليات التعليم، والتدريب، وتطوير مهارات ومعارف الموارد البشرية لدى الشركات.
 - براءات الإختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية والتصاميم والنماذج الصناعية.
 - البحث والتطوير.
- حيث إنها تقوم على أساس يتكون من مراحل متلاحقة يتعلق كل منها بما يسبقها ، وبالتالي فإنها تعكس جوهر الخيارات الحقيقية القائم على تنفيذ خطوات استثمارية جديدة الخطوة فيها نتيجة لسابقتها.

2- نموذج (The Binominal Options)

يعتبر نموذج (the Binominal Model) من النماذج المتطورة والحديثة ويقوم على فكرة بناء شجرة احتمالات من القيم المتوقعة للخيار بحيث تنعكس حركة هذه الخيارات موضوع التقييم بأحد اتجاهين: اتجاه أعلى لقيمة الخيار واتجاه أدنى وكل من هذين الاتجاهين يمكن أن يتبعه احتمالان آخران وهكذا. وبالتالي سوف نحصل على شجرة من الثنائيات تكون قيمة الخيار فيها تتراوح بين الصفر والقيمة الإضافية الناتجة عن الفرق بين القيمة السوقية وقيمة

⁹³ Sudarsanam Sudi, Dr. Sorwar Ghulam, Marr Bernard. Op.Cit. parag Valuation of real Option.

تنفيذ الخيار, وهذا يعني بأنه في حالات معينة فإنّ الخيار لن ينفذ وستكون قيمته مساوية للصفر⁹⁴.

"ويقوم النموذج على فكرة تحويل التدفقات النقدية المستقبلية لما يسمى القيمة المكافئة المؤكدة (certainty equivalent. CE) وذلك من خلال حساب القيم مرجحة باحتمالات حدوثها باستخدام نموذج التوزيع الطبيعي. من ثم يتم خصم هذه التدفقات بمعدل خالٍ من المخاطر للوصول إلى القيمة الحالية لخيار الشراء"⁹⁵.

3- نماذج المحاكاة ومنها (Monte Carlo Simulation)

تقوم نماذج المحاكاة على فكرة عكس حالة عدم التأكد (The Uncertainty) التي تحيط بطبيعة الأصول المعنوية وذلك بإعادة إظهار نتائج عمليات التقييم التي تتم على الأصول المعنوية بإعطاء متغيرات نماذج التقييم (مدخلاته) قيمًا مختلفة تعكس الاحتمالات المختلفة التي يمكن أن تحدث, وقد تصل أحياناً عملية إعادة تعريف مدخلات النموذج إلى 1000 مرة.

من ثمّ يتم حساب متوسط مرجح للقيم الأكثر تكراراً بحسب النتائج التي تم الحصول عليها وبالتالي الوصول إلى القيم الأكثر إمكانية للتحقق⁹⁶.

رابعاً : متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة

منحت تعديلات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 الصادرة بتاريخ 5-2-2009 الحق للشركات بتقييم أصولها المعنوية وفق متطلبات معايير التقييم الدولية حيث نصت هذه التعديلات في الفقرة الثانية والمادة 2 على مايلي:

" بغية قبول إعادة تقويم الموجودات الثابتة المعنوية واستفادتها من أحكام المرسوم التشريعي رقم 61/ لعام 2007 لا بد من توفر الشروط التالية⁹⁷.

1 - تقديم البيانات المالية السنوية للدوائر المالية بعد إعادة تقويم كل عناصر الموجودات الثابتة المادية ولسنتين متواليتين معدة وفق معايير المحاسبة الدولية وتظهر حقيقة

⁹⁴ Paul Flignor, David Orozco. Op.Cit. page 14, 2006

⁹⁵ Sudarsanam Sudi, Dr. Sorwar Ghulam, Marr Bernard. Op.Cit. parag Other real option module.

⁹⁶ Sudarsanam Sudi, Dr. Sorwar Ghulam, Marr Bernard. Op.Cit. parag Other real option module.

⁹⁷ تعديلات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 والصادرة بتاريخ 5-2-2009 – ثانياً.

المركز المالي للشركة أو المؤسسة ونتائج أعمالها الحقيقية والتي ستعتمد أساساً في التكاليف.

2 - بعد دراسة هذه البيانات من قبل الجهات المختصة المعتمدة لاعتماد عمليات إعادة التقويم يمكن عندها تقييم الأصول المعنوية وفق معايير التقييم الدولية في ضوء البيانات الفعلية والتوقعات المستقبلية لأعمال الشركة.

3 - في حال إعادة تقويم الأصول الثابتة المعنوية وظهور قيم لهذه الأصول تستفيد القيم الجديدة بعد إعادة التقويم من أحكام المرسوم التشريعي رقم 61/ لعام 2007. ⁹⁸.

بناء على السابق وعلى الرغم من أن المرسوم التشريعي قد ذكر بصورة عامة ضرورة توافق عملية التقييم مع معايير التقييم الدولية دون تخصيصه للدليل التفسيري الخاص بتقييم الأصول المعنوية رقم GN4, فإنّ الباحث يرى ضرورة عرض النماذج التي جاء بها الدليل التفسيري GN4 والخاص بتقييم الأصول المعنوية حيث نص على أنّ "كافة نماذج التقييم المستخدمة يمكن أن تندرج تحت ثلاث مداخل تقييم رئيسة وهي⁹⁹ :

1 - مدخل المقارنة مع السوق (The Market Comparison Approach).

2 - مدخل رسملة الدخل (The Income Capitalization Approach).

3 - مدخل التكلفة (The Cost Approach).

ويقوم الباحث بعرض كل مدخل على حده, وفق الآتي:

1 -مدخل المقارنة مع السوق (Market Comparison Approach)

نصّ الدليل التفسيري على أنّ النماذج التي تستخدم مدخل المقارنة مع السوق تحدد القيمة للأصول المعنوية بناء على نشاط سوقي مثل مناقصة أو تقديم عروض لشراء أو بيع أصول مشابهة, ومنها النماذج التي يتم تحديد قيمة الأصل المراد تقييمه فيها بالعودة إلى أسعار عمليات أو مضاعفات (multiples) يتم نسبها إلى أسعار عمليات مماثلة ومشابهة

⁹⁸ تعديلات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 والصادرة بتاريخ 2-5-2009 – ثانياً.

⁹⁹ IVSC- Exposure Draft revised Guidance Note No.4 – jan.2009- para.4.1.

حيث يحدد المضاعف (the multiple) بتقسيم سعر العمليات المماثلة على بعض العوامل المالية منها:¹⁰⁰

- "العائد الذي يولده الأصل المعنوي.
- الربح بعد طرح بعض التكاليف الخاصة مثل مصاريف التسويق.
- العائد قبل الفائدة والضريبة (EBIT) والعائد قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والاستنفاد. "

من السابق يجد الباحث بأنّ مدخلات النماذج السابقة سوف تكون عبارة عن:

- البحث عن أسعار عمليات مشابهة أو مضاعفات تقييم لاستخدامها في تقييم الأصل المعنوي موضوع التقييم.
 - تعديل الأسعار والمضاعفات السابقة حتى تعكس الخصائص المختلفة للأصول المقيمة عن العمليات المشابهة.
- وبالتالي فإنّ هنالك صعوبات ومعوقات تواجه المقيّم وهو يقوم بعمليات التقييم بناء على النماذج السابقة, أهمها عدم توافر عمليات مماثلة أو مشابهة في السوق , كذلك صعوبة القيام بعملية التعديل على الأس عار والمضاعفات السابقة حتى تعكس خصوصية كل عملية تقييم.

2-مدخل رسملة الدخل the Income Capitalization Approach

نصّ الدليل التفسيري على أنّ نماذج التقييم التي تستخدم مدخل رسملة الدخل تحدد قيمة الأصل المعنوي من خلال رسملة الدخل, التدفق النقدي أو مقدار تخفيض التكاليف التي يمكن بشكل حقيقي أو افتراضي تحقيقها من خلال مالك الأصل¹⁰¹.

¹⁰⁰ IVSC- Op.Cit. Jan.2009- para.4.9-4.10-4.11.

¹⁰¹ IVSC- Op.Cit. Jan.2009- para.4.16-4.18.

بالتالي فإنّ أيق عملية رسمة الدخل سوف تعتمد على بيانات مالية مستقبلية (Prospective Financial Information.PFI) حيث تتضمن هذه المعلومات _ على سبيل المثال وليس الحصر _ مايلي:¹⁰²

- العائد.
- هامش الربح, الربح التشغيلي و الربح الصافي
- التدفقات النقدية قبل أو بعد الفائدة أو الضريبة
- الفترة الزمنية الباقية من العمر الاقتصادي للأصل".

وقد ذكر الدليل التفسيري النماذج الرئيسة التي تعتمد مدخل رسمة الدخل وهي:

أ - نموذج عقد الامتياز (Relief – from – royalty method), (sometimes known as royalty savings method)

ب - نموذج الأرباح الإضافية (Premium profits method), (sometimes know as incremental income method)

ت - نموذج العوائد الإضافية (Excess earnings method)

أ -مدخل التقييم على أساس نموذج عقد الامتياز (Relief - from - royalty method) , (sometimes known as royalty savings method)

يتم تحديد القيمة وفق هذا النموذج من خلال "رسمة الدفعات الافتراضية التي كان سريتملها صاحب الأصل فيما لو لم يكن يمتلك الأصل, أو رسمة الدفعات الافتراضية التي سيتم توفيرها من قبل مالك الأصل كنتيجة لاملاكه هذا الأصل وعدم دخوله في عقد امتياز. حيث يتم تحديد الدفعات المتوقعة على طول العمر المتوقع للأصل ويتم حسنها

¹⁰² IVSC- Op.Cit. Jan.2009- para.4.16-4.18.

للوصول إلى القيمة الحالية لهذه الدفعات ليتم من ثم رسملتها باستخدام معدل رسملة معين¹⁰³.

وبالتالي فإنّ مدخلات النموذج السابق سوف تتألف مما يلي¹⁰⁴:

- "معدل الدفعات الإفتراضية التي سيتم دفعها إلى صاحب الامتياز من قبل المشتري.
- المتغيرات المالية التي سيتم استخدامها كالعائد قبل الربح والضريبة (EBIT) لتحديد قيمة الدفعات الإفتراضية.
- التعديلات التي يجب إدخالها على المتغيرات المالية المستخدمة لاستخراج الدفعات الافتراضية وذلك حتى تعكس خصوصية كل عملية.
- تكاليف التسويق, وأية تكاليف أخرى سيتحملها شاري الحقوق للاستفادة من الأصل.
- معدل خصم, وذلك لاستخراج القيمة الرأسمالية للأصل من الدفعات المتوقعة الإفتراضية".

يرى الباحث من المدخلات السابقة بأنّ الصعوبة في تطبيق هذا المدخل هو تحديد معدلات الدفعات الافتراضية المتوقعة بسبب غياب أيّ عمليات مماثلة, إضافة إلى صعوبة الوصول إلى معدل الخصم الذي سوف يتم استخدامه للوصول إلى القيمة الحالية للأصل.

ب مدخل التقييم على أساس الأرباح الإضافية للشركة مقارنة بالشركات الأخرى . Premium profits method, (sometimes know as incremental income method)

يقوم هذا المدخل على مقارنة "سلسلة الأرباح المتوقعة أو التدفقات النقدية التي سوف تجنيها الشركات من استخدام الأصل المعنوي مع العوائد التي تحققها الشركات التي لا تملك هذا الأصل أو تستخدمه.

¹⁰³ IVSC- Op.Cit. Jan.2009- para.4.26

¹⁰⁴ IVSC- Op.Cit. Jan.2009- para.4.27

حيث يتم احتساب تلك العوائد الناتجة عن استخدام الأصل والتي ترسم باستخدام معامل خصم مناسب أو مضاعف رسملة ما¹⁰⁵.

إنّ مدخلات النموذج السابق هي¹⁰⁶:

- "الأرباح الدورية المتوقعة, أو التكاليف التي يتم تجنبها أو التدفقات النقدية المتوقعة أن يتم تحقيقها من استخدام الأصل المعنوي موضوع التقييم.
- الأرباح الدورية المتوقعة, أو التكاليف التي يتم تجنبها أو التدفقات النقدية المتوقعة أن يتم تحقيقها من قبل شركة لا تستخدم الأصل المعنوي.
- مضاعف رسملة مناسب, أو معدل خصم وذلك لرسملة التدفقات النقدية أو العوائد السابقة".

يرى الباحث أنّ تطبيق هذا المدخل على شركات لا تتماثل في هيكلها المالي والإداري والتسهيلات التي تتمتع بها قد يقود إلى الوصول إلى قيم لا تمثل الأصول المعنوية المقيمة بصورة دقيقة وعادلة.

تدخل التقييم على أساس العوائد الإضافية الناتجة عن الأصل موضوع

التقييم (Excess earnings method)

يتم تحديد قيمة الأصل المعنوي وفق هذا النموذج على "أنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناتجة عن الأصل المعنوي بعد استبعاد التدفقات النقدية الناتجة عن استخدام الأصول الأخرى للشركة, حيث يتلخص هذا النموذج باستخراج التدفقات النقدية المتوقعة للشركة التي تستخدم الأصل المقيّم ومن ثم يتم طرح جزء من هذه التدفقات والتي تنتج عن استخدام أصول الشركة الأخرى المادية, المالية والمعنوية والتي تختلف عن الأصل المعنوي موضوع التقييم, كما يتم استبعاد أثر الشهرة حيث يتم ذلك من خلال استبعاد التدفقات النقدية الإضافية المتوقعة أن تحققها الشركة والتي لا تنتج عن استخدام أصل معنوي محدد.

¹⁰⁵ IVSC- Op.Cit. Jan. 2009 para.4.29

¹⁰⁶ IVSC- Op.Cit. Jan. 2009 para.4.31.

ثمّ يتم بعدها الوصول إلى قيمة الأصل عن طريق تطبيق إحدى تقنيات حساب القيمة الحالية وباستخدام معدل خصم مناسب أو عامل رسملة¹⁰⁷.

إنّ مدخلات هذا النموذج هي¹⁰⁸:

- توقع التدفقات النقدية الصافية والتي يساهم الأصل المعنوي موضوع التقييم في تحقيقها حيث يتم أخذ أصغر مجموعة أصول والتي تكون التدفقات النقدية للأصل موضوع التقييم محتواة في تدفقاتها النقدية.
 - التدفقات النقدية والتي تنتج عن الأصول الأخرى المادية أم المعنوية غير تدفقات الأصل موضوع التقييم.
 - معدل خصم مناسب, أو معامل رسملة ليتم رسملة التدفقات النقدية الإضافية السابقة والوصول إلى قيمة الأصل المقيم".
- "يتم استخدام هذا النموذج عادة عند تقييم الأصول المعنوية التي تندمج تدفقاتها النقدية المتحققة مع التدفقات النقدية الأخرى لمجموعة أصول معينة مرتبطة بها حيث لا يمكن استخدام مدخل بتقييم آخر لتقييمها"¹⁰⁹.

3 -مدخل التكلفة (The Cost Approach)

يعرف مدخل التكلفة عادة بـ:"مدخل التكلفة الاستبدالية المستهلكة, حيث يتم تحديد قيمة الأصل المعنوي المقيّم وفقها من خلال حساب تكلفة استبدال الأصل بأصل مشابه أو أصل يولد نفس القدرة الخدمية"¹¹⁰.

وبالتالي فإنّ التعريف السابق سوف يضع حداً أعلى أو سقفاً للقيمة حيث لن يدفع الشاري مبلغاً أكبر من المبلغ اللازم لاستبدال الأصل السابق بأصل يولد نفس القدرة الخدمية التي يولدها الأصل موضوع التقييم. لا بد عند استخدام هذا المدخل من إجراء بعض التعديلات

¹⁰⁷ IVSC- Op.Cit. Jan. 2009 para.4.34-4.36-4.37-4.38-4.39

¹⁰⁸ IVSC- Op.Cit. Jan. 2009 para.4.41.

¹⁰⁹ IVSC- Op.Cit. Jan. 2009 para.4.42.

¹¹⁰ IVSC- Op.Cit. Jan. 2009 para.4.45.

التي تعكس الفروق بين تكلفت استبدال الأصل بأصل له نفس القدرة الخدمية وتكلفة استبدال الأصل بأصل له نفس القدرة الخدمية المستهلكة للأصل موضوع التقييم¹¹¹.

و"حيث إنّ تكلفة خلق أصل معنوي سوف يعبر عن الحد الأعلى الذي سوف يدفعه المشتري مقابل أصل قد تم إنجازه سابقاً، وبسبب أنّ تعديلات الاستهلاك التي تعكس الخدمات المتوقع تحقيقها من استخدام الأصل تعتبر جوهرية، فإنّ هذا المدخل يستخدم عادة لتقييم الأصول المعنوية المولدة داخلياً والتي لا تحقق سلسلة تدفقات أو عوائد محددة ومعرفة بشكل مستقل عن عوائد الشركة"¹¹².

بالتالي فتطبيق مدخل التكلفة في عمليات التقييم يلزم أن يتم تقدير تكلفة استبدال أصل مشابه أو أصل لديه نفس القدرة الخدمية من خلال:

- "تحديد سعر استبدال الأصل بأصل مشابه أو لديه نفس القدرة الخدمية في السوق.
- تحديد تكلفة تطوير أو بناء أصل مشابه"¹¹³.

إنّ المدخل السابق يتم استخدامه عادة من أجل تقييم بعض البرامج الحاسوبية أو مواقع الإنترنت ولكن من الصعب تطبيقه على عمليات تقييم العلامة التجارية أو الامتيازات حيث إنّ تطوير علامة مماثلة تحتاج لسنوات ولا تعكس تكلفة تطويرها قيمتها عادة¹¹⁴.

وبالتالي فإنه لتطبيق المدخل السابق لابد من أخذ المدخلات التي تتضمن بعض أو كل العوامل التالية:

- "تكلفة تطوير أو شراء أصل محدد ومعرف له نفس القدرة الإنتاجية أو الخدمية.
- تكلفة تطوير أو شراء أصل مشابه له نفس القدرة الإنتاجية أو الخدمية.
- في حالة الأصل المشابه وليس حالة الأصل المحدد والمعرف فإنه لابد من إجراء بعض التعديلات بحيث تعكس خصائص الأصل موضوع التقييم.

¹¹¹ IVSC- Op.Cit. Jan. 2009 para.4.45.

¹¹² IVSC- Op.Cit. Jan. 2009 para.4.46.

¹¹³ IVSC- Op.Cit. Jan. 2009 para.4.47

¹¹⁴ IVSC- Op.Cit. Jan. 2009 para.4.50

■ الفرق بين سعر تكلفة الاستبدال للأصل والقيمة البيعية للأصل والتي تختلف عن تكلفة استبداله¹¹⁵.

خامساً: مدى توافق المداخل السابقة مع متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته في الجمهورية العربية السورية

بعد أن تعرف الباحث على متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة، وعلى مداخل التقييم المختلفة التي يمكن تطبيقها لأغراض تنفيذ عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات، وجد الباحث أنّ ما جاء به تعديل المرسوم التشريعي رقم 61 والمتعلق بتقييم الأصول المعنوية قد حدد مداخل التقييم التي يجب أن يتم استخدامها من قبل المقيمين من خلال تحديد إطار عمليات التقييم بمعايير التقييم الدولية (IVAS)، والتي لم تشمل على مداخل التقييم الحديثة التي تعتمد نماذج الخيارات الحقيقية أو نماذج المحاكاة، بل اكتفت بمداخل التقييم التقليدية والتي تتلخص بمدخل السوق، التكلفة الاستبدالية، ومدخل الدخل بمختلف تقنياته.

من خلال دراسة مداخل التقييم المختلفة يلاحظ الباحث أنّ تطبيق أي نموذج من نماذج التقييم السابقة يقوم على مجموعة كبيرة من المدخلات، وهي غير متوافرة في السوق السوريّ بعد، فمثلاً نجد أنّ تطبيق مدخل السوق يعتمد بشكل أساسي على إيجاد معاملة مماثلة ليتم المقارنة والبناء عليها، وبالنظر إلى السوق السوريّ وبفرض حدوث بعض عمليات اندماج الأعمال خلال عامي (2008 و2009) تحت متطلبات المرسوم التشريعي رقم (61 لعام 2007) فإنّ الأصول المعنوية لن تقيّم بحسب متطلبات المرسوم التشريعي قبل عامين من تاريخ أول عملية إعادة تقييم تقوم بها الشركة مما يؤكد عدم وجود سوق نشط في سورية للأصول المعنوية. كذلك فإنّ من أهم متطلبات تطبيق أيّ تقنية من تقنيات مدخل الدخل السابق عرضها هو تحديد معدل خصم يعكس المخاطر العامة (SYSTEMATIC RISKS) والمخاطر الخاصة المرتبطة بالأصول

¹¹⁵ IVSC- Op.Cit. Jan. 2009 para.4.50

المعنوية (PERVASIVE RISKS) ولكن وبسبب غياب أية معلومات إحصائية عن المخاطر المرتبطة بمثل هذا النوع من الأصول والذي تحيط به دائماً عوامل عدم التأكد فإنّ تطبيق مثل هذه التقنيات سوف يقوم على كثي من الافتراضات التي تمّ ذكرها سابقاً عند عرض مداخل التقييم.

كذلك الأمر بالنسبة للمداخل المعاصرة والقائمة على أساس بناء نماذج خيارات حقيقية يتم استخدامها لتقييم الأصول المعنوية، وإنّ الانطلاق ببناء مثل هذه النماذج يكون على أساس نماذج تسعير الخيارات المالية والتي لا تتوفر حتى الآن في سوق دمشق للأوراق المالية وهذا أيضاً يعتبر عائقاً من عوائق تطبيق مثل هذه المداخل عند قيام المقيم السوري بعمليات التقييم.

سادساً: أثر المخاطر التجارية المرتبطة بطبيعة الأصول المعنوية على عملية التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات

تنتج المخاطر المرتبطة بالأصول المعنوية بسبب طبيعة هذا النوع من الأصول الذي تحيط به حالة عدم التأكد (Uncertainty)، وعدم التأكد هذا يرتبط بقيمة هذه الأصول والتي ترتبط بالإيرادات التي ستولدها هذه الأصول بمعزل عن الأصول الأخرى والعمر الاقتصادي لهذا النوع من الأصول¹¹⁶.

وعادة ما تنقسم المخاطر التجارية المرتبطة بالأعمال بصورة عامة إلى نوعين¹¹⁷:

أولاً: مخاطر تجارية خاصة (specific risk- unsystematic risks)

ثانياً: مخاطر تجارية عامة (systematic risk)

¹¹⁶ Tobias Sallebrant, Jokim Hansen, Nick Bontis and Peder Hofman, Op.Cit, page 1471, 2007

¹¹⁷ Rugman John- Hadjiloucas Tony. Op.Cit. page 4, 2007

أولاً: المخاطر التجارية الخاصة: (The Specific Risks- Unsystematic Risks- Idiocentric Risks)

تعرف المخاطر التجارية الخاصة بأنها تلك المخاطر التي يستطيع محلل التقييم أن يحددها ويميزها ويعكسها في التدفقات النقدية المتوقعة للأصول¹¹⁸.

وينتج هذا النوع من المخاطر عن عوامل ترتبط بالأصل أو الشركة موضوع التقييم نفسه وتقاس بناء على نوعين من العوامل هي مخاطر داخلية، ومخاطر خارجية وفق مايلي:

1 مخاطر داخلية (The Internal Risks)

وهي العوامل المرتبطة بالمعلومات الداخلية لدى الشركة والأنظمة وطبيعة النشاط الذي تقوم به، ويقوم المقيّم بدراسة الكثير من العوامل منها: التوقعات العامة للمستثمر ، حجم الشركة، طبيعة نشاط الشركة، مدى موثوقية نظام المعلومات المحاسبية وبالتالي المعلومات والبيانات المالية التي تنتج عنه والخاصة بالشركة وأصولها، ربحية الشركة ونمو هذه الربحية، الهيكل الإداري للشركة، التنافسية، نقاط الضعف والقوة لدى الشركة ، مخاطر الربحية والسيولة لدى الشركة، مقارنة الأداء المالي وتحليل النسب المالية للشركة مع الشركات المنافسة، تحليل البيانات المالية والأداء المالي والمعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال بعض المقابلات التي تتم مع إدارة الشركة¹¹⁹.

يرى الباحث بأنّ هذا النوع من المعلومات يتم الوصول إليها عن طريق ما يسمى بالتحري المالي (Due Diligence) والذي يقوم بدراسة وضع الشركة وتقييم المخاطر المرتبطة بها بصورة خاصة، وهذا ما أغفله المرسوم التشريعي رقم 61 وتعليماته التنفيذية التي أغفلت أهمية الحصول على تقرير التحري المالي للشركة مرفقاً بتقرير التقييم المفترض تقديمه عن قيمة الأصول.

¹¹⁸ Rugman John- Hadjiloucas Tony. Op.Cit. page 4, 2007

¹¹⁹ Paul flignore , David Orozco, Op.Cit page 4-5, 2006

2 مخاطر خارجية (The External Risks)

يرتبط هذا النوع من العوامل بالتوقعات المرتبطة بالاقتصاد العام , وكذلك التوقعات للصناعة أو القطاع الذي يندرج نشاط الشركة ضمنه, والبيئة التنافسية لهذه الصناعة أو القطاع الذي تعمل الشركة فيه, وعادة يتم الحصول على مثل هذا النوع من المعلومات من خلال الدراسات والأبحاث التي تقوم بها مراكز الأبحاث الاقتصادية والاحصائية أو بعض الجهات الحكومية في الدول, حيث من غير المنطقي أن يقوم المقيّم بتحديد مثل هذا النوع من المعلومات الذي يتبط بالاقتصاد الكلي¹²⁰.

ثانياً: المخاطر التجارية العامة (The Systematic Commercial Risks)

تعرف هذه المخاطر بأنها تلك المخاطر التي لا يستطيع محلل التقييم أن يحددها بصورة مستقلة للشركات وتدفقاتها النقدية فيعكسها في معدل الحسم الذي سوف يستخدمه للوصول إلى القيمة الحالية للاستثمار¹²¹.

كما تتفق الأدبيات على أنّ غياب مقياس مناسب للمخاطر العامة يعتبر سبباً رئيساً لفشل التشريعات في الحد من امتداد الأزمات من مستوى الشركات, إلى القطاع, إلى الاقتصاد كاملاً¹²².

ويعتبر مستوى المخاطر المرتبطة بالسوق المالي أساساً لتحديد هذا النوع من المخاطر حيث يقوم المقيّم باستخدام نماذج تسعير الأصول الرأسمالية (Capital Assets Pricing Model. CAPM) والتي هي عبارة عن نماذج ومداخل تحدد المخاطر العامة والمرتبطة بصناعة معينة بناء على معلومات السوق وخصائصه في كل دولة, على الرغم من ذلك تتفق الأدبيات على أنّ إيجاد مدخل أو نموذج شامل لقياس هذا النوع من المخاطر يعتبر أمراً في غاية الصعوبة أو حتى أنه غير قابل للتحقق, والسبب وراء ذلك هو الفجوة الكبيرة بين متطلبات واحتياجات المشرّع المالي وما يحدث على أرض الواقع¹²³.

¹²⁰ Paul Flignore, David Orozco, Op. cit, page 5, 2006

¹²¹ Rugman John- Hadjiloucas Tony. Op.Cit. page 4, 2007

¹²² Viral V. Acharya, Lasse H. Pedersen, Thomas Philippon, Matthew Richardson. Op.Cit. Page 3, 2010

¹²³ Viral V. Acharya, Lasse H. Pedersen, Thomas Philippon, Matthew Richardson. Op.Cit. Page 3, 2010

يتلزم هذا النوع من المخاطر بنسب مختلفة مع كافة أصول الشركة، ولكن عادة ما تكون المخاطر التجارية المرتبطة بالأصول المادية هي مخاطر خاصة بمعنى أنه من الممكن للمقيم أن يحدد أثرها على التدفقات النقدية المتوقع أن يولدها الأصل، بينما ترتبط المخاطر العامة (The Systematic Risk) بنسب أكبر عند الحديث عن الأصول المعنوية مثل المشاريع قيد البحث والتطوير المرتبطة بالتكنولوجيا (the technologica in process research & development expenditures.TTIPRD) حيث عادة ما تلازمها مخاطر جوهرية تتعلق بسوق المعاملات التجارية وإمكانية قيام شركات أخرى منافسة بالوصول إلى نفس التقني التي يتم تطويرها في وقت لاحق مما يفقد هذه الشركة هذه الميزة التنافسية التي حصلت عليها سابقاً بسبب التقنية التي جرى تطويرها¹²⁴.

هذا النوع من المخاطر والذي يرتبط بحالة عدم التأكد التي تلازم هذا النوع من الأصول تعبر عن المخاطر التجارية العامة والتي يقوم المقيّم بعكسها في معدل الحسم الذي سوف يعتمد عليه للوصول إلى القيمة الحالية للأصل موضوع التقييم، ومن هنا يرى الباحث أهمية تعريف معدل الحسم وآلية تحديده من خلال النقاط التالية:

أ. معدل الحسم

ب. متوسط تكلفة رأس المال.

ثالثاً: معدل الحسم (The Discount Rate)

يمكن تعريف معدل الحسم بصورة عامة بأنه المعدل الذي يعكس القيمة الزمنية للنقد (Time Value of money)، عامل التضخم (Inflation rate) و أية مخاطر أخرى (inherent risks) ترتبط بالشركة موضوع التقييم¹²⁵.

¹²⁴ Mard, M.J, J.R. Hitchner, and S.D Hyden. 2007 . valuation for financial reporting, 2nd (new jersey: wiley), page75.

¹²⁵ International Glossary of Business Valuation terms, 2010

حيث يمكن للمقيّم استخدام الكثير من معدلات الحسم المتعارف عليها مثل مع دل العائد الداخلي (internal rate of return. IRR) والذي يعرف على أنه معدل الحسم الذي يجعل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية تساوي تكلفة الاستثمار¹²⁶.

وتتفق معظم الأدبيات والمهنيين على أنّ معدل الحسم الذي يجب أن يتم استخدامه عند تقييم الشركات هو متوسط تكلفة رأس المال (WACC) الذي يمثل متوسط تكلفة الهيكل التمويلي للشركة الذي يحافظ على نفس نسب توزيع مكونات هيكل الشركة التمويلي، بمعنى أنّ أي استثمار جديد يجب أن يحقق معدل عائد يساوي على الأقل تكلفة تمويل هذا الاستثمار.

وبصورة عامة فإنّ معدل الحسم يجب أن يعكس كافة المخاطر المرتبطة بالاستثمار حيث تعرف المخاطرة بأنها درجة عدم التأكد من تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل، أي احتمال عدم تحقيق الأصل للتدفقات المتوقعة منه.¹²⁷

رابعاً: متوسط تكلفة رأس المال (Weighted Average Cost of Capital (WACC)

إنّ استخدام متوسط تكلفة رأس المال (WACC) كمعدل خصم لدى تقييم الشركات، كما ذكرنا سابقاً قد لا يناسب عملية تقييم الأصول المعنوية ذلك أنّ المخاطر التجارية (the commercial risks) التي ترتبط بالشركات والتي تتكون عادة من مجموعة من الأصول المادية والمعنوية مجتمعة تختلف عن تلك المرتبطة بالأصول المعنوية كما أوضحنا سابقاً، هذه الأصول التي تحيط بها عوامل عدم التأكد (Uncertainty) حيث تشير معظم الأدبيات إلى تلازم المخاطر العامة بصورة جوهرية (The systematic risk) مع هذا النوع من الأصول¹²⁸، من هنا تظهر الحاجة إلى دراسة طبيعة كل أصل معنوي يتم تقييمه وتحديد المخاطر الملازمة له وتمييز المخاطر العامة، والتي يجب عكسها في معدل الحسم الذي يجب أن يتم استخدامه عند حساب القيمة الحالية للأصل المعنوي موضوع التقييم وبالتالي سوف يتم استخدام متوسط تكلفة رأس المال المعدل للمخاطر الملازمة.

¹²⁶ International Glossary of Business Valuation terms, 2010

¹²⁷ International Glossary for business valuation, 2010

¹²⁸ Rugman John- Hadjiloucas Tony. Op.Cit. page 4, 2007

لفهم مصطلح تكلفة رأس المال المرجح المعدل لابد من الوقوف على مفهوم تكلفة رأس المال المرجح والتي تعبر عن المتوسط المرجح لمصادر تمويل الشركة والتي تتوزع عادة إلى مايلي:

1. التمويل عن طريق طرح حقوق ملكية والتي تنقسم بين التمويل عن طريق طرح أسهم عادية أو ممتازة أو عن طريق الأرباح المحتجزة وبفرض أن تكلفة هذا المصدر هي Ke
 2. التمويل عن طريق الإقتراض من المصارف, أو أي جهة تمويلية أخرى وبفرض أن تكلفة هذا المصدر هو Kd.
 3. وبفرض أن معدل الضريبة المقتطعة على دخل الشركة هو T.
 4. وبفرض أن القيمة السوقية لمصدر التمويل من حقوق الملكية هو E.
 5. وبفرض أن القيمة السوقية لمصدر التمويل عن طريق الاقتراض تساوي D.
 6. وبفرض أن القيمة السوقية لمصدري التمويل عن طريق حقوق الملكية والاقتراض V.
- بالتالي فإن قيمة متوسط تكلفة رأس المال تحسب بالمعادلة البسيطة التالية

$$WACC = Ke * E/V + Kd * (1-T) * D/V$$

من السابق يرى الباحث بأن تكلفة رأس المال المرجح (WACC) لا تعكس كافة المخاطر التجارية المرتبطة بعمليات التقييم لذلك لابد من قيام المقيّم بتعديل هذا المعدل ليشمل

- علاوة حقوق الملكية (Equity Risk Premium) والتي يتم استخراجها من قبل مصادر معتمدة ترتبط عادة بالبيئات الاقتصادية المختلفة, ومن هذه المصادر المعتمدة هي معدلات (Bloomberg).

- علاوات المخاطر التجارية العامة والخاصة والتي تستخرج أيضاً من مصادر معتمدة منها (Ibbotson).

¹²⁹ Rugman John- Hadjiloucas Tony. Op.Cit. page 2, 2007

في النهاية يرى الباحث بأن اختيار معدل الحسم المناسب أو المضاعف المناسب للوصول إلى القيمة العادلة للأصل موضوع التقييم يرتبط بصورة جوهرية بسلسلة العوائد الاقتصادية التي سوف يعتمدها المقيّم عند إجراء عملية التقييم حيث لا بد أن تتناسب نوعية العوائد الاقتصادية التي يتم التقييم بناءً عليها مع معدل الحسم الذي سوف يستخدم كما جرى توضيحه في الفصل الأول عند الحديث عن ماهية عملية التقييم وذلك للوصول إلى نتائج صحيحة تعكس القيمة العادلة للأصول موضوع التقييم.

خامساً: متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة حول المخاطر المرتبطة بعمليات التقييم للأصول المعنوية

يرى الباحث بأن التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة قد أغفلت تحدي حدود العلاوات التي يجب على المقيّمين إضافتها لمعدلات الحسم التي سوف يستخدمونها عند بناء نماذج التقييم لتعكس المخاطر التجارية العامة المرتبطة بالشركات موضوع التقييم، مما سيساهم بحصول تقديرات إضافية قد تختلف ب بين مقيم وآخر في ظل غياب ضوابط محددة للعمل على أساسها، والذي قد يكون سبباً رئيساً لوقوع خطأ جسيم عند تقييم الأصول المعنوية للشركات.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

The Field Work Study

أولاً: منهجية الدراسة The Methodolgy Of The Study

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة والاستبيان المستخدم في الدراسة
The Study's Society
Population , Sample And The Used Questionaire

ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
Analysis Of The Study Results And
The Hypothesis Tested

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات
Conclusions And The Recommendations

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

أولاً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المدخل التحليلي الوصفي من خلال الإستفادة من المنهجين الاستنباطي والاستقرائي وفق مايلي:

1 المنهج الاستنباطي

وذلك من خلال قيام الباحث بدراسة الأساس النظري المتوفر من دراسات سابقة متصلة بموضوع تقييم الأصول المعنوية وأساليب ومداخل التقييم المستخدمة لهذا الغرض. إضافة إلى جميع المراجع من كتب وغيرها والمتوفرة ورقياً و إلكترونياً. إضافة إلى دراسة المعايير الدولية الحاكمة لعمليات تقييم الأصول المعنوية عند تحول الشركات واندماجه ا و معايير التقييم الدولية المرتبطة والإيضاحات المتصلة بها.

كما تمت دراسة التشريعات النازمة لمثل هذه العمليات في الجمهورية العربية السورية والتمثلة بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعليماته التنفيذية وتعديلاته اللاحقة وقانون الشركات رقم 3 لعام 2008, حيث خلص الباحث بعد هذه الدراسة إلى تحديد فرضيات الدراسة المتمثلة بالعوامل المؤثرة في تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

ومن أجل فحص صحة الفرضيات السابقة, قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية باستخدام استبيان (Questionair) قسم إلى ثلاثة أقسام يقابل كل قسم منه فرضية من فرضيات الدراسة . ووزع على مجتمع الدراسة الممثل بالمحاسبين القانونيين المعتمدين من قبل وزارة المالية لأغراض تنفيذ التعليمات التنفيذية لمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة, ليتم تحليل البيانات التي تم جمعها من الاستبيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) والوصول إلى النتائج

2 المنهج الاستقرائي

قام الباحث بالإستعانة بالمنهج الإستقرائي في هذه الدراسة من خلال إضافة مكان محدد في الإستبيان (أداة الدراسة الميدانية)، تم تخصيصه من أجل إضافة واستقراء أية عوامل أخرى يرى المستجيبين أنها تؤثر على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات، والتي قد تختلف عن العوامل التي حددها الباحث في فرضياته.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة والاستبيان المستخدم في الدراسة

1. مجتمع وعينة الدراسة.

يتمثل مجتمع الدراسة بالجهة التي عهد إليها بتنفيذ أحكام المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة في الجمهورية العربية السورية ، وهي المحاسبون القانونيون والمعتمدون لهذه الغاية من قبل بموجب القرار رقم (3972) الصادر عن وزارة المالية بتاريخ (31-12-2007) والذي يبدأ تاريخ نفاذه في (2-1-2008) والذي حدد (51) محاسباً قانونياً وجهة محاسبية أخرى في معرض تطبيق أحكام المرسوم التشريعي رقم (61) لعام 2007، والقرار رقم (876) الصادر عن وزارة المالية بتاريخ (20-2-2008) والذي اعتمد إضافة إلى اللائحة السابقة 18 محاسباً قانونياً وجهة محاسبية في معرض تطبيق أحكام هذا المرسوم، ليبلغ إجمالي عدد الجهات المعتمدة لهذه الغاية (69) محاسباً قانونياً وجهة محاسبية، ونتيجة لصغر حجم المجتمع فقد قام الباحث باعتبار عينة الدراسة هي كامل المجتمع المشار إليه سابقاً، حيث قام الباحث بتوزيع الاستبيان الخاص بجمع البيانات الخاصة بالقسم الميداني من الدراسة على عناصر المجتمع الإحصائي عبر البريد وتم استرداد (51) من أصل (69) استبيان جرى توزيعه. أي ما يمثل حوالي 75%.

2. الاستبيان المستخدم في الدراسة

قام الباحث باستخدام استبيان جرى توزيعه على مجتمع الدراسة وذلك لجمع البيانات المتعلقة بإتمام الجزء الميداني من الدراسة وقد قام الباحث بتقسيم هذا الاستبيان إلى ثلاث محاور رئيسية وفق التالي:

1 - مقدمة توضيحية

تضمنت المقدمة التوضيحية أهداف الدراسة وغرض الاستبيان وبعض المفاهيم التي جرى ذكرها في الاستبيان.

2 - قسم خاص بالخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة حيث يتضمن هذا القسم بعض الأسئلة المتعلقة بالخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة من حيث أعمار مجتمع الدراسة، المؤهل العلمي وسنوات الخبرة التي يمتلكها المستجيب.

3 - القسم المتعلق بجمع بيانات الدراسة الميدانية حيث جرى تقسيم هذا المحور في ثلاث مجموعات رئيسية يرتبط كل منها بفرضية من الفرضيات التي يقوم الباحث باختبارها من خلال الدراسة التي يقوم بها وفق التالي:

- المجموعة الأولى من الأسئلة والتي تتعلق بالفرضية الأولى من الدراسة: "لا تؤثر البيئة التشريعية على عملية تقييم الأصول المعنوية لغايات عمليات إعادة هيكلة الشركات".

ومن أجل جمع البيانات اللازمة لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بتقسيم مجموعة الأسئلة السابقة على خمس فرضيات فرعية تم تخصيص ثلاثة أسئلة لكل منها ، وتتلخص هذه الفرضيات الفرعية بالتالي:

- 1 - إنَّ عدم تمييز المشرِّع بين ماهية الأصول المعنوية موضوع التقىي لا يؤثر على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة للشركات
- 2 - إنَّ الإطار العام لعمليات إعادة هيكلة الشركات المحددة بحسب البيئة التشريعية الحالية تشكل إطاراً كافياً وشاملاً لمثل هذه العمليات
- 3 - إنَّ عدم قيام المشرِّع بتحديد معيار القيمة الذي سيتم اتخاذه كأساس لعملية التقويم لا يؤثر على عملية التقويم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة للشركات
- 4 - إنَّ المسؤوليات الملقاة على عاتق المقيِّ بموجب المشرِّع السوري لا تؤثر على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات
- 5 - إنَّ آلية تنفيذ عمليات اندماج الأعمال بحسب متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 لا تؤثر على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

- المجموعة الثانية من الأسئلة والتي تتعلق بالفرضية الثانية من الدراسة: "لا يؤثر مدخل التقويم المتبع من قبل المقيِّ على عملية تقييم الأصول المعنوية لغايات إعادة هيكلة الشركات".

ومن أجل جمع البيانات اللازمة لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بتقسيم مجموعة الأسئلة السابقة وفق أربع فرضيات فرعية حيث خصص لكل منها عدد من الأسئلة، وتتلخص هذه الفرضيات الفرعية بالتالي:

- 1- إنّ استخدام نماذج التقييم التقليدية لا يعتبر إطاراً كافياً لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات
- 2- إنّ استخدام نماذج التقييم المعاصرة لا يعتبر إطاراً كافياً لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات
- 3- لا تشكل مداخل التقييم بحسب متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة إطاراً كافياً لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات
- 4- إنّ مدخلات نماذج التقييم المطلوب استخدامها بموجب المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة هي مدخلات غير متوافرة في الاقتصاد السوري

■ المجموعة الثالثة من الأسئلة والتي تتعلق بالفرضية الثالثة من الدراسة:
" لا تؤثر المخاطر التجارية الملازمة للأصول المعنوية على عمليات تقييم هذه الأصول لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات".
ومن أجل جمع البيانات اللازمة لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بتقسيم مجموعة الأسئلة السابقة على فرضيتين فرعيتين تم تخصيص مجموعة أسئلة لكل منها، وتتلخص هاتين الفرضيتين بالتالي:

- 1- لا تؤثر المخاطر التجارية العامة (The systematic risks) على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.
- 2- لا تؤثر المخاطر التجارية الخاصة (The Pervasive Risks) على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات

3. الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية الخاصة بالعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Science.SPSS) حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية¹³⁰:

¹³⁰ اعتمد الباحث في بيان ماهية الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث على كل من:

1 + إحصاء الوصفي: وذلك لعرض خصائص أفراد العينة ووصف إجاباتهم, من خلال استخدام مايلي:

- النسب المئوية: واستخدمت لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم عن أسئلة الاستبيان.
- الوسط الحسابي: واستخدم كأحد مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات عينة الدراسة التي حدد لها خمسة خيارات وفقاً لمقياس ليكرت . وسيكون قبول أو رفض الفرضية بالا اعتماد على الوسط الحسابي (3) والذي يعبر عن أثر إحصائي جوهري أي هام نسبياً.
- الانحراف المعياري: حيث استخدم كأحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

- 2 + اختبار (t- student): وذلك لاختبار فرضيات الدراسة التي تم قياس متغيراتها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي. ويستخدم هذا الاختبار لفحص ما إذا كان متوسط متغير لعينة ما يساوي قيمة معينة أم لا, وقد استخدمه الباحث لاختبار ما إذا كان الوسط الحسابي للعينة يساوي قيمة معينة (3) لأغراض هذه الدراسة أو مختلف بشكل جوهري عن قيمة معينة.
- 3 + اختبار تحليل التباين الأحادي (One- Way ANOVA) حيث يتم استخدامه لاختبار الفروق الإحصائية بين متوسطات فئات المتغيرات المستقلة.

4. متوسط الأوزان النسبية للإستبيان

قام الباحث باستخدام مقياس ليكرت الخماسي من حيث تقسيم إجابات كل سؤال من أسئلة الإستبيان إلى خمسة خيارات هي على التوالي:

- غير موافق جداً حيث تم منح هذا الخيار قيمة قدرها 1
- غير موافق حيث تم منح هذا الخيار قيمة قدرها 2
- حياد حيث تم منح هذا الخيار قيمة قدرها 3
- موافق حيث تم منح هذا الخيار قيمة قدرها 4
- موافق جداً حيث تم منح هذا الخيار قيمة قدرها 5

بالتالي تم تحديد متوسط الحسابي النظري للدراسة ليكون $3 = (5+4+3+2+1)/5$.

5. نتائج اختبار الاستبيان للصدق والثبات

من أجل التأكد من مدى مصداقية البيانات التي تم الحصول عليها من قبل المستجيبين ومدى إمكانية الاعتماد عليها، قام الباحث بإجراء اختبارات الثبات والصدق والقدرة التمييزية للاستبيان وفق التالي:

• الثبات : معامل ألفا كرونباخ

جدول (5)

ملخص اختبار معامل ألفا كرونباخ للثبات			
		N	%
Cases	Valid	51	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	51	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			
Reliability Statistics			
Cronbach's Alpha		N of Items	
74.8%		39	

بلغت نسبة الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ 74.8% وهي نسبة مقبولة وبالتالي يمكن استخدام الاستبيان كأداة صالحة لهذه الدراسة.

• معامل الصدق التمييزي :

جدول رقم (6)

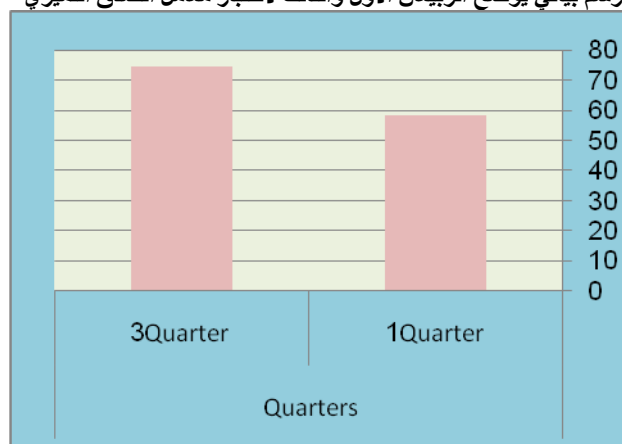
ملخص تحليل معامل الصدق التمييزي

Statistics					
Sum .all					
N	Valid	51			
	Missing	0			
Percentiles	25	62.0000			
	50	67.0000			
	75	68.0000			
Sum .all					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	49.00	3	5.9	5.9	5.9
	60.00	6	11.8	11.8	17.6
	62.00	6	11.8	11.8	29.4

66.00	9	17.6	17.6	47.1						
67.00	9	17.6	17.6	64.7						
68.00	6	11.8	11.8	76.5						
70.00	3	5.9	5.9	82.4						
72.00	3	5.9	5.9	88.2						
78.00	3	5.9	5.9	94.1						
79.00	3	5.9	5.9	100.0						
Total	51	100.0	100.0							
T-Test										
Group Statistics										
	Quarters	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean					
Sum .all	Quarter1	15	58.6000	5.05399	1.30494					
	Quarter 3	12	74.7500	4.00284	1.15552					
Independent Samples Test										
		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
sum .all	Equal variances assumed	.009	.924	-9.04-	25	.000	-16.150-	1.78972	-19.800-	-12.400-
	Equal variances not assumed			-9.66-	25.00	.000	-16.100-	1.74301	-19.780-	-12.520-

شكل رقم (3)

رسم بياني يوضح الربعان الأول والثالث لاختبار معامل الصدق التمييزي



بعد القيام بإجراءات حساب الصدق التمييزي تم مقارنة الربيعان الأول والثالث باستخدام قانون t.test وتبين بعد المعالجة الإحصائية كما هو موضح في الجدول السابق أنّ مستوى الدلالة المحسوبة بلغ 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية التي تساوي 0.05 وهنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود فروق بين الربيعان الأول والثالث وهذا بمثابة دليل على قدرة الاستبيان التمييزية وبالتالي الصدق التمييزي وبذلك يكون الاستبيان صالحاً لهذه الدراسة.

6. خصائص توزيع عينة الدراسة.

يرى الباحث وقبل الانطلاق في تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان الذي جرى توزيعه على المجتمع الإحصائي أن يقوم الباحث بإجراء تحليل على خصائص العينة الديمغرافية والذي تم جمع البيانات حوله في القسم الأول من الاستبيان.

• تحليل العمر للمستجيبين:

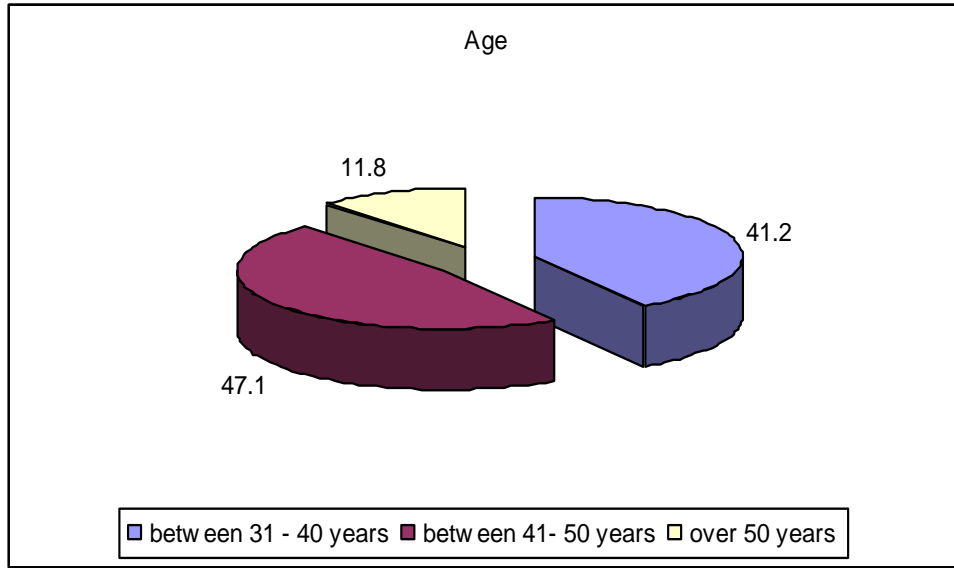
جدول رقم (7)

تحليل تكرار عامل العمر للمستجيبين					
Age					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	between 31 - 40 years	21	41.2	41.2	41.2
	between 41 - 50 years	24	47.1	47.1	88.2
	over 50 years	6	11.8	11.8	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

من الجدول السابق يتبين لنا بأنّ 41.2% من المستجيبين كانوا من الفئة العمرية الممتدة من 31-40, و47.1% من الفئة العمرية الممتدة من 41 وحتى 50, بينما لم تتجاوز الإجابات من المستجيبين الذين تجاوز عمرهم 51 سنة 12%. ويعكس الشكل التالي الخصائص العمرية للمستجيبين.

شكل رقم (4)

توضيح تكرار المستجيبين بناء على متغير العمر



• تحليل المؤهل العلمي للمستجيبين:

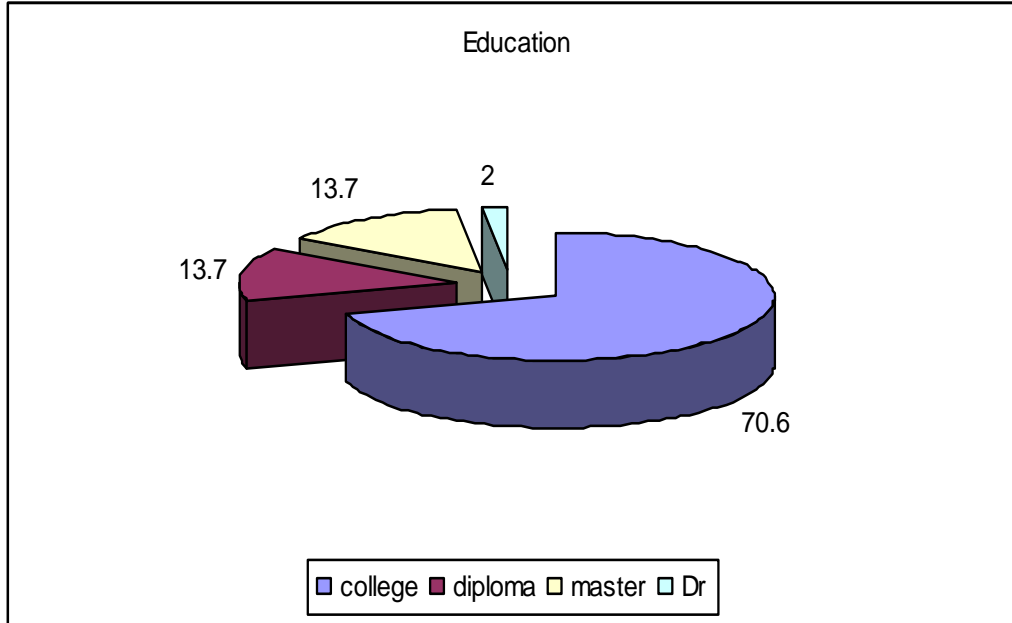
جدول رقم (8)

تحليل تكرار المستجيبين بناء على المؤهل العلمي					
Education					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	College	36	70.6	70.6	70.6
	Diploma	7	13.7	13.7	84.3
	Master	7	13.7	13.7	98
	Dr	1	2	2	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

من الجدول السابق يتبين لنا بأن 71% من المستجيبين كانوا من حملة الشهادة الجامعية بينما لم تتجاوز نسبة المستجيبين من حملة شهادات الدراسات العليا غير درجة الدكتوراه 28%، ويعكس الشكل التالي خصائص المستوى التعليمي للمستجيبين.

شكل رقم (5)

توضيح تكرار المستجيبين بناء على المؤهل العلمي



• تحليل عدد سنوات الخبرة للمستجيبين:

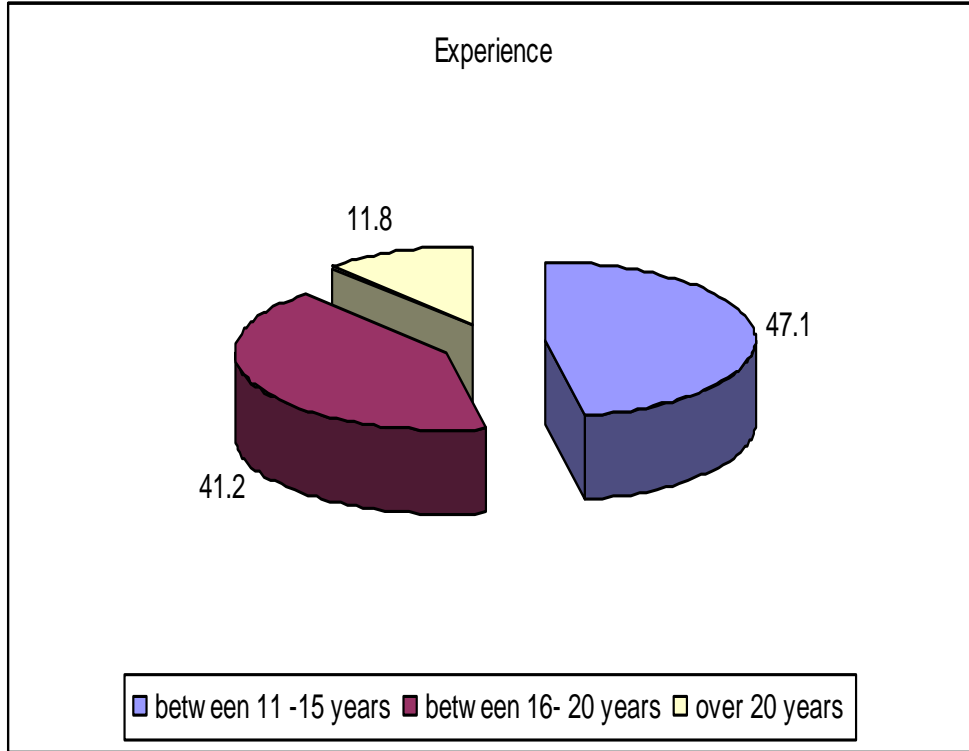
جدول رقم (10)

		Experience			Cumulative Percent
		Frequency	Percent	Valid Percent	
Valid	between 11 -15 years	24	47.1	47.1	47.1
	between 16- 20 years	21	41.2	41.2	88.2
	over 20 years	6	11.8	11.8	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

من الجدول السابق يتبين لنا بأن 47% من المستجيبين كانوا من المحاسبين القانونيين الذين يملكون خبرة تمتد بين 11 و 15 سنة، و42% من المستجيبين كانوا من المحاسبين القانونيين الذين يملكون خبرة تمتد بين 16 و 20 سنة بينما كانت نسبة المستجيبين ممن يملكون سنوات خبرة تتجاوز 20 سنة فقط 12%، ويعكس الشكل التالي توزع المستجيبين بحسب سنوات الخبرة التي يملكونها.

شكل رقم (5)

توضيح تكرار المستجيبين بناء على سنوات الخبرة



ومن أجل اختبار أي أثر بين الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة وبين الإجابات التي حصل الباحث عليها من الاستبيانات قام الباحث بتطبيق اختبار (أنوفا) على متغيرات العمر , سنوات الخبرة والمؤهل العلمي وحصل على النتائج التالية:

• أنوفا على متغير العمر:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة تعزى إلى متغير العمر .

جدول رقم (11)

نتائج تحليل أنوفا على متغير العمر						
ANOVA						
		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Sum1	Between Groups	106.913	2	53.456	4.993	.011
	Within Groups	513.911	48	10.706		
	Total	620.824	50			
Sum2	Between Groups	185.883	2	92.942	6.099	.004
	Within Groups	731.411	48	15.238		
	Total	917.294	50			

Sum3	Between Groups	71.266	2	35.633	12.052	.000
	Within Groups	141.911	48	2.956		
	Total	213.176	50			

شكل رقم (6)

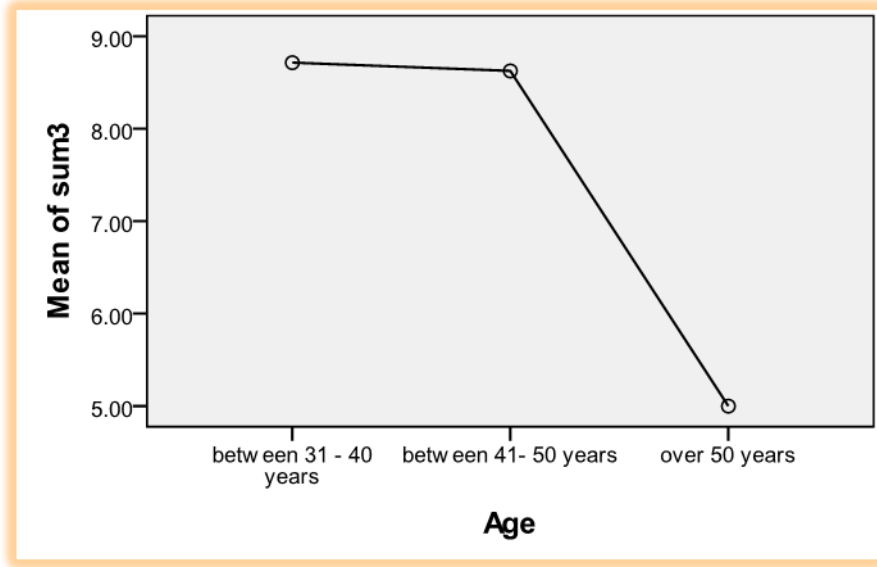
رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير العمر (1)



رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير العمر (2)



رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير العمر (3)



من خلال اجراء تحليل التباين الأحادي (أنوفا) وذلك لدراسة الفروق بين أفراد العينة على متغيرات الدراسة تبين وجود فروق بين آراء أفراد عينة تعزى إلى متغير العمر حيث بلغ مستوى الدلالة في الفرضية الأولى (0.011) والثانية (0.004) والثالثة (0.000). والرسم البياني يوضح الفروق بين متوسطات الآراء تبعاً للشرائح العمرية .

• أنوفا على متغير المؤهل العلمي

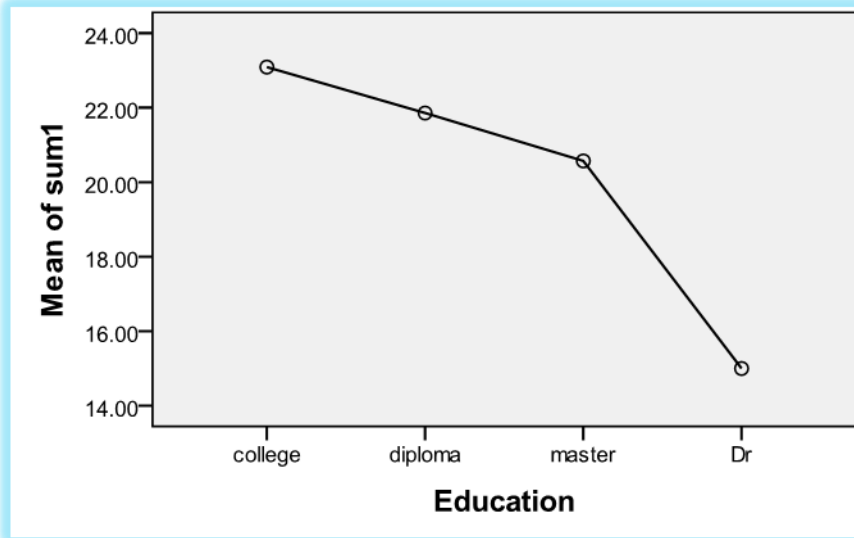
توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة تعزى إلى متغير المؤهل التعليمي .

جدول رقم (12)

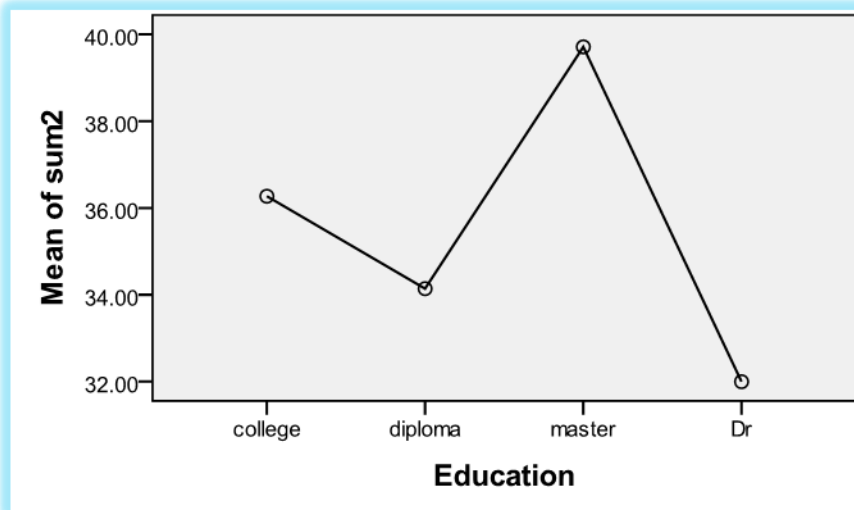
نتائج تحليل أنوفا على متغير المؤهل العلمي						
ANOVA						
		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
sum1	Between Groups	249.525	3	83.175	10.529	.000
	Within Groups	371.299	47	7.900		
	Total	620.824	50			
sum2	Between Groups	186.463	3	62.154	3.997	.013
	Within Groups	730.831	47	15.550		
	Total	917.294	50			
sum3	Between Groups	25.709	3	8.570	2.148	.107
	Within Groups	187.468	47	3.989		
	Total	213.176	50			

شكل رقم (7)

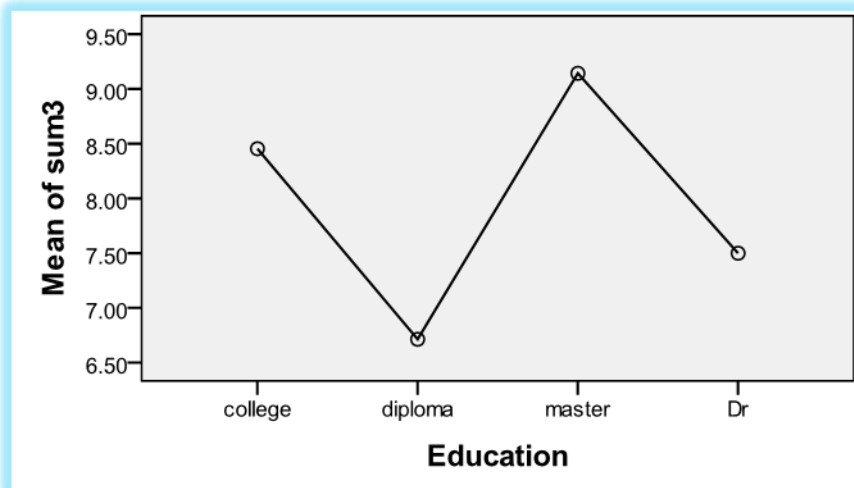
رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير المؤهل العلمي (1)



رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير المؤهل العلمي (2)



رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير المؤهل العلمي (3)



من خلال اجراء تحليل التباين الأحادي (أنوفا) وذلك لدراسة الفروق بين أفراد العينة على متغيرات الدراسة تبين وجود فروق في نتائج الفرضية الأولى والثانية , تعزى إلى متغير المؤهل العلمي حيث بلغ مستوى الدلالة للفرضية الأولى (0.00) وللفرضية الثانية (0.013) . وكما هو موضح في الرسم البياني تتدرج شدة الآراء بدءاً من الدرجة العلمية الأعلى (دكتوراه ثم ماجستير ثم دبلوم ثم إجازة) أي أنّ الأفراد من حملة الشهادة العليا كانوا أكثر رفضاً لنص الفرضية الأولى, وبالنسبة للفرضية الثانية يتبين من الرسم البياني أنّ أكثر الفئات رفضاً لنص الفرضية هم حملة شهادة الدبلوم ويليهم حملة شهادة الدكتوراه.

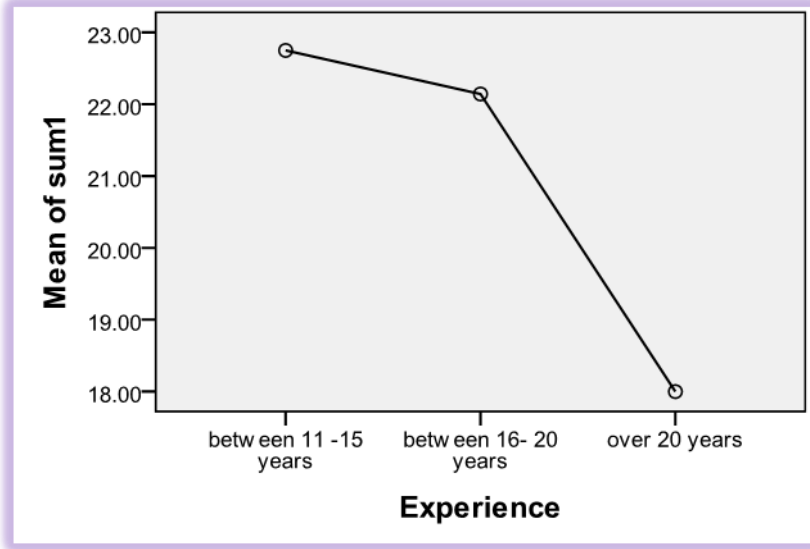
• أنوفا على متغير عدد سنوات الخبرة

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة .

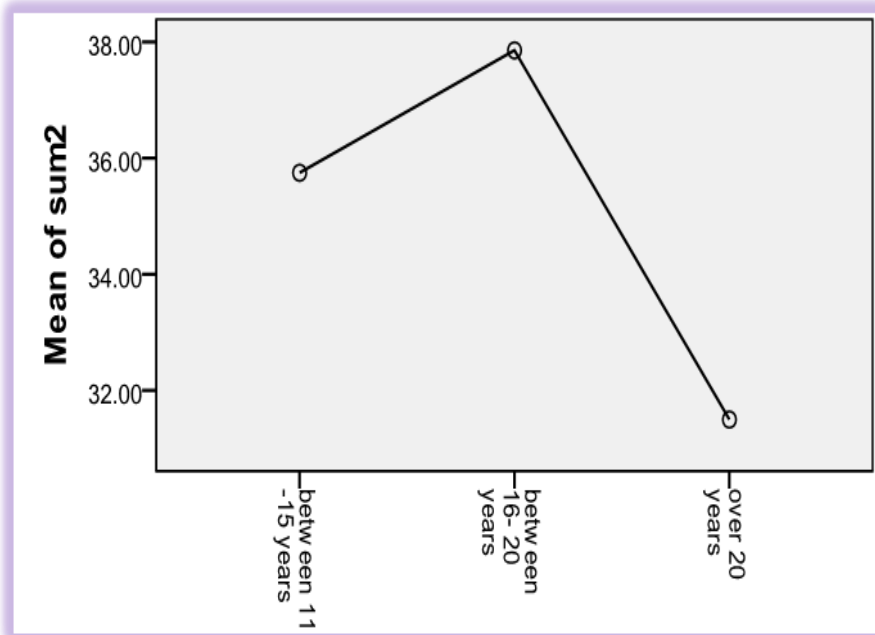
نتائج تحليل أنوفا على متغير المؤهل العلمي						
ANOVA						
		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
sum1	Between Groups	109.752	2	54.876	5.154	.009
	Within Groups	511.071	48	10.647		
	Total	620.824	50			
sum2	Between Groups	194.723	2	97.361	6.468	.003
	Within Groups	722.571	48	15.054		
	Total	917.294	50			
sum3	Between Groups	80.105	2	40.053	14.447	.000
	Within Groups	133.071	48	2.772		
	Total	213.176	50			

شكل رقم (8)

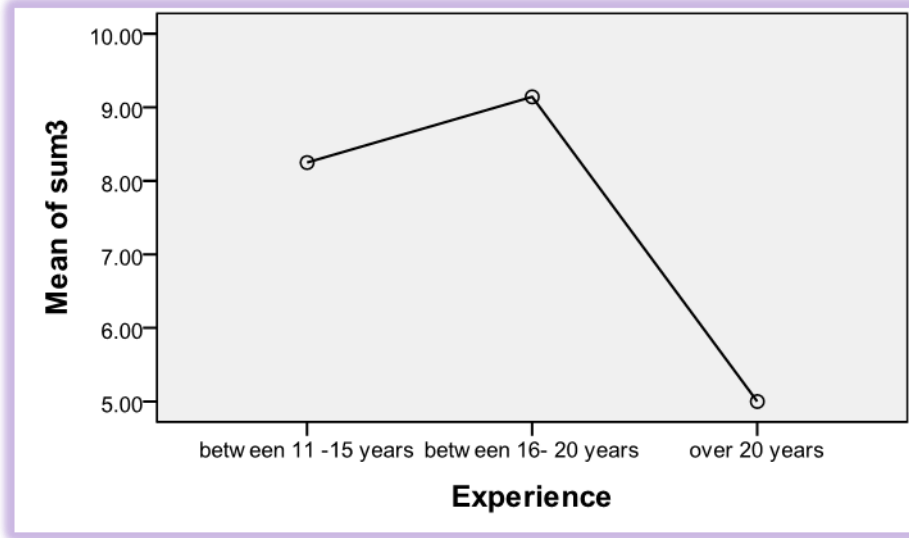
رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير سنوات الخبرة (1)



رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير سنوات الخبرة (2)



رسم بياني يوضح تحليل أنوفا على متغير سنوات الخبرة (3)



من خلال اجراء تحليل التباين الأحادي (أنوفا) وذلك لدراسة الفروق بين أفراد العينة على متغيرات الدراسة تبين وجود فروق في نتائج الفرضية الثالثة تعزى إلى متغير سنوات الخبرة حيث بلغ مستوى الدلالة للفرضية الأولى (0.009) والثانية (0.003) والثالثة (0.00) وكما هو موضح في الرسم البياني تتدرج شدة الآراء بدءاً من الفئة ذات عدد السنوات الخبرة الأعلى (أكثر من 20 سنة ثم ما بين 16-20 ثم ما بين 11-15 سنة (أي الأفراد من ذوي سنوات الخبرة الأكثر كانوا أكثر رفضاً لنص الفرضيات وأكدوا الفرضيات البديلة .

ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات Analysis Of The Study Results And The Hypothesis Tested

الفرضية 1.1

إنّ عدم تمييز المشرّع بين ماهية الأصول المعنوية موضوع التقييم لا يؤثر على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة للشركات

جدول رقم (17)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى

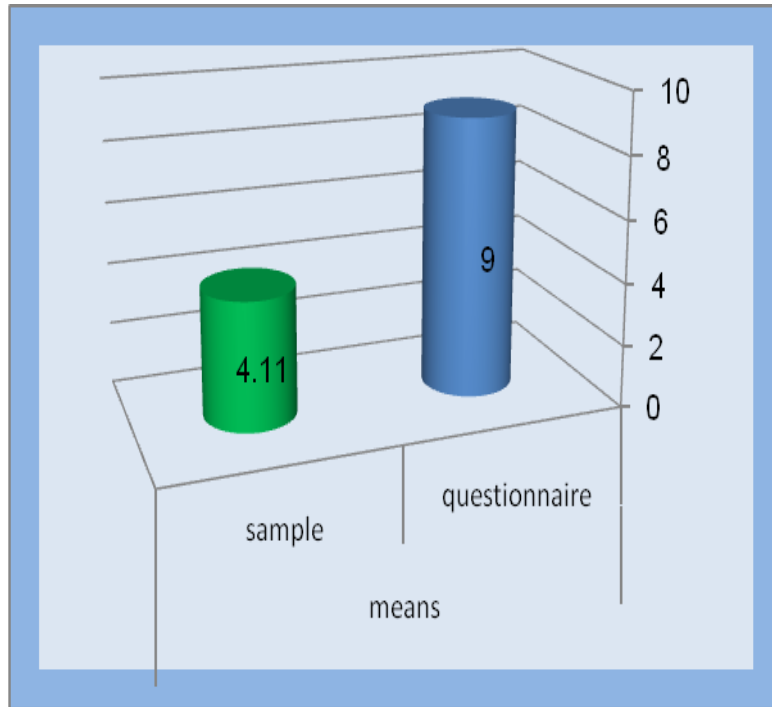
One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum1.1	51	4.1176	1.54463	.21629

One-Sample Test						
Test Value = 9						
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
sum1.1	-22.573-	50	.000	-4.88235-	-5.3168-	-4.4479-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أنّ هناك فروقاً ذات دلالة احصائية بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (4.1) وقيمة الإختبار الإفتراضي (9), وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد على تأثي ماهية الأصول المعنوية موضوع التقييم على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة للشركات وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث .

شكل رقم (9)

توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى



إنّ الإطار العام لعمليات إعادة هيكلة الشركات المحددة بحسب البيئة التشريعية الحالية تشكل إطاراً كافياً وشاملاً لمثل هذه العمليات

جدول رقم (18)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى

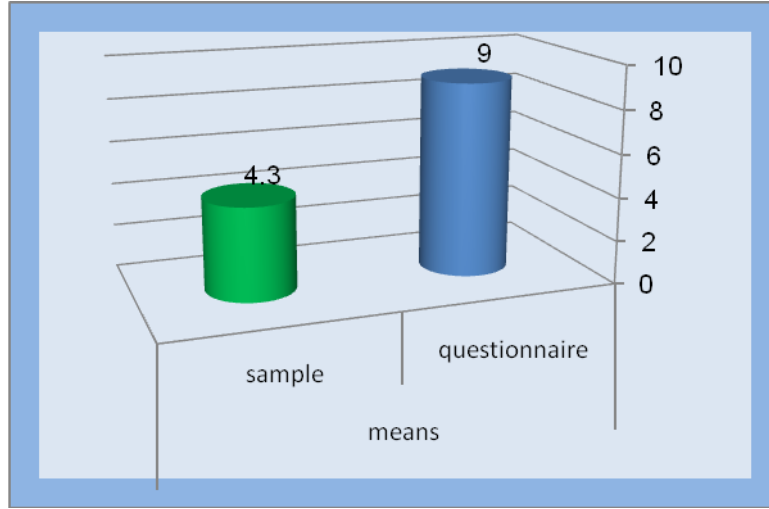
One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum1.2	51	4.3529	1.54691	.21661

One-Sample Test						
	Test Value = 9					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
sum1.2	-21.453-	50	.000	-4.64706-	-5.0821-	-4.2120-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أنّ هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (4.3) وقيمة الإختبار الإفتراضي (9), وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي الفرق دال احصائياً , ومتوسط العينة اصغر بنسبة دالة, وهذا يعني أنّ أفراد العينة يرفضون محتوى الفرضية ويرون أنّ الإطار العام لعمليات إعادة هيكلة الشركات المحددة بحسب البيئة التشريعية الحالية لا تشكل إطاراً كافياً وشاملاً لمثل هذه العمليات.

شكل رقم (10)

توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى



الفرضية 1-3

إنّ عدم قيام المشرّع بتحديد معيار القيمة الذي سيتم اتخاذه كأساس لعملية التقييم لا يؤثر على عملية التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة للشركات

جدول رقم (19)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى

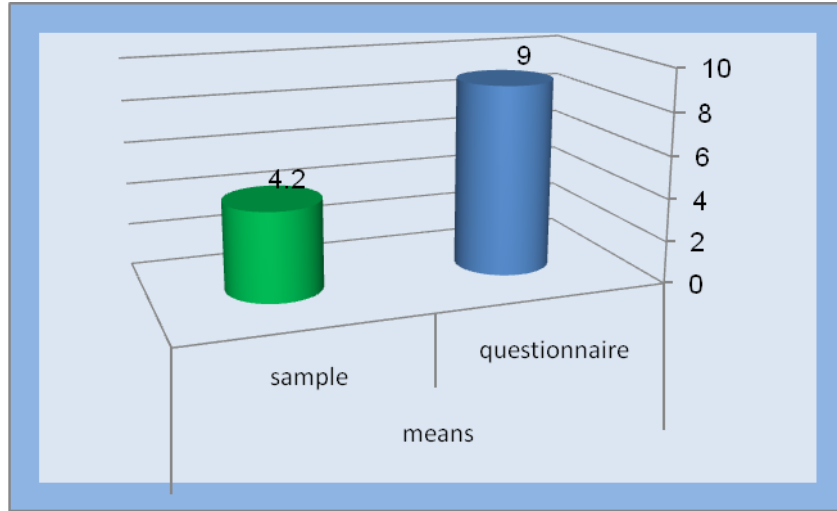
One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum1.3	51	4.2941	1.02556	.14361

One-Sample Test						
Test Value = 9						
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
sum1.3	-32.769-	50	.000	-4.70588-	-4.9943-	-4.4174-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق هناك فروق دالة احصائياً بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (4.2) وقيمة الإختبار الإفتراضي (9) وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد على تأثير عدم تحديد معيار القيمة الذي سيتم اتخاذه كأساس لعملية التقييم على عملية التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث .

شكل رقم (11)

توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى



الفرضية 4-1

إنّ المسؤوليات الملقاة على عاتق المقيّم بموجب المشرّع السوري لا تؤثر على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات

جدول رقم (20)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى

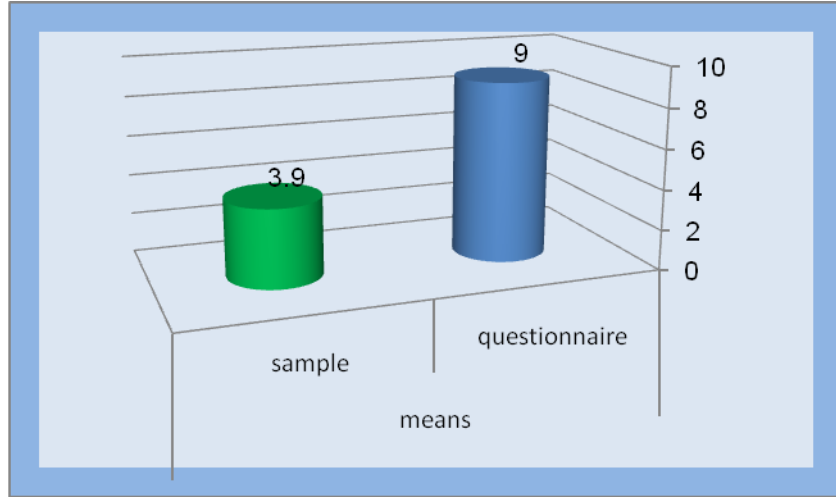
One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum1.4	51	3.9412	1.31775	.18452

One-Sample Test						
Test Value = 9						
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
sum1.4	-27.416-	50	.000	-5.05882-	-5.4294-	-4.6882-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق هناك فروق دالة احصائياً بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (3.9) وقيمة الإختبار الإفتراضي (9) وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد تأثير المسؤوليات الملقاة على عاتق المقيّم على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث .

شكل رقم (12)

توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى



الفرضية 1-5

خامساً: إنّ آلية تنفيذ عمليات اندماج الأعمال بحسب متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 لا تؤثر على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

جدول رقم (21)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الأولى

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Sum1.5	51	5.2353	1.27418	.17842

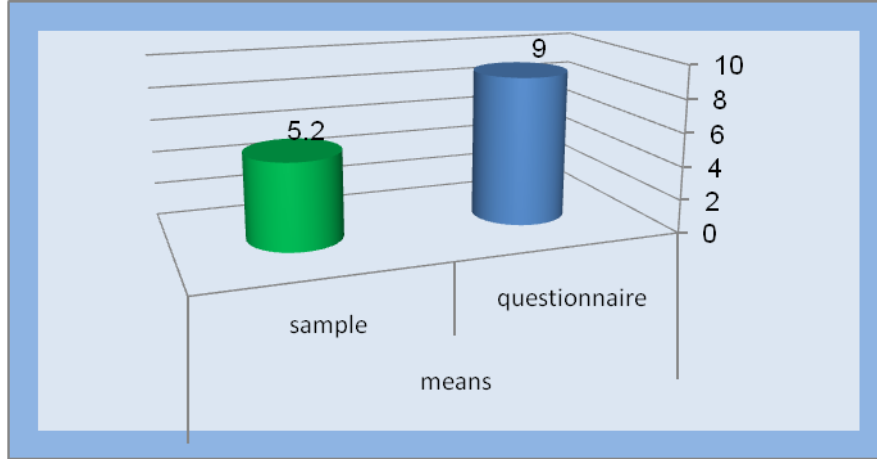
One-Sample Test						
Test Value = 9						
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
sum1.5	-21.100-	50	.000	-3.76471-	-4.1231-	-3.4063-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق هناك فروق دالة احصائياً بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (5.2) وقيمة الإختبار الإفتراضي (9) وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية

ونؤكد على تأثير تنفيذ عمليات اندماج الأعمال بحسب متطلبات المرسوم التشريعي رقم (61) لعام (2007) على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث .

شكل رقم (13)

توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الأولى



الفرضية (1) :

لا تؤثر البيئة التشريعية على عملية تقييم الأصول المعنوية لغايات عمليات إعادة هيكلة الشركات

جدول رقم (22)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الرئيسية الأولى

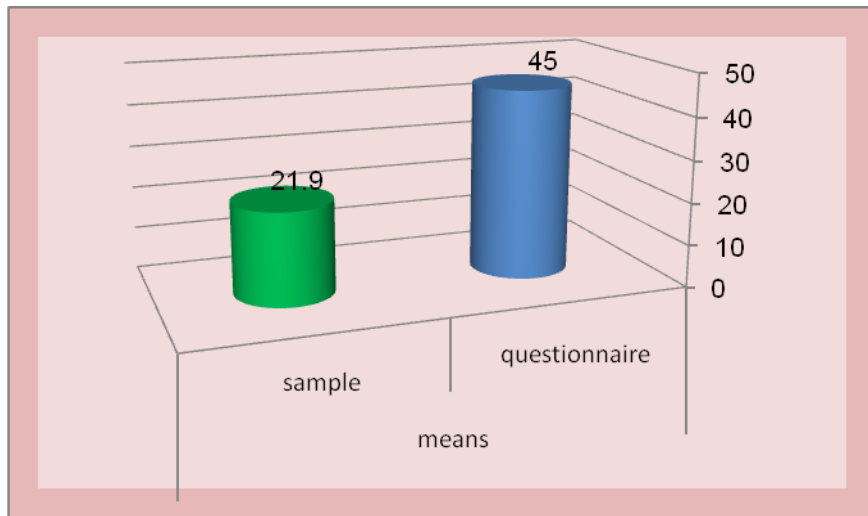
One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum1	51	21.9412	3.52370	.49342

One-Sample Test						
Test Value = 45						
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Sum1	-46.733-	50	.000	-23.05882-	-24.0499-	-22.0678-

يتبين من الجدول السابق هناك فروق دالة احصائياً بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (21.94) وقيمة الإختبار الافتراضي (45) وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد تأثير البيئة التشريعية على عملية تقييم الأصول المعنوية لغايات عمليات إعادة هيكلة الشركات . وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث .

شكل رقم (14)

توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى



الفرضية 1-2 :

إن استخدام نماذج التقييم التقليدية يعتبر إطاراً كافياً لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات

جدول رقم (23)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية

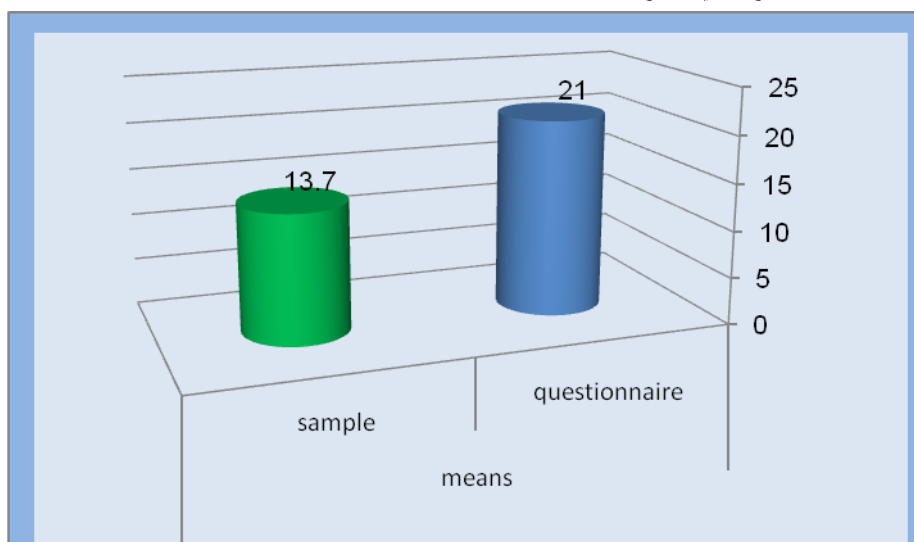
One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum2.1	51	13.7647	2.46242	.34481

One-Sample Test						
Test Value = 21						
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
sum2.1	-20.984-	50	.000	-7.23529-	-7.9279-	-6.5427-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق هناك فروق دالة احصائياً بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (13.7) وقيمة الإختبار الافتراضي (21) وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد على أنّ استخدام نماذج التقييم التقليدية يعتبر إطاراً غير كافٍ لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث .

شكل رقم (15)

توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية



الفرضية 2-2 :

إنّ استخدام نماذج التقييم المعاصرة يعتبر إطاراً كافياً لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات

جدول رقم (24)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum2.2	51	5.2941	1.95237	.27339

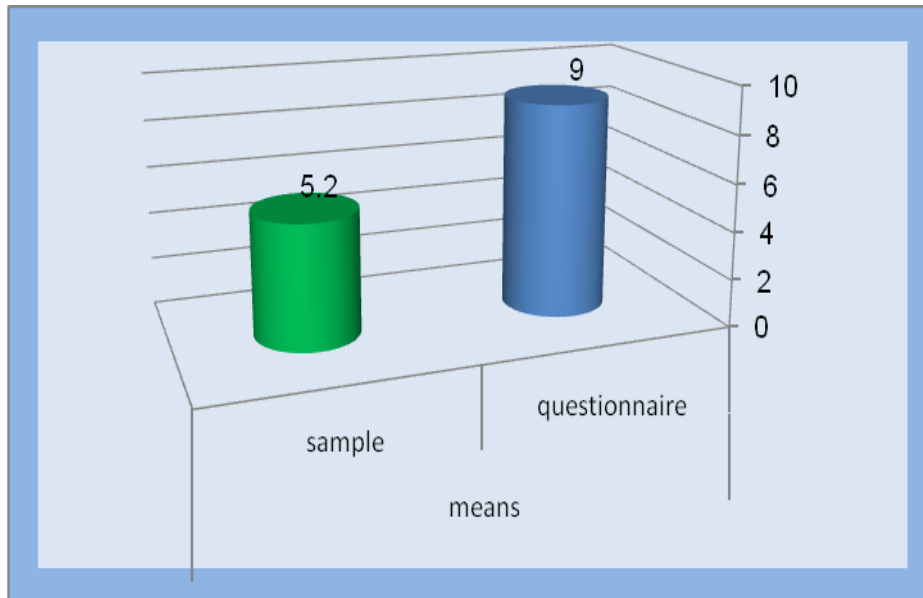
One-Sample Test	
	Test Value = 9

	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
sum2.2	-13.555-	50	.000	-3.70588-	-4.2550-	-3.1568-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق هناك فروق دالة احصائياً بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (5.2) وقيمة الإختبار الافتراضي (9) وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد على أنّ استخدام نماذج التقييم المعاصرة يعتبر إطاراً غير كافٍ لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث .

شكل رقم (16)

توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية



تشكل مداخل التقييم بحسب متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة إطاراً كافياً لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات

جدول رقم (25)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية

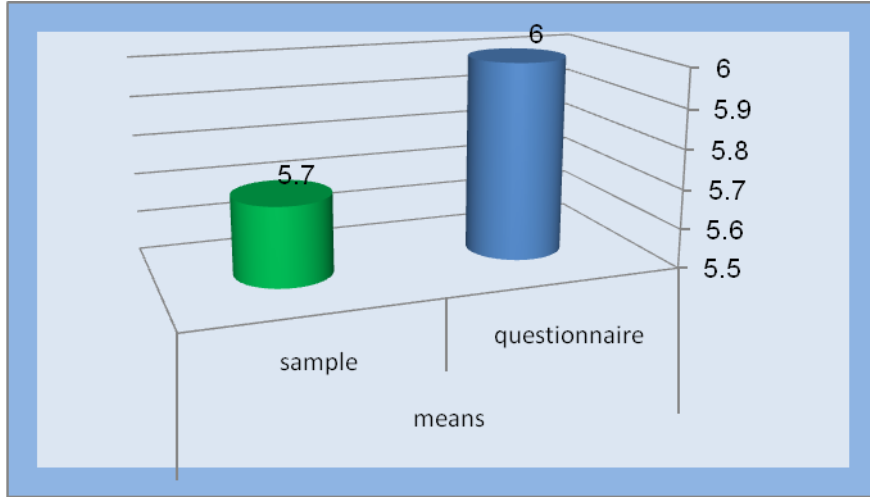
One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum2.3	51	5.7647	.42840	.05999

One-Sample Test						
Test Value = 6						
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
sum2.3	-3.922-	50	.000	-.23529-	-.3558-	-.1148-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق هناك فروقاً دالة احصائياً بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (5.7) وقيمة الإختبار الافتراضي (6)، وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.41) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد على أنّ مداخل التقييم بحسب متطلبات المرسوم التشريعي رقم (61) لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة تشكل إطاراً غير كافٍ لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض إعادة هيكلة الشركات . وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث . لكن على الرغم من دلالة رفض الفرضية إلا أنّ هناك تشدد أقل في هذا الجانب حيث نلاحظ أنّ هناك بعض الأفراد أيدوا هذه الفرضية حيث نجد أنّ الفرق بين متوسط درجة الحياد ومتوسط العينة ليس كبير (5.76) مقابل (6) أي بفارق (0.3) ولكن كون العينة حجمها صغير أعطى دلالة لرفض هذه الفرضية .

شكل رقم (17)

توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية



الفرضية 2-4

إنّ مدخلات نماذج التقييم المطلوب استخدامها بموجب المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة هي مدخلات متوافرة في الاقتصاد السوري.

جدول رقم (26)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum2.4	51	11.2941	2.26534	.31721

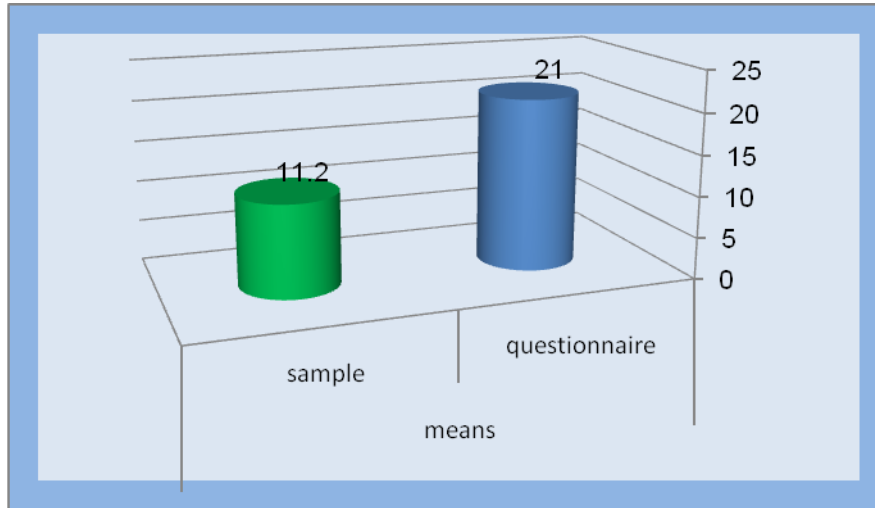
One-Sample Test						
Test Value = 21						
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
sum2.4	-30.598-	50	.000	-9.70588-	-10.3430-	-9.0687-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق هناك فروقاً دالة إحصائياً بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (11.2) وقيمة الإختبار الافتراضي (21) وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي تمّ

رفض الفرضية حسب آراء عينة البحث حيث أكدوا على عدم توافر مدخلات نماذج التقييم المطلوب استخدامها بموجب المرسوم (61 لعام 2007) في الاقتصاد السوري.

شكل رقم (18)

توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية



الفرضية (2) :

لا يؤثر مدخل التقييم المتبع من قبل المقيّم على عملية تقييم الأصول المعنوية لغايات إعادة هيكلة الشركات.

جدول رقم (27)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الرئيسية الثانية

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum2	51	36.1176	4.28321	.59977

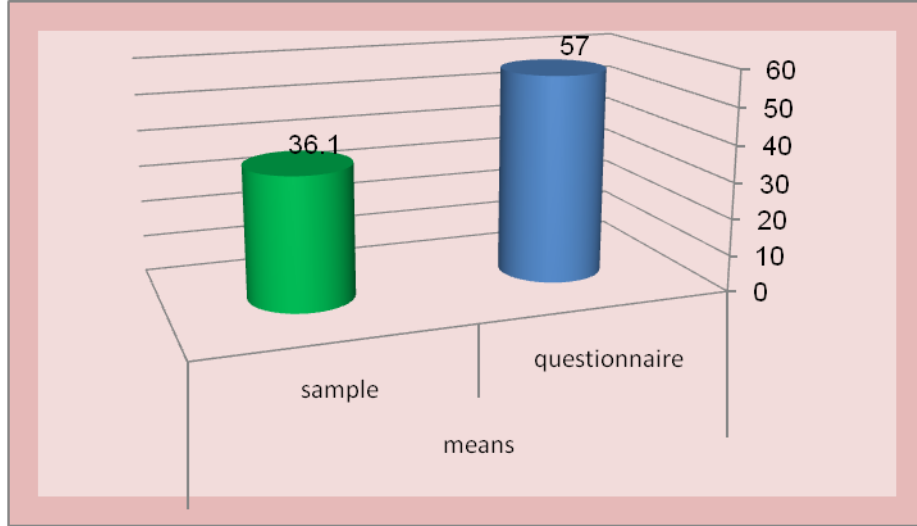
One-Sample Test						
Test Value = 57						
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
sum2	-34.817-	50	.000	-20.88235-	-22.0870-	-19.6777-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أن هناك فروقاً دالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (36.11) وقيمة الإختبار الافتراضي (57) وبلغت قيمة مستوى

الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ونؤكد على تأثير مداخل التقييم المتبعة من قبل المقيّم على عملية تقييم الأصول المعنوية لغايات إعادة هيكلة الشركات وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث.

شكل رقم (19)

توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية



الفرضية (3) :

لا تؤثر المخاطر التجارية الملازمة للأصول المعنوية على عمليات تقييم هذه الأصول لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

جدول رقم (28)

ملخص اختبار T-Student للفرضية الرئيسة الثالثة

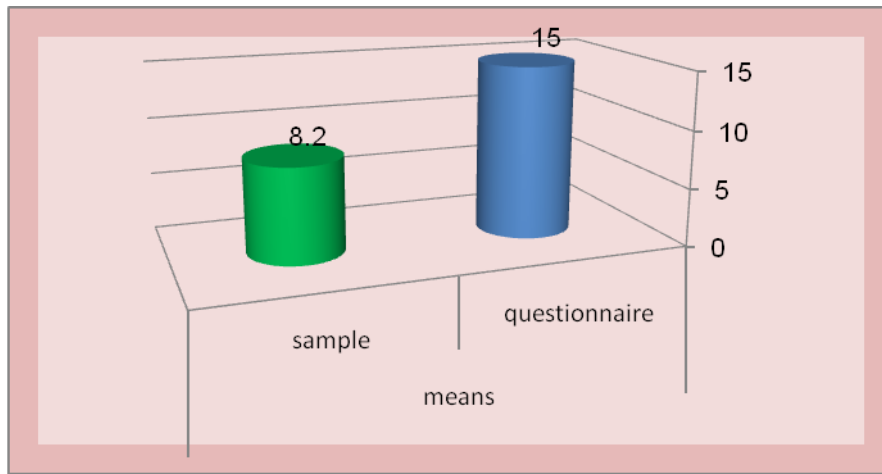
One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sum3	51	8.2353	2.06483	.28913

One-Sample Test						
Test Value = 15						
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
sum3	-23.396-	50	.000	-6.76471-	-7.3454-	-6.1840-

بعد المعالجة الإحصائية يتبين من الجدول السابق أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين متوسط درجات أفراد عينة البحث (8.23) وقيمة الإختبار الافتراضي (15), وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة النظرية (0.05) وبالتالي يتم رفض الفرضية وتبين من آراء العينة انه تؤثر المخاطر التجارية الملازمة لأصول المعنوية تؤثر على عمليات تقييم هذه الأصول لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

شكل رقم (20)

توضيح بياني لنتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة



رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات Conclusions And The Recommendations

قام الباحث بعرض الإستنتاجات في قسمين رئيسيين, حيث لخص القسم الأول ما خلصت إليه الدراسة النظرية التي قام بعرضها في الفصول الأول والثاني والثالث , وخصص القسم الثاني للاستنتاجات التي خلص إليها من التحليل الإحصائي الذي تم في القسم الميداني من الدراسة . أما التوصيات فقد جمع الباحث بين ما توصل إليه من توصيات في القسم النظري والعملية مجتمعة مع بعض كمايلي:

1 - ملخص الدراسة النظرية, حيث يمكن أن نورد ما خلصت إليه الدراسة النظرية في النقاط الآتية:

أ -أغفلت التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم (61 لعام 2007) عمليات اندماج الأعمال للشركات قيد التأسيس المشمولة بالمعيار (IFRS3) وبالتالي فإنّ المشرّع قد جرد الشركات التي هي قيد التأسيس وكذلك الشركات التي لا يتجاوز عمرها الثلاث سنوات من الاستفادة من مزايا المرسوم لأغراض عمليات الاندماج.

ب إنَّ المسؤولية التضامنية الملقاة على عاتق المقيِّم، واستمرارها حتى ثلاث سنوات من تاريخ تقديم التقييم للعميل والحرمان من مزاولة المهنة لفترة قد تصل إلى خمسة سنوات بحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم (61 لعام 2007)، قد تكون سبب رئيسي يبرر عدم رغبة المحاسبين القانونيين في الدخول في مثل هذه العمليات أو تشجيع عملاءهم على اتخاذ مثل هذه الخطوة.

ت توافق تعاريف الأصول المعنوية بين معيار المحاسبة الدولي (IAS38) والدليلين التفسيرين (GN4-16)، بينما لم تعرف التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي (61 لعام 2007) وتعديلاته اللاحقة والخاصة بتقييم الأصول المعنوية هذه الأصول بل تركتها دون تحديد واضح لها.

ث لا تشكّل معايير التقييم الدولية إطاراً متكاملًا يمكن تطبيقه كاملاً بشكل متزامن مثل معايير إعداد التقارير المالية التي تطبق بشكل شامل ومتكامل عند اعتمادها من قبل الشركات. وبالتالي كان يرجى من التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي أن تحدد أساس تقييم الأصول المعنوية بما يتوافق مع متطلبات معيار التقييم الدولي الأول وتطبيقاته والخاص بالتقييم على أساس القيمة السوقية التي يتم التقييم وفقها لأغراض إعداد التقارير المالية والدليلين التفسيريين (GN4, 16) الخاصين بتقييم الأصول المعنوية، وعدم ترك الباب مفتوحاً للبحث عن أسس أخرى توافق معيار التقييم الدولي الثاني (IVS2) والذي ناقش أسس تقييم تختلف عن القيمة السوقية.

ج إنَّ تحديد نطاق الأصول التي سوف تعتمد كأساس لعملية التقييم بالأصول الواردة في ميزانية الشركة المقدمة للدوائر المالية عن السنة المنتهية كما في (31-12-2006 و 31-12-2007) لعمليات التقييم التي ستنتم خلال سنة (2009) وسنة (2010) على الترتيب، سوف يطرح المشكلة المتعلقة بالأصول التي تم شراؤها في الفترة التي تلي سنة (2006) أو (2007) والتي تسبق عملية إعادة التقييم التي ستقوم بها المنشأة والتي لن يتم إعادة تقييمها بموجب أول عملية تقييم تقوم بها المنشأة لأصولها لعدم وجودها ضمن أصول الشركة في ميزانية سنة (2006)، وبالتالي فإنَّ قيمة هذه الأصول سوف تظهر في ميزانية أول عملية تقييم بالتكلفة التاريخية وليست الفعلية كباقي الأصول.

ح تتفق كافة المعايير الحاكمة لمثل هذا النوع من العمليات على أنَّ الخطوة الأولى في مثل هذه العمليات هو تقييم الشركة ككل بالقيمة العادلة بتاريخ الاندماج وليس الأصول الثابتة المادية فحسب بحسب ما جاءت به التعليمات التنفيذية لمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 ولاسيما بأنَّ التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي قد

ذكرت أن صافي موجودات الشركة وفقاً لتقرير التقدير سوف تعتبر حصة عينية في الشركة الناتجة بعد عملية الاندماج أم التحول، بالتالي فإن صافي موجودات الشركة الذي سوف يتم احتسابه لن يعبر عن القيمة الفعلية العادلة للشركة بتاريخ الاندماج وهذا يعني أن الأساس الذي سوف يتم توزيع الحصص بموجبه بعد عملية الاندماج سوف يكون غير عادل لكافة الأطراف.

خ- إن تأجيل عملية تقييم الأصول المعنوية والاعتراف بها عند تنفيذ عمليات اندماج الأعمال بحسب متطلبات التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 وتعديلاته اللاحقة يتناقض مع متطلبات المرسوم نفسه، الذي ينص على أن يتم تقييم الأصول المعنوية وفق متطلبات معايير التقييم الدولية التي تتطلب من المقيِّ إجراء عملية التقييم للأصول المعنوية بتاريخ الاندماج أم التحول (Acquisition Date) وعدم تأجيل مثل هذا الاعتراف إلى فترة لاحقة وذلك من أجل أن يتم المحاسبة عن مثل هذه العمليات بصورة عادلة لكافة أطراف العملية.

د- عدم توافر معظم مدخلات نماذج تقييم الأصول المعنوية في السوق السوري، إضافة إلى غياب أية معلومات إحصائية عن المخاطر المرتبطة بمثل هذا النوع من الأصول والذي تحيط به دائماً عوامل عدم التأكد، مما يجعل تطبيق مثل هذه التقنيات في الوضع الراهن قائم على كثير من الافتراضات التي تم ذكرها سابقاً عند عرض مداخل التقييم.

ذ- إن عدم توافر نماذج تسعير الخيارات المالية حتى الآن في سوق دمشق للأوراق المالية، يعتبر عائقاً من عوائق تطبيق مداخل التقييم المعاصرة القائمة على أساس بناء نماذج خيارات حقيقية يتم استخدامها لتقييم الأصول المعنوية.

ر- لا تعكس تكلفة رأس المال المرجح (WACC) المخاطر الملازمة لطبيعة الأصول المعنوية لذلك لا بد من قيام المقيِّ بتعديل هذا المعدل للوصول إلى معدل خصم ملائم ومناسب يعكس المخاطر التجارية ليتم استخدامه عند تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

2 - الاستنتاجات من الدراسة الميدانية.

بعد تحليل نتائج الإختبارات الإحصائية التي تمت على فرضيات البحث توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

ث- تؤثر ماهية الأصول المعنوية موضوع التقييم على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

- ج إن الإطار العام لعمليات إعادة هيكلة الشركات المحددة بحسب البيئة التشريعية الحالية لا يشكل إطاراً كافياً وشاملاً لمثل هذه العمليات.
- ح يؤثر عدم تحديد معيار القيمة الذي سيتم اتخاذه كأساس لعملية التقييم على عملية التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة.
- خ تؤثر المسؤوليات الملقاة على عاتق المقيِّ على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.
- د -تؤثر آلية تنفيذ عمليات اندماج الأعمال بحسب متطلبات التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم (61) لعام (2007) على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.
- ذ -بناءً على الإستنتاجات الفرعية السابقة من (أ حتى ج), فإنّ الباحث يرفض الفرضية الأولى ويؤكد على تأثير البيئة التشريعية على عملية تقييم الأصول المعنوية لغايات عمليات إعادة هيكلة الشركات وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث.
- ر -إنّ استخدام نماذج التقييم التقليدية يعتبر إطاراً غير كافٍ لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.
- ز -إنّ استخدام نماذج التقييم المعاصرة يعتبر إطاراً غير كافياً لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.
- س - إنّ مداخل التقييم بحسب متطلبات التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم (61 لعام 2007) وتعديلاته اللاحقة تشكل إطاراً غير كافٍ لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض إعادة هيكلة الشركات _ وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث _ لكن على الرغم من دلالة رفض الفرضية إلا أنّ هناك تشدداً أقل في هذا الجانب حيث نلاحظ أنّ هناك بعض الأفراد أيدوا هذه الفرضية حيث نجد أنّ الفرق بين متوسط درجة الحياد ومتوسط العينة ليس كبيراً (5.76) مقابل (6) أي بفارق (0.3) ولكن كون العينة حجمها صغير أعطى دلالة لرفض هذه الفرضية
- ش - عدم توافر مدخلات نماذج التقييم المطلوب استخدامها بموجب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم (61 لعام 2007) في الاقتصاد السوري.
- ص - بناءً على الإستنتاجات الفرعية السابقة من (خ حتى ر), فإنّ الباحث يرفض الفرضية الثانية ويؤكد على تأثير مداخل التقييم المستخدمة من قبل المقيِّ على عملية تقييم الأصول المعنوية لغايات إعادة هيكلة الشركات وذلك حسب رأي أفراد عينة البحث

ض -تؤثر المخاطر التجارية العامة (systematic risks) على عمليات تقييم هذه الأصول لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات وذلك بحسب رأي أفراد عينة البحث.

ط - تؤثر المخاطر التجارية الخاصة المرتبطة والملازمة للأصول المعنوية على عملية تقييم هذه الأصول لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

ظ - بناء على الإستنتاجين السابقين (س و ش), فإنّ الباحث يرفض الفرضية الثالثة ويؤكد على تأثير المخاطر التجارية على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

3 - التوصيات

أ - ضرورة اشمال التعليمات التنفيذية للمراسيم التشريعية التي تحكم عالم الأعمال في الجمهورية العربية السورية على كافة التفاصيل التي تشكل إطاراً متكاملًا وشاملاً ومحددًا الأمر الذي يسهل في سهولة التنفيذ والتطبيق.

ب - ضرورة اشراك القطاع الأكاديمي والمهني في الجمهورية العربية السورية في سن مثل هذا النوع من التشريعات الذي يحتاج إلى آراء علمية تنسجم مع التطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم والأبحاث الحديثة التي توصلت إليها المراكز العلمية في مختلف الدول المتقدمة وخبرة المهنيين العملية في السوق السوريّة والأسواق المجاورة الذين يقومون بأداء عملهم بما ينسجم مع معايير دولية متطورة حاكمة لمثل هذا النوع من الخدمات الحديثة.

ت - إعادة النظر في تأجيل عملية تقييم الأصول المعنوية للشركات والاعتراف بها حتى عامين تالينين لأول عملية تقييم تقوم بها الشركة, ولاسيما لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات وذلك للوصول إلى قيمة تحقق العدالة لكافة أطراف مثل هذا النوع من العمليات.

ث - إعادة النظر في تحديد نطاق عملية إعادة التقييم بالأصول الثابتة للشركات دون الأصول المتداولة أو التزامات الشركة, ولاسيما لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات وذلك حتى تعكس القيمة التي سيتم الوصول إليها صافي قيمة الشركة عند عملية التقييم بصورة عادلة.

ج - إعادة النظر في المسؤوليات التضامنية الملقاة على عاتق المقيّم والتي قد تصل إلى الحرمان من مزاولة المهنة لمدة خمس سنوات في حال حدوث خطأ جسيم عند إجراء عمليات إعادة التقييم.

ح- تشجيع نشر البيانات المالية الحقيقية للشركات والبيانات الإحصائية من قبل مراكز البحث والتي ستشكل أرضية يمكن البناء عليها من أجل تطبيق نماذج التقييم المختلفة للأصول المعنوية للشركات.

خ- تشجيع سوق دمشق للأوراق المالية على بدء التعامل بالخيارات المالية، والتي ستشكل أرضية يمكن فيها تطبيق مداخل التقييم المعاصرة القائمة على نماذج الخيارات الحقيقية

د- إجراء دورات تدريبية عن معايير التقييم الدولية، ورفع كفاية المدققين المعتمدين للقيام بمثل هذا النوع من الخدمات في السوق السوري.

المراجعReferences

1 الكتب والأبحاث باللغة العربية

- أبو نزار محمد, المحاسبة المالية المتقدمة, الطبعة الأولى , عمان , الأردن, 2005.
- القاضي حسين , القوائم المالية الموحدة, الطبعة الأولى , دار الرضا للنشر, دمشق 2003.
- القاضي حسين , دحدوح حسين, حمادة رشا . المحاسبة المالية المتقدمة, عمان دار الثقافة. 2006
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية , ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, عمان 2009.
- دانيال غالي جورج, طرق ومشاكل المحاسبة عند اندماج الشركات, الدار الجامعية - مصر 2002.
- دحدوح حسين, حمادة رشا. المحاسبة المتقدمة 3 , منشورات جامعة دمشق, كلية الاقتصاد 2006.
- سلسلة أدلة الملكية الفكرية لقطاع الأعمال, مدخل إلى العلامات التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2004 .
- سلسلة أدلة الملكية الفكرية لقطاع الأعمال, تصميم العلامة التجارية , المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2004.
- لارسن جورج, ق.موش, المحاسبة المتقدمة , دار المريخ , السعودية 1993.
- معايير المحاسبة الدولية لعام 2010 منشورات الإتحاد الدولي للمحاسبين - ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, عمان الأردن 2010.

2 - التشريعات والقوانين الصادرة

- المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007. وتعديله لعام 2009 الخاص بتقييم الأصول المعنوية للشركات.

- قانون الشركات رقم 3 لعام 2008

3 - الكتب والأبحاث باللغة الإنكليزية

▪ *A Hargraves and G . Benston , " The Evolving Accounting Standards for Special Purpose Entities and Consolidation. " Accounting Horizons, September 2002.*

▪ *Bullen, H, and Cafini, R, 2006, Accounting Standards Regarding Intellectual Assets, UN Department of Economic and Social Affairs, Retrieved November 14, 2006 .*

▪ ¹⁰ *Blair, Roger D., and Thomas F. Cotter , Intellectual Property: Economic and Legal Dimensions of Rights and Remedies, Cambridge University Press, 2005;*

▪ *Boer, Peter F., The Valuation of Technology: Business and Financial Issues in R&D, Wiley, 1999;*

▪ *Contractor, Farok J., Editor , Valuation of Intangible Assets in Global Operations, Quorum Books,2001*

▪ *Cohen, Jeffrey A. , Intangible Assets: Valuation and Economic Benefit, Wiley, 2005;*

▪ *FASB: Financial Accounting Standard Board, 2006, Retrieved November 14, 2006 from www.fasb.org*

▪ *FASB interpretation 35 "Criteria for Applying the Equity Method of Accounting for Investments in Common Stock" may 1981*

- *Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Standards No. 141, Business Combinations, June 2001, Par. 39 & Appendix A*
- *Gary K. Meek and Sharodh M. Saudagaran "A survey of Research on Financial Reporting in a Transnational Context. " journal of accounting literature. 1990.*
- ² *Hadjiloucas, Tony and Winter, Richard PWC, Special Focus Chapter: Reporting the Value of Acquired Intangible Assets, Building and Enforcing Intellectual Property Value 2005*
- *HOYLE, SCHAEFER and DOUPNIK – Advanced Accounting Ninth Edition– issued by McGRAW –HILL INTERNATIONAL EDITION.*
- *IFRS and US GAAP, 2005, IAS Plus , Retrieved November 14, 2005 from .net/dtt/cda/doc/content/dtt_audit_iasplusgl_073106.pdf*
- *International financial reporting standard no. 3 revised 2008, business combination. Issued by the IASB. 2008*
- *Intangible assets: brand valuation, 2004, IFRS News Brand Valuation, Retrieved November 14, 2006*
- *IRS, Coordinated Issue Paper, LMSB-04-0907-62, September 27, 2007.*
- *Jerry Larnold and William W. Holder. Impact of statement 52 on decisions. Financial Reports and Attitudes (marristown. NJ: financial Executives Research Foundation. 1986)*
- *L Todd Johnson and Kimberly R. Petrone, FASB VIEWPIONTS, " Why Did the Board Change Its Mind on Good will Amortization, December 2002.*

- *Mark Serower, " what Acquiring Minds Nees to Know, " the Wall Street Journal – Manager's Journal, February 22-1999.*
- *Mard, Michael J., Hitchner, James R., Hyden, Steven D., Zyla, Mark L., Valuation for Financial Reporting, Wiley 2002;*
- *Markus, Keith E. , Intellectual Property Rights in the Global Economy, Institute for International Economics, 2000.*
- *Nakamura, Leonard I. The Rise In Gross Private Investment In Intangible Assets Since 1978 , Federal Reserve Bank Of Philadelphia*
- *Radebaugh, L.H., Gray, S.J., Black, E.L., 2006, International Accounting and Multinational Enterprises, 6th edition, John Wiley and Sons, inc., USA*
- ¹ *Reilly, Robert F., and Schweihs, Robert P., Valuing Intangible Assets , McGraw-Hill, 1999, P. 19-20;*
- *Reilly, Robert F., and Schweihs, Robert P., Valuing Intangible Assets, McGraw-Hill, 1999, P. 20-22,*
- *Roberts, C, Westman, P, and Gordon, P, 2005, International Financial Reporting: A Comparative Approach, 3rd edition, FT Prentice Hall, USA Similarities and Differences, 2005*
- *Smith, Gordon V., and Parr, Russell L., Valuation of Intellectual Property and Intangible Assets, 2nd Ed., Wiley, 1994*
- *Statement of financial accounting standard no. 141 revised 2007 , business combination, issued by the FASB. Dec.2007*
- *Vivian Periar. Ron Parerson. And Allister Wilson. UDIUS GAAP Comparison. 2nd ed (London. kogan page limited 1992)*

4 المجلات العلمية :

- Intellectual asset management magazine. ■
- Journal of intellectual capital. ■
- Journal of finance. New York. ■
- WIPO magazine. ■

5 مواقع الإنترنت

www.FASB.org

www.IASB.org

www.IVSC.org

www.lesarab.org

www.tagorg.com

www.ipthought.com

www.pwc.com

www.deloitte.lu

www.wipo.int

www.syrianfinance.org

الملحق الأول: تكرارات الإجابات التي تم الحصول عليها من جمع الاستبيانات

Question 1					
إنّ الفصل في عمليات تقييم الأصول المعنوية بين أصول معنوية محددة ومعرفة وأصول معنوية غير محددة ومعرفة لا يؤثر على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	33	64.7	64.7	64.7
	2.00	15	29.4	29.4	94.1
	3.00	3	5.9	5.9	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 33 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و15 آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 94.1% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين اتجاه الإجابة.

Question 2					
إنّ تعريف وتحديد الأصول المعنوية القابلة للتقييم عن تلك الأصول غير القابلة للتقييم لأغراض عمليات إعادة الهيكلة، لا يؤثر على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	33	64.7	64.7	64.7
	2.00	18	35.3	35.3	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق بأنّ 33 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و18 آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين

Question 3					
إنّ تحديد الأصول القابلة للرسملة عند عملية التقييم عن تلك الأصول غير المقبول رسملتها لا يؤثر على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	33	64.7	64.7	64.7
	2.00	18	35.3	35.3	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 33 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و18 آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين

Question 4					
إنّ تحديد إطار عمليات إعادة الهيكلة للشركات بعمليات التحول القانوني للشركات وعمليات اندماج أعمال بين شركتين لتشكيل شركة جديدة، أم اندماج شركة بشركة أخرى يعد إطاراً كافياً لعمليات إعادة الهيكلة للشركات.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	27	52.9	52.9	52.9
	2.00	21	41.2	41.2	94.1
	3.00	3	5.9	5.9	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

من الجدول السابق نلاحظ أنّ 27 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و21 آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 94.1% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين اتجاه الإجابة

Question 5					
لا يؤثر تحديد عمليات إعادة الهيكلة - بحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي 61 - على الشركات القائمة والتي يتجاوز عمرها الثلاث سنوات دون الشركات قيد التأسيس على إطار عمليات إعادة الهيكلة للشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	30	58.8	58.8	58.8
	2.00	21	41.2	41.2	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 30 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و21 آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 6					
إنّ عدم شمول التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي لعمليات الاندماج التي تستمر بموجبها كلا الشركتين في الوجود القانوني, مع اندماج حقوق ملكيتهما لا يؤثر على إطار عمليات إعادة الهيكلة للشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	30	58.8	58.8	58.8
	2.00	21	41.2	41.2	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 30 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و21 آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 7					
إنّ عدم تحديد معيار القيمة الواجب اتباعه بحسب البيئة التشريعية بشكل واضح لا يؤثر على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	21	41.2	41.2	41.2
	2.00	30	58.8	58.8	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 21 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و30 آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 8					
إنّ تحديد معيار القيمة على ما يتوافق مع معايير التقييم الدولية يعتبر إطاراً كافياً لفهم المعيار الذي يجب تطبيقه عند تقييم الأصول المعنوية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	21	41.2	41.2	41.2
	2.00	30	58.8	58.8	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 21 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و30 آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 9					
إنّ اختلاف أسس التقييم التي يمكن استخدامها وفق معايير التقييم الدولي ولاسيما معيار التقييم الدولي (1) ومعيار التقييم الدولي (2) لا يؤثر على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	45	88.2	88.2	88.2
	2.00	6	11.8	11.8	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 45 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و6 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 10					
لا تؤثر المسؤولية التضامنية الملقاة على المدقق القائم بعملية التقييم بحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي على عملية التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	39	76.5	76.5	76.5
	2.00	12	23.5	23.5	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 39 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و12 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 11					
لا تؤثر الفترة الزمنية للمسؤولية الملقاة على عاتق المقيِّ والممتدة لثلاث سنوات من تاريخ إصدار تقرير التقييم , في حال تبين وقوع خطأ جسيم أو غش , على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة بحسب متطلبات المادة 59 من قانون الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	33	64.7	64.7	64.7
	2.00	18	35.3	35.3	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 33 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و18 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 12					
لا تؤثر فترة الإيقاف عن ممارسة المهنة الملقاة على عاتق المقيِّ والممتدة لخمس سنوات في حال تبين أن تقرير التقييم غير صحيح بحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	33	64.7	64.7	64.7
	2.00	18	35.3	35.3	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 33 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و18 فقط آخريين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 13					
لا يؤثر تحديد إطار عمليات التقييم لأول مرة بحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 على أصول الشركة في الميزانية المقدّمة للدوائر المالية عن السنة المالية 2006 على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	12	23.5	23.5	23.5
	2.00	39	76.5	76.5	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 12 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و39 فقط آخريين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 14					
لا يؤثر تحديد إطار عمليات التقييم على أصول الشركة دون إلزامنا وأصولها المتداولة على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	15	29.4	29.4	29.4
	2.00	36	70.6	70.6	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 15 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و36 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 15					
لا تؤثر عملية تأجيل الاعتراف والتقييم للأصول المعنوية حتى عامين لاحقين لأول عملية تقييم للأصول المادية على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	12	23.5	23.5	23.5
	2.00	39	76.5	76.5	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 12 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و39 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 16					
يمكن استخدام تقنية الأرباح الإضافية المتحققة عند تقييم كافة الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة للشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	15	29.4	29.4	29.4
	2.00	36	70.6	70.6	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 15 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و36 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 17					
إنّ استخدام تقنية علاوة الأسعار يعتبر إطاراً كافياً لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	15	29.4	29.4	29.4
	2.00	36	70.6	70.6	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 15 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و36 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 18					
إنّ استخدام تقنية ترشيد التكاليف Cost Saving Method يعتبر إطاراً كافياً لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	15	29.4	29.4	29.4
	2.00	36	70.6	70.6	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 15 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و36 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 19					
إن استخدام تقنية نماذج عقود الامتياز Royalty Saving Method يعتبر إطاراً كافياً لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	15	29.4	29.4	29.4
	2.00	36	70.6	70.6	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 15 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و36 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 20					
إن استخدام مدخل التقييم بناء على السوق يعتبر إطاراً شاملاً لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	12	23.5	23.5	23.5
	2.00	39	76.5	76.5	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 12 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و39 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 21					
إن استخدام مدخل التقييم بناء على التكلفة يعتبر إطاراً شاملاً لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	15	29.4	29.4	29.4
	2.00	36	70.6	70.6	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 15 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و36 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 22					
إن استخدام مداخل التقييم السابقة متلازمة بعضها مع بعض يشكل إطاراً متكاملًا لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	3	5.9	5.9	5.9
	2.00	9	17.6	17.6	23.5
	3.00	6	11.8	11.8	35.3
	4.00	27	52.9	52.9	88.2
	5.00	6	11.8	11.8	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 27 من المستجيبين كانوا موافقين على نص السؤال أي ما يشكل 52.9% من المستجيبين و6 من المستجيبين كانوا موافقين بشدة أي ما يشكل 11.8% من المستجيبين أي أنّ مجموع الموافقين قد بلغ 64.7% بينما كان هنالك 12% من الإجابات حيادية والباقي غير موافق على نص السؤال.

Question 23					
يمكن استخدام نماذج الخيارات الحقيقية لتقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	18	35.3	35.3	35.3
	2.00	27	52.9	52.9	88.2
	3.00	6	11.8	11.8	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 18 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و27 آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 88.2% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين اتجاه الإجابة.

Question 24					
لا يمكن الاستفادة من نماذج Binominal Option في عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	18	35.3	35.3	35.3
	2.00	27	52.9	52.9	88.2
	3.00	6	11.8	11.8	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 18 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و27 آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 88.2% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين اتجاه الإجابة.

Question 25					
لا يمكن الاستفادة من نماذج المحاكاة Simulation Models في عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	18	35.3	35.3	35.3
	2.00	27	52.9	52.9	88.2
	3.00	6	11.8	11.8	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 18 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و27 آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 88.2% من المستجيبين كانوا غير موافقين والباقي كانوا محايدين اتجاه الإجابة.

Question 26					
إنّ تحديد إطار مداخل التقييم التي سوف يتم استخدامها لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض إعادة الهيكلة بمعايير التقييم الدولية يعد إطاراً كافياً وملائماً					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	3.00	12	23.5	23.5	23.5
	4.00	39	76.5	76.5	100.0
Total		51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 12 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و39 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين.

Question 27					
إنّ تحديد إطار مداخل التقييم التي سوف يتم استخدامها لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض إعادة الهيكلة بمعايير التقييم الدولية يعد قابلاً للتطبيق في الاقتصاد السوري					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2.00	51	100.0	100.0	100.0

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 51 من المستجيبين كانوا غير موافقين على نص السؤال أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين وهنا نلاحظ بأنّ كامل العينة المستجيبة قد توافقت على أنّ تحديد إطار مداخل التقييم التي سوف يتم استخدامها لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض إعادة الهيكلة بمعايير التقييم الدولية لا يعد قابلاً للتطبيق في الاقتصاد السوري.

Question 28

إنّ عدم توافر احصاءات ومعلومات منشورة من قبل مراكز بحث أو جهة رسمية أو احصائية عن متوسط تكلفة رأس المال للشركات بحسب القطاعات يحد من إمكانية بناء نماذج التقييم المختلفة المستمدة من مدخل الدخل ولاسيما المتعلقة منها بتحديد تكلفة رأس المال المعدل لاستخدامه كمعدل خصم.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	33	64.7	64.7	64.7
	2.00	15	29.4	29.4	94.1
	4.00	3	5.9	5.9	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 33 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و15 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 94.1% من المستجيبين كانوا غير موافقين، بينما نجد بأنّ هنالك 3 من المستجيبين قد أجابوا بالموافقة على نص السؤال.

Question 29

إنّ عدم الزام كافة أنواع الشركات بإطار واحد لإعداد وعرض البيانات المالية يحد من إمكانية تطبيق بعض من نماذج تقييم مدخل الدخل والمتعلقة بإجراء مقارنات مع رقم الربح أو الإيرادات لشركات أخرى تملك أصول مشابهة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	24	47.1	47.1	47.1
	2.00	21	41.2	41.2	88.2
	3.00	6	11.8	11.8	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 24 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و21 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 88.3% من المستجيبين كانوا غير موافقين، بينما كانت الإجابات المتبقية محايدة اتجاه السؤال.

Question 30					
إنّ عدم توافر معلومات احصائية عن تكلفة عقود الامتياز والترخيص بحسب القطاع لبعض أنواع الأصول المعنوية في الاقتصاد السوري يحد من إمكانية تطبيق نماذج عقود الإمتياز					
Royalty Saving Method					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	21	41.2	41.2	41.2
	2.00	18	35.3	35.3	76.5
	3.00	12	23.5	23.5	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 21 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و18 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 76.5% من المستجيبين كانوا غير موافقين، بينما كانت الإجابات المتبقية محايدة اتجاه السؤال.

Question 31					
إنّ عدم توافر سوق نشط أو ثانوي للأصول المعنوية في الاقتصاد السوري يحد من إمكانية تطبيق مدخل السوق على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	27	52.9	52.9	52.9
	2.00	21	41.2	41.2	94.1
	4.00	3	5.9	5.9	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 27 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و21 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 94.1% من المستجيبين كانوا غير موافقين، بينما نجد بأنّ هنالك 3 من المستجيبين قد أجابوا بالموافقة على نص السؤال.

Question 32					
إنّ عدم توافر المعلومات عن عمليات اندماج الأعمال بين الشركات في الاقتصاد السوري يحد من إمكانية تطبيق مدخل السوق على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	21	41.2	41.2	41.2
	2.00	21	41.2	41.2	82.4
	3.00	9	17.6	17.6	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 21 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و21 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 82.4% من المستجيبين كانوا غير موافقين، بينما كانت الإجابات المتبقية محايدة اتجاه السؤال.

Question 33					
إنّ عدم توافر أية معلومات إحصائية عن تكلفة تطوير بعض الأصول المعنوية في الشركات يحد من إمكانية استخدام مدخل التكلفة عند تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	30	58.8	58.8	58.8
	2.00	21	41.2	41.2	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 30 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و21 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين، على نص السؤال.

Question 34					
إنّ عدم توافر نماذج الخيارات المالية في سوق دمشق للأوراق المالية يحد من إمكانية بناء نماذج الخيارات الحقيقية واستخدامها لتقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة للشركات.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	30	58.8	58.8	58.8
	2.00	15	29.4	29.4	88.2
	3.00	3	5.9	5.9	94.1
	4.00	3	5.9	5.9	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 30 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و15 فقط آخريّن كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 88.2% من المستجيبين كانوا غير موافقين , بينما توزعت الإجابات المتبقية بين محايدة ووافق بالتساوي.

Question 35					
لا تؤثر المخاطر التجارية المرتبطة بالأصول المعنوية على عملية تقييم هذا النوع من الأصول لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	27	52.9	52.9	52.9
	2.00	24	47.1	47.1	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 27 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و24 فقط آخريّن كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين , على نص السؤال.

Question 36

إنّ عدم عكس نتائج عملية التحري المالي التي يقوم به المقيِّ لأغراض تحديد المخاطر التجارية الخاصة الناتجة عن العوامل الداخلية المرتبطة بالشركة موضوع التقييم لا يؤثر على صحة نتائج عملية التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	21	41.2	41.2	41.2
	2.00	30	58.8	58.8	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 21 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و30 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين , على نص السؤال.

Question 37

إنّ عدم توافر المعلومات عن المخاطر التجارية الخاصة الناتجة عن العوامل الخارجية من قبل مراكز الأبحاث أو الجهات الحكومية لا يؤثر على نتائج عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	18	35.3	35.3	35.3
	2.00	33	64.7	64.7	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 18 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و33 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين , على نص السؤال.

Question 38					
إنّ عدم توافر المعلومات عن المخاطر التجارية العامة والمرتبطة بالقطاعات المختلفة لا يؤثر على صحة نتائج عملية التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	12	23.5	23.5	23.5
	2.00	39	76.5	76.5	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 12 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و39 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 100% من المستجيبين كانوا غير موافقين , على نص السؤال.

Question 39					
إنّ استخدام معدل خصم لا يعكس المخاطر التجارية العامة the systematic risks المرتبطة بطبيعة الأصول المعنوية في البيئة الاقتصادية الخاصة بالدولة لا يؤثر على صحة نتائج عملية التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	15	29.4	29.4	29.4
	2.00	33	64.7	64.7	94.1
	3.00	3	5.9	5.9	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

نلاحظ من الجدول السابق أنّ 15 من المستجيبين كانوا غير موافقين بشدة على نص السؤال و33 فقط آخرين كانوا غير موافقين أي أنّ نسبة 94.1% من المستجيبين كانوا غير موافقين , بينما كانت الإجابات المتبقية محايدة اتجاه السؤال.

الملحق الثاني: نموذج الإستبيان الذي تم استخدامه من قبل الباحث

جامعة دمشق

كلية الإقتصاد

قسم المحاسبة

استبيان لإجراء دراسة ميدانية

السيد المحاسب القانوني المحترم

تحية طيبة وبعد..

إن هذا الإستبيان المرفق هو جزء من بحث أقوم به من أجل الحصول على درجة الماجستير في قسم المحاسبة، جامعة دمشق.

لذا أرجو التكرم بتعبئة هذا الاستبان المرفق والذي يهدف إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

إن إجاباتكم الموضوعية على هذه الاستبانة سيكون لها الأثر الكبير في دقة النتائج والحصول على الفائدة المرجوة منها، مؤكداً لكم بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة وستستعمل لغايات البحث العملي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونك

المشرف: الأستاذة الدكتورة رشا حمادة

الطالب: بهاء غازي عرنوق

يرجى التكرم بوضع إشارة على الإجابة المناسبة في واحد فقط من الإختيارات المتاحة.

القسم الأول: معلومات شخصية

1. العمر

- أقل من 30 سنة
- من 31 إلى 40 سنة
- من 41 إلى 50 سنة
- فوق 50 سنة

2. المؤهل العلمي

- إجازة جامعية
- دبلوم الدراسات العليا
- ماجستير
- دكتوراه

3. سنوات الخبرة

- أقل من 5 سنوات
- من 6 إلى 10 سنوات
- من 11 إلى 15 سنة
- من 16 إلى 20 سنة
- أكثر من 20 سنة

القسم الثاني: أسئلة الإستبيان

حيث جرى تقسيم هذه الأسئلة في ثلاث مجموعات وفق التالي:

الفرضية الأولى: لا تؤثر البيئة التشريعية على عملية تقييم الأصول المعنوية لغايات إعادة هيكلة الشركات					
أولاً: إن عدم تمييز المشرع بين ماهية الأصول المعنوية موضوع التقييم لا يؤثر على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض إعادة الهيكلة للشركات					
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	1 إن الفصل في عمليات تقييم الأصول المعنوية بين أصول معنوية محددة ومعرفة وأصول معنوية غير محددة ومعرفة لا يؤثر على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	2 إن تعريف وتحديد الأصول المعنوية القابلة للتقييم عن تلك غير القابلة للتقييم لأغراض عمليات إعادة الهيكلة، لا يؤثر على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	3 إن تحديد الأصول القابلة للرسملة عند عملية التقييم عن تلك غير المقبول رسملتها لا يؤثر على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات
ثانياً: لا يشكل الإطار العام لعمليات إعادة هيكلة الشركات المحددة بحسب البيئة التشريعية الحالية إطاراً كافياً وشاملاً لمتل هذه العمليات					
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	1 إن تحديد إطار عمليات إعادة الهيكلة للشركات بعمليات التحول القانوني للشركات وعمليات اندماج أعمال بين شركتين لتشكيل شركة جديدة، أو اندماج شركة بشركة أخرى يعد إطاراً كافياً لعمليات إعادة الهيكلة للشركات.
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	2 لا تؤثر تحديد عمليات إعادة الهيكلة بحسب المرسوم التشريعي 61 على الشركات القائمة والتي تتجاوز عمرها الثلاث سنوات لغايات تقييم الأصول المعنوية دون الشركات قيد التأسيس إطار عمليات إعادة الهيكلة للشركات.
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	3 إن عدم شمول المرسوم التشريعي لعمليات الإندماج التي تستمر بموجبها كلا الشركتين في الوجود القانوني، مع اندماج حقوق ملكيتهما لا يؤثر على إطار عمليات إعادة الهيكلة للشركات
ثالثاً: إن عدم قيام المشرع بتحديد معيار القيمة الذي سيتم اتخاذه أساساً لعملية التقييم لا يؤثر على عملية التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة للشركات					
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	1 إن عدم تحديد معيار القيمة الواجب اتباعه بحسب البيئة التشريعية بشكل واضح لا يؤثر على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات

غير موافق	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن تحديد معيار القيمة على ما يتوافق مع معايير التقييم الدولية يعتبر إطاراً كافياً لفهم المعيار الذي يجب تطبيقه عند تقييم الأصول المعنوية	2
غير موافق	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن اختلاف أسس التقييم التي يمكن استخدامها وفق معايير التقييم الدولي توخاصة معيار التقييم الدولي (1) ومعيار التقييم الدولي (2) لا يؤثر على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات	3
رابعاً: إن المسؤوليات الملقاة على عاتق المقيّم بموجب المشرّع السوري لا تؤثر على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات						
غير موافق	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	لا تؤثر المسؤولية التضامنية الملقاة على المدقق القائم بعملية التقييم بحسب المرسوم التشريعي على عملية التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات	1
غير موافق	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	لا تؤثر الفترة الزمنية للمسؤولية الملقاة على عاتق المقيم والممتدة لثلاث سنوات من تاريخ إصدار تقرير التقييم , في حال تبين وقوع خطأ جسيم أو غش , على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة بحسب متطلبات المادة 59 من قانون الشركات	2
غير موافق	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	لا تؤثر فترة الإيقاف عن ممارسة المهنة الملقاة على عاتق المقيم والممتدة لخمس سنوات في حال تبين أن تقرير التقييم غير صحيح بحسب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007	3
خامساً: إن آلية تنفيذ عمليات اندماج الأعمال بحسب متطلبات المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعليماته التنفيذية لا تؤثر على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.						
غير موافق	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	لا يؤثر تحديد إطار عمليات التقييم لأول مرة بحسب المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 على أصول الشركة في الميزانية المقدمة للدوائر المالية عن السنة المالية 2006 أو 2007 بحسب الحال على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات	1
غير موافق	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	لا يؤثر تحديد إطار عمليات التقييم على أصول الشركة دون التزاماتها وأصولها المتداولة على على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات	2
غير موافق	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	لا تؤثر عملية تأجيل الاعتراف والتقييم للأصول المعنوية حتى عامين لاحقين لأول عملية تقييم للأصول المادية على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات	3

الفرضية الثانية: لا يؤثر مدخل التقييم المتبع من قبل المقيّم على عملية تقييم الأصول المعنوية لغايات إعادة هيكلة الشركات

أولاً: إن استخدام نماذج التقييم التقليدية يعتبر إطاراً كافياً لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات

غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	يمكن استخدام تقنية الأرباح الإضافية المتحققة عند تقييم كافة الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة للشركات	1
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن استخدام تقنية علاوة الأسعار يعتبر إطاراً كافياً لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات	2
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن استخدام تقنية ترشيد التكاليف Cost Saving Method يعتبر إطاراً كافياً لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات	3
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن استخدام تقنية نماذج عقود الإمتياز Royalty Saving Method يعتبر إطاراً كافياً لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات	4
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن استخدام مدخل التقييم بناء على السوق يعتبر إطاراً شاملاً لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات	5
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن استخدام مدخل التقييم بناء على التكلفة يعتبر إطاراً شاملاً لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات	6
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن استخدام مداخل التقييم السابقة متلازمة مع بعضها البعض يشكل إطاراً متكاملاً لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات	7

ثانياً: إن استخدام نماذج التقييم المعاصرة يعتبر إطاراً كافياً لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات

غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	يمكن استخدام نماذج الخيارات الحقيقية لتقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة	1
-------------------	-----------	------	-------	------------	---	---

غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	لا يمكن الاستفادة من نماذج Binominal Option في عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة	2
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	لا يمكن الاستفادة من نماذج المحاكاة Simulation Models في عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة	3

ثالثاً: تشكل مداخل التقييم بحسب متطلبات التعليمات التنفيذية المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة إطاراً كافياً لإجراء عمليات إعادة تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات

غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن تحديد إطار مداخل التقييم التي سوف يتم استخدامها لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض إعادة الهيكلة بمعايير التقييم الدولية يعد إطاراً كافياً وملائماً	1
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن تحديد إطار مداخل التقييم التي سوف يتم استخدامها لعمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض إعادة الهيكلة بمعايير التقييم الدولية يعد قابل للتطبيق في الإقتصاد السوري	2

رابعاً: إن مداخل نماذج التقييم المطلوب استخدامها بموجب التعليمات التنفيذية المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 وتعديلاته اللاحقة هي مداخل متوافرة في الإقتصاد السوري

غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن عدم توافر احصاءات ومعلومات منشورة من قبل مراكز بحث أو جهة رسمية أو احصائية عن متوسط تكلفة رأس المال للشركات بحسب القطاعات يحد من إمكانية بناء نماذج التقييم المختلفة المستمدة من مدخل الدخل وخاصة فيما يتعلق بتحديد تكلفة رأس المال المعدل لاستخدامه كمعدل خصم.	1
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن عدم الزام كافة أنواع الشركات بإطار واحد لاعداد وعرض البيانات المالية يحد من إمكانية تطبيق بعض نماذج تقييم مدخل الدخل والمتعلقة بإجراء مقارنات مع رقم الربح أو الإيرادات لشركات أخرى تملك أصول مشابهة.	2
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن عدم توافر معلومات احصائية عن تكلفة عقود الإمتياز والترخيص بحسب القطاع لبعض أنواع الأصول المعنوية في الإقتصاد السوري يحد من إمكانية تطبيق نماذج عقود الإمتياز Royalty Saving Method	3
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن عدم توافر سوق نشط أو ثانوي للأصول المعنوية في الإقتصاد السوري يحد من إمكانية تطبيق مدخل السوق على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.	4

غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن عدم توافر المعلومات عن عمليات اندماج الأعمال بين الشركات في الإقتصاد السوري يحد من إمكانية تطبيق مدخل السوق على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.	5
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن عدم توافر أية معلومات إحصائية عن تكلفة تطوير بعض الأصول المعنوية في الشركات يحد من إمكانية استخدام مدخل التكلفة عند تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.	6
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن عدم توافر نماذج الخيارات المالية في سوق دمشق للأوراق المالية يحد من إمكانية بناء نماذج الخيارات الحقيقية واستخدامها لتقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة الهيكلة للشركات.	7

الفرضية الثالثة: لا تؤثر المخاطر التجارية الملازمة للأصول المعنوية على عمليات تقييم هذه الأصول لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات".

أولاً: لا تؤثر المخاطر التجارية الخاصة (The Pervasive Risks) على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات

غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	لا تؤثر المخاطر التجارية المرتبطة بالأصول المعنوية على عملية تقييم هذا النوع من الأصول لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات	1
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن عدم عكس نتائج عملية التحري المالي التي يقوم به المقيم لأغراض تحديد المخاطر التجارية الخاصة الناتجة عن العوامل الداخلية المرتبطة بالشركة موضوع التقييم لا يؤثر على صحة نتائج عملية التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.	2
غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن عدم توافر المعلومات عن المخاطر التجارية الخاصة الناتجة عن العوامل الخارجية من قبل مراكز الأبحاث أو الجهات الحكومية لا يؤثر على نتائج عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.	3

ثانياً: لا تؤثر المخاطر التجارية العامة (The systematic risks) على عمليات تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.

غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن عدم توافر المعلومات عن المخاطر التجارية العامة والمرتبطة بالقطاعات المختلفة لا يؤثر على صحة نتائج عملية التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات	1
----------------	-----------	------	-------	------------	--	---

غير موافق بشدة	غير موافق	حياد	موافق	موافق بشدة	إن استخدام معدل خصم لا يعكس المخاطر التجارية العامة the systematic risks المرتبطة بطبيعة الأصول المعنوية في البيئة الاقتصادية الخاصة بالدولة لا يؤثر على صحة نتائج عملية التقييم للأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات.	2

في حال كان لديكم أي تعليق أو رأي أو عوامل جوهرية أخرى تؤثر على عملية تقييم الأصول المعنوية لأغراض عمليات إعادة هيكلة الشركات فيرجى التكرم بإضافتها:

.....

.....

.....

.....

ولكم جزيل الشكر والتقدير

ABSTRACT

Ministry Of Higher Education

Damascus University

Fucolty of Economic

Accounting Department

***The Effective Factors In The Intangible Assets Valuation Due To
Business Reorganization Transaction***

(Fieldwork study)

***Study Submitted To Meet The Master Degree Requiremets in Damscus
University - 2010***

Supervisor: Dr. Rasha Hamadeh

Prepared by: Bahaa Ghazi Arnouk

The effective factors in the valuation analysis transactions differ based on the underlying assets and the purpose of the valuation. This study explored the effective factors in the intangible assets valuation due to business reorganization transactions by limiting the scope of those factors to three fundamental factors as follows:

The legal environment especially after the issuance of the legislative decree number 61 for 2007, the valuation methods to be used by the valuation analysts and the commercial risks affiliated to this kind of transactions.

To complete this study, a questionnaire was designed and distributed to the study society population - which is represented by the Syrian certified public accountants (ASCPA) who were accredited by the ministry of finance in compliance with the implementation of the legislative decree number 61 for 2007- totaled to 69 accountants. 51 questionnaires were replied by the precipitants.

After conducting a statistical analysis on the collected data, we have come up with the following conclusions:

- 1- The legal environment factors which are represented in - the nature of the underlying intangible assets, the general framework of the reorganization transactions process, the absence of the value premise, the responsibilities assigned to the valuation analysts (ASCPA) and the business combination mechanisms stated in the legislative decree number 61 for 2007- affect the valuation of the intangibles due to business reorganization transactions
- 2- The traditional and the modern valuation models and methods do not constitute separately an integrated sufficient framework for the intangibles valuation analysis, especially with the absence of many of the respective inputs related to these methods
- 3- Both of systematic and pervasive commercial risks affect the intangibles valuation analysis for business reorganization transactions.

This study ends with many recommendations as follows:

- 1- The necessity to incorporate the sufficient mechanisms and instructions in the legislative decree, which will ensure a fair application and implementation for this kind of decrees
- 2- To incorporate the academic and the professional contributions in creating this kind of instructions and decrees, this will ensure the conformity with the international, accredited standards for this kind of transactions.
- 3- To make a double revision for delaying the intangibles recognition two years after the first re-valuation that now ends with a misled business values for the companies that are subject to this kind of transactions.
- 4- To make a double revision for limiting the re-valuation process in the fixed assets, forgetting the current assets and the liabilities that now ends with a misled values for the companies that are subject to this kind of transactions.
- 5- To make a double revision for the responsibilities assigned to the valuation analyst (ASCPA) which could end with a five years of profession's prohibition if a material mistake took place.
- 6- Encouraging the companies and the statistical centers to announce the financial and statistical data and information, this will constitute a solid ground to build on for the application of the valuation methods and approaches.